جـــامعة مـــولود مـــعمري – تـيزي وزو

كليـــة العلـــوم الإنسانيـــة والاجتماعيـــة

قســـــم العلـــوم الإنسانية

فـــرع: الفلسفة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر II

تخصص: فلسفة سياسية.

تحت عنوان:

نظرية الصراع الطبقي عند كارل ماركس:

مقاربة تحليلية– نقدية.

إعداد الطالبتين:

- **عكيف كهينة.**
- **بلخلواط وردية.**

تحت إشراف الأستاذ:

- **أ/ عمروش حكيم.**

السنة الجامعية 2013- 2014

كلمة شكر وتقدير

يسرنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والإمتنان إلى أعضاء اللجنة المناقشة والحكم على قبولهم قراءة هذه المذكرة، وتفضلهم بمناقشتنا في مضمو ا، فائق التقدير والإحترام.

كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف على هذا البحث "**أ. عمروش حكيم**"، لما بذله من وقتٍ وجهدٍ في مساعدتنا للإتمامه.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء هيئة التدريس بقسم الفلسفة السياسية جامعة مولود معمري- تيزي وزو- كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية "تامدا".

وكل من أمدنا بيد العون لإثراء البحث بمزيد من الأصالة والعمق، ونسأل الله أن يهدينا جميعًا سبيل الرشاد راجيين منه أن يكون هذا العمل تمهيدًا لدراسة موسوعية عن فكر كارل ماركس.

كهينة ووردية.

الإهـــداء

الحمد لله الذي نور دربي ووفقني حتى بلغت إتمام هذه المذكرة أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من هم أهل للعلم دون سواه.

إلى أبي وأمي الغاليان حفظهما الله.

إلى أخواتي وإخواني الأحباء.

إلى الأهل والأصدقاء.

إهداء خاص لأعز شخصين في حياتي رفيقة عمري "ليديا ومنير" اللذان أمدا لي أجمل وجه للصداقة والمحبة.

وإلى التي رافقتني طوال مدة إعداد البحث وكانت خير جليس "وردية".

إلى هؤلاء جميعًا أهدي هذا العمل.

"كهينة"

الإهـــداء

أهدي ثمرة مشواري الدراسي إلى **زوجي العزيز "مجيد"** وإلى إبني الغالي **"رفيق"**.

إلى أبي وأمي اللذان شجعاني كثيرًا طيلة هذا المشوار.

إلى حماي وحماتي اللذان ساعداني في إتمامه.

إلى الإخوة والأخوات والأصدقاء الأحباء.

إلى عائلاتي "بلخلواط" و"عيساني".

إلى من شاركتني هذا البحث "كهينة".

إلى كل الطلاب الذين يسعون إلى المعرفة وإتخاذها وسيلة مثلى للإرتقاء بثقافتنا الناهضة.

"وردية".

الفهـــــرس

كلمة شكر وتقدير.
الإهداء.
مقدمة 01

الفصل الأول: مقاربات مفاهيمية للموضوع.

المبحث الأول: مقاربات مفاهيمية للموضوع 06
المبحث الثاني: مبادئ وأسس فلسفة كارل ماركس:
تمهيد:
أ- مصادر فلسفة كارل ماركس:
1 – المصادر النظرية الألمانية 25
2- الإتجاهات الإقتصادية الإنجليزية 29
3- الإشتراكية الطوباوية الفرنسية 30
ب- أسس فلسفة كارل ماركس :
1- نظرية المادية الجدلية 33
2- نظرية المادية التاريخية 35
3- نظرية الإقتصاد السياسي 38

الفصل الثاني: آليات التحليل الماركسي للصراع الطبقي في بعديه الإقتصادي والسياسي.

تمهيد:
أ- البعد السياسي للصراع الطبقي:
المبحث الأول: نظرية الصراع الطبقي في بعدها السياسي ورسالة البروليتاريا..... 41
المبحث الثاني: نظرية الدولة وزوالها 61
ب- البعد الاقتصادي للصراع الطبقي:
المبحث الثالث: الجوانب الاقتصادية في فكر ماركس وتفسيره للنظام الرأسمالي:
1- نشأة النظام الرأسمالي 74
2- نظرية العمل في القيمة وفائض القيمة..... 77
المبحث الرابع: نقد الرأسمالية وحتمية الثورة وإنهيار النظام الرأسمالي 87

1- في نظرية الربح..... 87
2- في قانون التركيز المتزايد لرأس المال 89
3- في قانون الفقر المطلق..... 90
4- حتمية الثورة وإنهيار النظام الإقتصادي الرأسمالي 93

الفصل الثالث: واقع نظرية الصراع الطبقي.

المبحث الأول: أهم الإنتقادات الموجهة لنظرية الصراع الطبقي:
تمهيد:
1- في نقد نظرية الصراع والثورة 104
2- في نقد نظرية الدولة 110
3- في نقد الجانب الإقتصادي 114
المبحث الثاني: تأثير فلسفة ماركس على أتباعه ومكانته العلمية:
1- تفشي الماركسية في ألمانيا، النمسا، فرنسا، إيطاليا.....124
2- الماركسية اللينينية 127
3- تأثير الماركسية في الفلسفة الحديثة 130
4- تأثير الماركسية في الفلسفة المعاصرة 136
خاتمة 147
قائمة المصادر والمراجع.
أولا: قائمة المصادر باللغة العربية.
ثانيا: قائمة المصادر باللغة الفرنسية.
ثالثا: قائمة المراجع باللغة العربية.
رابعا: قائمة المراجع باللغة الفرنسية.
خامسا: قائمة المعاجم والموسوعات.

مقدمـــة

مقدمة:

لقد أفرز التطور الفكري في أوروبا، إبان القرن التاسع عشر عديدًا من التيارات والمذاهب الفكرية والفلسفية، حتى عد بحق قرن إزدهار الإيديولوجيا، حيث إعتبرت مرحلة الثورة الصناعية فترة نهوض فكري وسياسي شملت أهم البلدان الغربية، فقد تجلى في بعده الإقتصادي أكثر ما تجلى في فرنسا وإنجلترا، أما في بعده السياسي تبلور في حركات الطبقة المُسْتَغَلَة، وقد طرح هذا النهوض مسألة توجيه المصير الحضاري، والإقتصادي والسياسي، وإعادة النظر في الدولة المستقبلية التي تضمن السعادة لأفرادها، وكذا طبيعة النظام السياسي ومصادره الإيديولوجية لتغيير الوضع الذي صاحبته الثورتين "الفرنسية" و"الصناعية" من تعاسة وحرمان وأزمات ناتجة عن الإستغلال البشع الذي كان النظام الرأسمالي يفرضه على طبقة العمال، والذي أولد إنفجار العديد من الاحتجاجات على الظروف السيئة، في مختلف الدول الصناعية، وإلى ظهور مذاهب فكرية تعارض وتنتقد الوضع، حيث إنغمس المفكرين بقضايا هذا الصراع، وكان من الطبيعي أن يهتم الثوريين به أيضًا، بينما حاول المحافظون أن يبحثوا عن العوامل التي تحقق أكبر قدر من الإستقرار الإجتماعي، وخلافًا لهذه التيارات الإصلاحية، والنزعات الإشتراكية المثالية والتي قالت بوجوب إدخال بعض التعديلات على النظام الرأسمالي، مع المحافظة على أسسه، تقف الماركسية التي إرتبطت بالفيلسوف الألماني كارل ماركس Karl Marx كتيار فكري بارز حظي، بإهتمام واسع، كونه إنطوى على رؤية إجتماعية واضحة المعالم، ولم تكن نظرية فكرية، بل كانت بلورت للخبرات النضالية للطبقة المستغلة التي ظهرت في الحياة الإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية وتميزت عن غيرها بأنها لا تهدف إلى تفسير العالم وفهمه فحسب، بل تبين الأشكال والأساليب والوسائل التي يمكن من خلالها تغيير المجتمع، لهذا تعد جدلية ماركس جدلية ثورية تمكن من إكتشاف قوانين المجتمع ودراسته دون إضافات خارجية عنه، حيث نظر ماركس إلى الصراع بإعتباره المحور الأهم في دراسة السياسة والحرية، وأكد على أن صراع الطبقات هي الواقعة الكبرى خلال تطور التاريخ، منذ المجتمع البدائي الشيوعي القديم حتى الثورة البروليتارية، ولن يتحقق الإتفاق والإنسجام والتكامل سوى في مجتمع المستقبل، الذي يختفي فيه صراع الطبقات من هنا تنبثق فكرة أن أفكار ماركس هي ثمرة أوضاع تاريخية، إجتماعية، وفكرية محددة، حيث تميزت بإرتفاعها على مستوى القراءة الوصفية للواقع في عصره إلى التحديد العلمي والفلسفي والتوجه العملي المستخلص من هذا الواقع، مما يجعل نظريته في الصراع الطبقي نسق متجانس مترابط، موحد من الأفكار التي تسعى لتفسير المشاكل الأساسية التي تواجهها الإنسانية، حيث نجده وضع القواعد العلمية للثورة لتحقيق الإشتراكية، إذ أصّر على القول أنه لا يمكن تحقيقها عن

طريق التدرج السلمي، بل عن طريق الثورة، مستمدًا للصراع الطبقي وأساسها المعرفي من التراث الفكري الذي عاصره، أي من الفلسفة الألمانية المثالية، وبالأخص جدل هيجل الذي حوله ماركس من صورته العقلية الفكرية إلى صورته المادية التاريخية، أي بدلاً من صراع الأفكار، أحل محله صراع الطبقات الإجتماعية بالمفهوم المادي الإقتصادي الإجتماعي للطبقة، معتبرًا أن جوهر هذا الصراع يكمن في التضارب والتناقض بين مصالح الطبقات الإجتماعية التي تقررها طبيعة العلاقات الإجتماعية للإنتاج، والذي ينعكس في جميع المؤسسات الإجتماعية التي يتكون منها المجتمع معتقدًا أن صراع الطبقات هو محرك التاريخ، وبه تنتقل المجتمعات وتتغير، وهو نتيجة حتمية وضرورة لإستمرار الحياة الإجتماعية، وأنّ هذا الصراع الطبقي هو الذي يصنع التاريخ ويطوره ونهايته يؤدي إلى ظهور مجتمع جديد.

من هنا يتضح لنا أن نظرية ماركس بحتة بعيدة عن الميتافزيقة والمثالية حيث وضع لها قوانين جدلية وتاريخية، إتخذها كمنهج لنظريته، حيث كان يطوق إلى قيام مجتمع شيوعي، إلا أن هذا الطموح إصطدم بواقع الرأسمالية المتعصبة إذ لم تضمحل، مما أدى لبعض المفكرين لنقد نظريته في الصراع الطبقي، ونعتها بالناقصة، ليأتي بعده تلامذته والمتأثرين به، متبعيين خطاه في دراسة الواقع المعاش إنطلاقًا من كتاباته.

إيمانًا منّا بأن الأفكار السياسية والإقتصادية لا تنشأ في فراغ، كما أنها لا تنتهي إلا لشيء وغاية ما فإن بحثنا هذا سيتضمن قدر الإمكان جذور نظرية الصراع الطبقي في بعديها السياسي والإقتصادي في فكر ماركس بدراسة تحليلية نقدية بإشارة منا إلى من ساهم في التأثير على فكره وسنقتصر بذكر بقدر ليس بالقليل التيارات الثلاثة التي أثرت في أفكاره، وهي: الفلسفة الألمانية الثورة الفرنسية، والإقتصاد الإنجليزي، وكذلك إبراز أسس فلسفته.

هكذا فإرتباطًا بكل ما تقدم يأتي بحثنا هذا حول ماهية الصراع الطبقي بالمنظور الماركسي لأهداف وأسباب حملتنا للبحث في هذا الموضوع الصارم التي لا تزال الأقلام تكتب عليه.

فمن أسباب إختيارنا للموضوع هو أن الصراع الطبقي ظاهرة إجتماعية حتمية وضرورية إلى درجة يمكن اِعتبارها قانونًا طبيعيًا كسائر القوانين الطبيعية التي تتحكم في سير المجتمع وتطوره فإن هذا الصراع ظاهرة حتمية طوال تاريخه ولا يزال، أو في طريق ظهوره، لهذا تطرقنا لهذا الموضوع، أولاً للإبراز أهميته في عالمنا الحالي، حيث أوضحت الظروف العصرية، وما أتى به ماركس إبان القرن التاسع عشر نوعًا من التقارب، فكلا الفترتين كان عصر إنهيار واِستغلال طبقة للأخرى، ولعل أن هذا البحث هو أفضل وسيلة تتيح لنا للإستعاب بعض الأفكار التي تمكننا من

خوض هذا العصر المخيب للأمال، ولا مفر لنا من دراسة مفكر ككارل ماركس، ونحن نبحث فيه ونحلل أفكاره الإقتصادية بالخصوص أننا نستقرأ قرننا هذا وأزماته المقبلة، هل لأن عصرنا مخيب للأمال ومنها للطموح كما كان عصره هو؟ وهل يكون الأساس الوحيد لتناولنا لأفكاره، هو أننا نشترك معه في كوننا أبناء أزمة لعصرنا أين الخاص يقيد العام، أين الشعب يعاني من البطالة بسبب نقص أماكن التشغيل والمهن وغير ذلك؟ فإذا أمعنا النظر في نوع كتاباته لوجدناه يدافع عن الطبقة المسلوبة من حقوقها، متفائلا يتأمل صعودها، وإنه لمن الصعب أن ننكر ذلك، أليس لكل مفكر عاش في إحدى هذه الفترات الاضطهادية كل الحق في أن يعيد نفسه أو يعيده من يكتبون عنه، ولاسيما أبناء للأوضاع نفسها، عصر الرأسمالية والعولمة السلبي.

أما فيما يخص أهداف بحثنا هذا يتضح في ثنايا ما تقدم أن هذا البحث يستهدف أولاً التعرف على أحد ينابع الفكر الغربي كنموذج أصيل في الفكر السياسي والإقتصادي والإجتماعي وكذا التعرف على موضوع الصراع الطبقي أحد الموضوعات الهامة في حقل علم الإجتماع وتقديم رؤية حوله علمًا أن فكر الفيلسوف مهما تفرد بنسيج خاص، ومهما تميز ببصمة شخصية تختلف كثيرًا عن غيره، حيث حمل بصمات جملة متغيرات أساسية تميز جنية المجتمع والثقافة التي عاش في كنفها، من هنا يتبين لنا الهدف الذي من أجله اِخترنا كارل ماركس كنموذج وذلك لتعرف بالوضع الإجتماعي وبالأخص في فترة من أشد فترات التاريخ تناحرًا وصراعًا، القرن التاسع عشر.

بالتالي هذا البحث مختصر عن مذهب فكري إنتشر في الغرب، أردنا به تبيان أهم جوانبه دون الدخول في عمق تفصيلاته، بهدف تقديم فكرة ولو مختصرة عن هذا التيار الفكري الذي بدأ يؤثر في جوانب كثيرة من حياتنا.

أما عن المنهج المتبع، فإنه إنطلاقًا من طبيعة موضوع بحثنا، وإرتباطًا بهدفه وغايته، كان لابد من إستعمال المنهج التاريخي التحليلي، في سبيل الوصول إلى الهدف الذي ننشده من ورائه رغم الصعوبات التي واجهناها بسبب تشويه النصوص الأصلية لماركس في معظم المراجع، مما إستوجب العودة في كل مرة لمصادر ماركس.

ومن أجل تحكم أعمق في إشكالية البحث إعتمدنا على الخطة التالية: إذ قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاث فصول، وتتضمن هذه الفصول مباحث من الموضوعات الرئيسية التي ينطوي عليها للإحاطة بالموضوع، وتأتي هذه المباحث موزعة على كل موضوع البحث المرتبطة به من زاويا متعددة على النحو التالي:

الفصل الأول:

- **المبحث الأول:** يعرض هذا المبحث المقاربات المفاهيمية التي تبناها ماركس في نظرية الصراع الطبقي والتي تتعلق إجمالاً بالموضوع.
- **المبحث الثاني:** يعرض هذا المبحث مبادئ وأسس فلسفة ماركس.

أما الفصل الثاني:

يعرض هذا الفصل أربع مباحث تحت عنوان آليات التحليل الماركسي للصراع الطبقي في بعديه السياسي والإقتصادي وهو على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** عنوناه بنظرية الصراع الطبقي وثورة البروليتاريا في بعدها السياسي.
- **أما المبحث الثاني:** فسنتطرق إلى نظرية ماركس حول الدولة وزوالها.
- **في حين المبحث الثالث:** يعرض الجوانب الإقتصادية في فكر ماركس وتفسيره للنظام الرأسمالي من خلال نظرية العمل في القيمة وفائض القيمة.
- **والمبحث الرابع:** يعرض نقدًا للرأسمالية وحتمية الثورة من خلال تفسير ماركس لنظرية الربح، وقانون التركيز والفقر المطلق وحتمية الثورة وإنهيار النظام الرأسمالي.

أما الفصل الثالث والأخير:

- **فالمبحث الأول:** يعرض أهم الإنتقادات الموجهة لنظرية الصراع الطبقي، وذلك إيمانًا منا بأن الفكر السياسي أو الإقتصادي لأي مفكر ما هو إلا إنتاج عقل بشري وليس إلاهي فهوي قابل للدحض، فهذا المبحث سيتضمن قدر الإمكان تقيمًا لآراء كارل ماركس.
- **والمبحث الثاني:** يعرض مدى تأثير أراء ماركس على أتباعه ومكانته الفكرية، وذلك لهدف رسم صورة هذا الفيلسوف وإظهار ثقله على من تأثر به، وتبيان نظرية صراع الطبقات وما حملته في تاريخها الطويل إبتداءا من كتابات ماركس، مرورًا بكتابات من تأثروا بها.

وفي ضوء ذلك تتجسد إشكالية البحث في عدة تساؤلات جوهرية ولعل هذه أبرزها:

أولاً: ما هي غاية نظرية الصراع الطبقي في المنظومة الماركسية داخل المجتمع؟ وهل أن بروز ذلك الصراع سيقيم مجتمع بلا طبقات؟ وإذا كانت كذلك كيف يمكن المواءمة بين تلك الطبقات؟ أي كيف يتم التوفيق ما بين الأكثرية المهيمنة والأقليات، دون تفكك الدولة، وهل حقًا أن الصراع الطبقي في جوهره يحقق المساواة والعدالة؟

ثانيًا: فيما تتمثل وجهة نظر ماركس بالنسبة للصراع الطبقي؟ وهل لها من الرصيد العلمي ما يؤهلها لتكون لها أصالة وواقع في حياة المجتمع الإنساني؟ أم أنها نظرة تخدم أغراض سياسية لا

غيرها للوصول إلى السلطة؟ وهل فكرة إفتعال حرب إجتماعية طبقية ما هي إلا محاولة لتعطيل حركة المجتمع؟ أم هي غاية للقضاء على اللامساواة واللاعدالة على أساس مستَغِل ومُستغل على نحو ما ذهب إليه ماركس؟

الحقيقة أنه هناك الكثير من الأسئلة التي تدور حول فكرة "الصراع الطبقي" من حتميته وغايته وأسبابه، ولكن تبقى إشكاليتنا الرئيسية: **ما هي الأسس والركائز التي وضعها كارل ماركس لنظرية الصراع الطبقي في بعديها الإقتصادي والسياسي، وما الغاية منها؟ وهل فعلاً فكرة الطبقية وصراعاتها فكرة لها أصالتها في الواقع المعاش أم هي سياسة تخدم جانب وترفض آخر؟**

الفصل الأوّل:

مقاربات مفاهيمية للموضوع.

تمهيد:

لعل هناك ميادين للبحث تقتصر فيهَا المهمة الرئيسية للقائم بها تجميع ووضع مقاربات مفاهيمية تجمع وتلخص وتوضح في آن معا دراسة واسعة وعميقة لمحتوى الموضوع وبالتالي فهي ركن من أركانه تنصب على توضيح أهم محطاته الغامضة. فبملاحظة أن مجمل مصطلحات الماركسية صعبة ويشوبها شيء من الغموض، ولم تنعم بعد بما ينبغي لها من شيوع واستقرار فهي بحاجة إلى مزيد من التحديد والتوضيح وإلى ضرب من التنسيق ورؤى ووضع مصطلح جامع مانع يجمعها، ويربط بعضها ببعض ويكون بذلك نموذجًا يحتذي به وبالتالي سيقتصر بقدر الإمكان هذا الفصل الإبتدائي بعرض معظم المصطلحات والمفاهيم التي تطرق إليها كارل ماركس في نظرية الصراع الطبقي والتي تمثل أعمدته الراسخة وإنه لمن العبث أن نزعم أنه بإمكاننا وضع كل ما أورده ماركس من مصطلحات بشكل معقول ودقيق ولكن كان لا مناص من أن نتخذ أهمها، وفي ضوء هذا الفصل أولينا إهتمامًا خاصًا للمصطلحات التي شاع إستعمالها على يد ماركس ولقد أوردنا منهَا الجزء الكبير وجعلنا لهَا الأفضلية بشرح مطولٍ كمصطلح المادية التاريخية والجدلية ودكتاتورية البروليتاريا، ... وغيرها من المصطلحات.

المبحث الأول: مقاربات مفاهيمية للموضوع:

- الصراع الطبقي: Lutte des classes

اجمالاً مصطلح الصراع الطبقي يفسر القضايا والتوترات في مجتمع منقسم إلى طبقات كل طبقة تقاوم من أجل وضعها الإجتماعي والإقتصادي، ويعتبر هذا المفهوم من المفاهيم الرئيسية في الفلسفة السياسية الماركسية، التي تسعى لمراعاة القضايا التاريخية والتوترات الإقتصادية، داخل مجتمع منقسم إلى طبقات إجتماعية، و**كارل ماركس Karl Marx** وزميله **إنجلز Enjels** هما اللذان أكدا الإنتشار العلمي لهذا المفهوم، فالصراع الطبقي هو محرك التغيرات الإجتماعية والتاريخ الحديث بين الطبقة الحاكمة في المجتمع الرأسمالي هي البرجوازية التي تسيطر على البروليتاريا وذلك بإستغلالها مما يولد صراع الطرفين ويشكل صراع طبقي، وبالتالي فالصراع الطبقي إذن «مفهوم ماركسي مركزي في تفسير التاريخ والحركة الجدلية والأثار الإجتماعية لعلاقة الإنتاج وذلك من خلال رسم معالم التناقض الحتمي بين مصالح الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج وبين الطبقات الكادحة والمُسْتَغَلَة من قبل الطبقات المالكة بحكم تفاوت الإنتفاع بعملية الإنتاج، وبما

يؤثر على جميع العلاقات والبنى المادية (التحتية)، والفكرية والروحية (الفوقية) في المجتمعات الطبقية اللاإشتراكية، بحيث إعتبره ماركس والمدارس الماركسية بمثابة محرك التاريخ».(1)

- **الطبقة: La classe**

هي في أكثر معاني الكلمة شيوعًا وتداولاً تشير الطبقة إلى «تقسيم أو نظام أو رتبة أو درجة إجتماعية، مثلا طبقة النبلاء وتعني أصحاب النفوذ والسلطة، وطبقة العمال أو الطبقة الكادحة التي تفتقر إلى الإمتيازات التي تتمتع بها طبقة النبلاء»(2) وبمعنى آخر فنحن نستعمل مفهوم الطبقة الإجتماعية لدلالة على مجموعة من الناس تتشابه في جملة من الخصائص الإجتماعية والثقافية التي تميزها من غيرها من الجماعات المكونة للمجتمع، كما يستعمل المفهوم بمعنى شمولي ليدل على التمييز بين الأثرياء والفقراء في المجتمع الواحد وتبعًا لدورها في التنظيم الإجتماعي للعمل، ثم لنوع حصولها على نصيبها من الثورة، ويأخذ التحليل الماركسي بين الطبقات الإجتماعية على أساس الموقع الذي تشغله في العملية الإنتاجية.

- **الثورة: La révolution**

«هي نقطة تحول في حياة المجتمع لقلب النظام السياسي، وإحلال نظام تقدمي جديد محله وفي هذا تتميز بالإنقلاب الذي يتلخص في نقل السلطة من يد إلى أخرى»(3) ويعتبرها البعض إحدى وسائل النمو التطوري الإجتماعي، وتهدف إلى التخلص من اللامساواة والقضاء على إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والثورة كمصطلح سياسي هي الخروج عن الوضع الراهن وتغييره إلى وضع أفضل أو أسوء، بإندفاع يحركه عدم الرضا سواء لتغير نظام الحكم بالقوة والعنف، وقد طور الماركسيون المفهوم بتعريفهم للنخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادات العمال التي أسماهم "البروليتاريا".

أما المقصود بالثورة من وجهة نظر السياسة «هو التغيير الجذري في بنية المجتمع وهذا المفهوم يختلف عن ذاك السائد أثناء القرن الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا فقد كان يقصد بها تغير جذري للنظام السياسي للدولة دون المساس بمبادئ المذهب الفردي القائم على الحرية

[1]- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج3، المؤسسة العربية للنشر، ط1، بيروت، 1983، ص 632.
[2]- طوني بينت ولوزراس، غورسيرغ وموريس، مفاتيح إصلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، تر، سعيد الغانمي، بيت النهضة، لبنان، ط1، 2010م، ص 450.
[3]- إبراهيم مذكور، المعجم الفلسفي، د. ط، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983م، ص 9.

والمساواة القانونية، التي قامت من أجلها الثورات الإنجلزية والأمريكية والفرنسية ضد الحكم الملكي المطلق»(1).

- **الرأسمالية: Le Capitalisme**

نظام إجتماعي يسمح لكل فرد من أفراد المجتمع، أن يسعى وراء مصلحته الخاصة وهو مصطلح من أواخر القرن التاسع عشر، ويشير بشكل عام إلى نظام إقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج بشكل عام مملوكة ملكية خاصة، أو مملوكة لشركات تعمل بهدف الربح «ولقد إقترنت الرأسمالية بدقة أكبر مع النظام الذي جمع بين إنتاج المصنع و"السوق الحرة" حيث تتبادل الأموال والسلع الذي تطور في أوروبا في القرن التاسع عشر، وكنظام إقتصادي إكتسبت هيمنة متزايدة وأزاحت الإقتصادين الإقطاع، وتم تعميم الرأسمالية وإضفاء الطابع الكوني عليها بإعتبارها أفضل الطرق(*)، وفي بواكر القرن الحادي والعشرين، صارت الرأسمالية تضم أغلب المجتمعات وتربطها معًا في نظام عالم السوق وهذا ما يسمى بالعولمة أحيانًا، ولأن مصطلح الرأسمالية كان قد نحته وإستعمله نقاد الرأسمالية... وقد إقترنت المعاني النقدية للمصطلح بقوة في أبحاث كارل ماركس في أعمال النمط الرأسمالي للإنتاج(**)»(2) وإجمالاً وبحسب ماركس فإنّ الرأسمالية هي ثمرة التطور الصناعي والنقلة النوعية في وسائل الإنتاج المتخلفة في العصر الإقطاعي إلى الوسائل المتطورة في الثورة الصناعية، وتؤمن الرأسمالية بأن ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج هي أكبر حافز على بذل أقصى جهد في سبيل إنتاج الثروة التي تعكس أثارها على كل أفراد المجتمع.

- **الملكية: La propriété**

«تحددت الملكية تاريخيًا، من أشكال إمتلاك الثروة المادية، يعبر عن العلاقة بين الناس في عملية الإنتاج الإجتماعي، ويحدد نمو القوى الإنتاجية تطور أشكال الملكية، ويؤدي تغير أسلوب الإنتاج إلى تغيير في شكل الملكية»(3).

ولقد عرف المجتمع تاريخيًا نوعين أساسين من أشكال الملكية، الملكية العامة والملكية الخاصة، وبصدد هذه الأخيرة تظهر التطاحنات الطبقية والقومية، ويحدد شكل الملكية السائدة تحديد مسبقًا– سيطرة طبقة معينة على أخرى كما حدث بين البرجوازية والبروليتاريا وبالتالي يؤدي

---

[1]- سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، النظرية العامة للدولة والدستور، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2002م، ص 179.

[*]- أفضل الطرق: لكون أنها إنتهجت الديمقراطية كسياسة، ولعل شعارها المثالي دليل على هذه الطرق "دعه يعمل دعه يمر".

[**]- في كتابه، رأس المال، 1967م.

[2]- طوني بينيت، ولورانس، غروسبيرغ، ميغان موريس، مرجع سبق ذكره، ص 255- 256.

[3]- روزنتال يودين، وب. سمير كرم، موسوعة فلسفية، دار الطليعة، ج1، بيروت، ط1، 1974م، ص 492.

إلى إلغاء الملكية الخاصة، وتنظيم المجتمع على أساس الملكية العامة وبالتالي القضاء على الفوارق الطبقية.

- **فائض القيمة: La plus value**

إنّ أصل مصطلح "فائض القيمة" يرجع إلى أنّه مع منتصف القرن الثامن عشر بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا، وظهرت معها الرأسمالية كنمط إنتاج حديث، وأخذت طلائع علماء الإقتصاد يؤسسون لعلم الإقتصاد السياسي الذي كان من أهم أسئلته التي أجابوا عليها هو: ما الذي يحدد قيمة السلعة؟ وإنتهى أبرزهم مثل: **سميث** و**ريكاردوا Ricardo, Adam Smith** إلى أن العمل البشري المبذول في إنتاج السلعة هو الذي يحدد قيمة السلعة في السوق، فالعمل البشري وحده هو خالق الثروة، بإعتبار "الثروة" هي المجموع الكلي للسلع التي ينتجها المجتمع وكانت إضافة كارل ماركس Marx إلى هؤلاء العلماء هي برهنته العلمية القاطعة على كيف تنقسم تلك القيم المنتجة بواسطة العمل الذي يقوم به العامل، بين الرأسماليين الذين يحصلون على جزء من تلك القيمة أطلق عليها ماركس فائض القيمة، والمفهوم الذي يشير إلى القيمة الجديدة التي نشأ بواسطة العمل غير المأجور من قبل العامل بناء على قيمة العمل والتي هي من خصائص الرأسمالية وقاعدة الربح لها، وهكذا يكون فائض القيمة هو أساس تراكم رأس المال، وبالتالي وحسب تعاليم ماركس «هي نتيجة العمل الإنساني وثمرة اِستغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة الكادحة والمشايعين له»(1) إذا هي صورة ربح وفائدة التي يغتصبها صاحب النفوذ من العمال الذين أنتجت أعمالهم هذه القيمة.

وبالتالي فلقد تم تعريف «فائض القيمة بأنها الفارق بين قيمة العمل الذي يبذله العامل في إنتاج السلعة وقيمة الأجر الذي يحصل عليه العامل مقابل عمله»(2).

- **دكتاتورية البروليتاريا: La Dictature de prolétariat**

«إنّ ديكتاتورية البروليتاريا إذا فسرنا هذا التعبير اللاتيني العلمي التاريخي الفلسفي بلغة أسهل إنها تعني "طبقة معينة– أي عمال المدن وبوجه عام عمال المعامل– العمال الصناعيين وهي وحدها القادرة على قيادة جمهور الشغيلة والمستثمرين في النضال من أجل خلع نير الرأسمال، وبالتالي فدكتاتورية البروليتاريا هي مرحلة النظام الطبقي المحتوم طالما لم تمح

[1]- حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، ملتزم الطبع والنشر، القاهرة، ط2، 1967، ص 209.
[2]- ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة علم السياسة، المكتبة العربية، الأردن، ط1، 2004م، ص 272.

الطبقات»(1) ويعني هذا أن طبقة العمال الصناعيين هي وحدها القادرة على خلق نظام إجتماعي جديد إشتراكي عن طريق الصراع العنيف والسلمي في نفس الوقت ضد الإستغلال الذي يفرضه النظام الرأسمالي، وبالتالي فإن دكتاتورية البروليتاريا هي السيطرة السياسية والإقتصادية للطبقة العمالية، كما تعتبر تحول تاريخي عالمي وهذا يعني الثورية في بلدان العالم المختلفة ومن هنا تعْتبر تعبيرًا سياسيًا عن الإشتراكية التي هي في واقع الأمر إمكانية موضوعية داخل العالم الرأسمالي ذاته يمكن أن تنموا وتتحقق من خلال الممارسة الثورية الذاتية للطبقة العاملة والقوة الإجتماعية الوحيدة المؤهلة للإنجاز التحول الإشتراكي العالمي، ويقول **لينين Vladimir Lenine** «إن الدكتاتورية البروليتارية الثورية سلطة تم الحصول عليها بالعنف والثورة، فهي سلطة تفرض نفسها وهي لا تربط بأي قانون»(2).

- **الاغتراب: Aliénation (*).**

إستخدم هذا المصطلح بدلالات مختلفة ظهر كثير منها بصورة تفتقر إلى التمييز بشدة ولعل سبب الإختلاف والتباين في تعريف وإستخدام مصطلح الإغتراب عائد إلى المنطلق الذي تحدد به زاوية النظر إلى هذا المصطلح، سواء كانت الحالة نفسية أو إجتماعية أو غيرها، فهو من وجهة نظر دينية فمصطلح الإغتراب يدل على إنفصال الإنسان عن الله، وعن الطبيعة وعن أخيه الإنسان، ويعتبره الدين أنه ظاهرة حتمية في الوجود الإنساني.

كما نجد هذا المصطلح وارد عند العالم الألماني "سيمن" بأنه «عدم وجود القوة عند الفرد المغترب أي أن الإغتراب هو شعور بثبات الفرد فيجعله غير قادر على تغيير الوضع الإجتماعي الذي يتفاعل معه»(3)، أما وجهة النظر الفلسفية لهذا المصطلح فتكاد تنحصر بآراء الفيلسوفين "هيجل" و"ماركس" و"فيورباخ" لكونهم من رواد البحث في هذا الموضوع على المستوى الفلسفي ولقد حدده "ماركس" من كونه حالة نابعة من إغتراب العمل الذي يميز كل المجتمعات الطبقية «إستعمل ماركس مصطلح الإغتراب في نظريته الإقتصادية والإجتماعية بعد ما حول معناه الأصلي الذي وضعه "هيجل" في فلسفته المثالية التي تؤكد أهمية الدولة والملك بالنسبة للواقع الإجتماعي، إذ يقول ماركس أن ظروف العمل التي أوجدها المجتمع الرأسمالي يؤدي إلى إغتراب العامل، أي لا تعطيه الفرص والإمكانيات الكافية لتحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية التي

---

[1] - M. Rosentahl et P. Loudine, Petit dictionnaire philosophique, Edition politique d'État, Moscou, 1955, p 62.

[2] - لينين، الدولة والثورة، تر، عربية، دار التقدم، د ط، موسكو، 1917م، ص 12.

[*] - Aliénation : Signifie simplement « autre- étranger ».

[3] - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص 67.

يسعى من أجلها»(1) وبمعنى أخر فإنّ الإغتراب لدى ماركس ما هو إلاّ صورة من صور عجر الإنسان أمام قوى الطبيعة والمجتمع، حيث يربط الإغتراب في المجتمع بشعور الإنسان أن النقد وقيمته المادية هي التي تخلق الإنسان وليس العكس، ومن هنا نفهم أن ماركس أرجع أشكال الإستلاب الديني والسياسي والإجتماعي إلى إستلاب أساسي هو إستلاب الطبقة العاملة في نمط الإنتاج الرأسمالي ويربطها بظاهرة إقتصادية شاملة هي منبع تصدع الإنسان.

وبالتالي فالإغتراب بالمفهوم الماركسي «يعني بكل بساطة اِغتراب العامل في عمله وذلك بإعتباره شيء أو وسيلة عمل»(2) وبالتالي فهو شخص مغترب عن وسائل الإنتاج طالما أنه يحصل على القناعة والسعادة من عمله، إذن فالعامل هو كائن مغترب عن الطبيعة الحقيقية للإنسان، وأنّ تقييم العمل والتوزيع غير المتكافئ للسلطة والأرباح جعلته يستنزف طاقته الكامنة ولا يستغلها لصالحه.

- **البروليتاريا: الطبقة العاملة: La classe ouvrière**

«البروليتاريا Le prolétariat(*) مصطلح إستعمل خلال الإمبراطورية الرومانية ليصف الطبقة الإجتماعية الواطئة التي ليس لها حقوق إتجاه المجتمع، وبعد فترة إستعمل المصطلح لدلالة على أعضاء الطبقات الفقيرة في المجتمعات الإقطاعية القديمة، وقد إستخدم "سان سيمون"(*) تعبير البروليتاريا لكي يصف الذين لا يملكون أي نصيب في الثورة العامة، ولا يتمتعون بأي ضمان من ضمانات المعيشة، وقد اِستعمل "كارل ماركس" Karl Marx أيضا هذا المصطلح إستعمالاً دقيقًا وكان يعني به «الطبقة العاملة الصناعية التي تعمل بعضلاتها للحصول على لقمة عيشها، فهذه الطبقة حسب إعتقاد ماركس لا تمتلك وسائل الإنتاج مطلقًا بل تمتلك الجهود البشرية فقط والتي تبيعها بأجور زهيدة للطبقة الرأسمالية المستغلة، ويقول ماركس أن البروليتاريا، هي الطبقة التي تتحمل كل أعباء المجتمع بدون أن تتمتع بأية ميزة، وبالتالي فهي تمثل الضياع الكامل للإنسان والذي لا يمكن تعويضه»(3) وبمعنى آخر فإن البروليتاريا هي الطبقة التي تبيع عملها الفكري والثقافي والعضلي ولا تملك أي وسائل إنتاج وبالتالي فهذه الطبقة هي التي ستحرر المجتمع في صراعها التنافسي في ظل الرأسمالية وتبني الإشتراكية بشكل أممي، كما أن مفهوم

---

[1]- المرجع نفسه، ص 67- 68.

[2] - Didir Julia, Dictionnaire de la philosophie, Librairie Larousse, Paris, 179.

[*]- البروليتاريا: مصطلح ظهر في القرن 19 ضمن كتاب بيان الحزب الشيوعي لكارل ماركس وإنجلز.

[*]- سان سيمون Saint Simon: (1760- 1825) مفكر اِشتراكي فرنسي.

[3]- ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص 103.

الطبقة العاملة أوسع بكثير لأن ينحصر في أولئك الذين ينتجون القيم الماديّة فقط، بل هم عمال النقل والمواصلات والخدمات الإنتاجية بكل أنواعها.

- **الإشتراكية: Le Socialisme**

مصطلح شاع في القرن الماضي على لسان "سان سيمون" ومدرسته في فرنسا و"روبرت أوين" في إنجلترا، وأريد به أساس إخضاع الفرد للمجتمع وتحقيق عالم إقتصادي وأخلاقي جديد والإشتراكية بوجه عام نظام إجتماعي وسياسي يقوم على أساسين هامين أولهما الملكية العامة لوسائل الإنتاج فتصبح ملكًا لدولة أو لهيئات تعاونية وثانيهما توزيع الثورة على كل حسب طاقته وعلى كل حسب عمله وإنتاجه، وبالتالي فالإشتراكية «مجموعة متكاملة من المفهومات والمناهج والتنظيمات والوسائل السياسية التي تشترك في رفض المجتمع الرأسمالي فهي إذن نظام حياتي كامل لا يقتصر على التطبيق الإقتصادي فحسب وإنما إلى كل لونٍ من ألوان الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية»(1).

يضاف إلى التعريف العام أنّ هناك دراسات عديدة مختلفة في تحديد معنى الإشتراكية ولكن لابدّ من التفريق بين إستخدام الكلمة كتعبير إيديولوجي، وبين إستخدامها كمجرد علامة تجارية لجماعة تقول بالإشتراكية، ولا شك في أنّ الإشتراكية تستخدم اليوم عند مجموعات سياسة متباينة حول أسلوب وتطبيق الإشتراكية ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الأسس العامة والايديولوجية للإشتراكية لم تعد الآن المحور الرئيسي للخلاف بل المحور الرئيسي الذي يرتكز حول وسائل وطرق الإشتراكية وكيفية تطبيقها. والإشتراكية أريد بهذا المصطلح «أساسًا إخضاع الفرد للمجتمع وتحقيق عالم إقتصادي وأخلاقي جديد»(2).

- **الماركسية:Le marxisme**

يقصد بالماركسية ذلك الإتجاه السياسي الإقتصادي والإجتماعي الذي يستند في مرجعيته إلى الفيلسوف والمفكر الألماني "كارل ماركس" حيث أفكاره السياسية، التي تجلت في "البيان الشيوعي" 1848م، الذي صاغه مع زميله أنجلز، ثم في كتابه **رأس المال** الذي نشره في عام 1869م وهما من الإنجازات الرئيسية لكارل ماركس، كما يعتبر "البيان الشيوعي، خلاصة فلسفته الإجتماعية هو وإنجلز، أين حددا الطابع الطبقي الإستغلالي للنظام الرأسمالي، أين يدعوان إلى الثورة التي تقودها الطليعة البروليتارية من أجل إقامة المجتمع الإشتراكي، وفق النظرية الإشتراكية العلمية»(3)، إذا

[1]- المرجع نفسه، ص 61.
[2]- إبراهيم مذكور، مرجع سبق ذكره، ص 14.
[3]- ناظم عبد الواحد جاسور، المرجع نفسه، ص 314- 315.

الماركسية هي منهج أفكار ماركس ومذهبه، كما حضيت بكونها التيار الفكري الأبرز لكونها تنطوي على رؤيا إجتماعية، وكذلك لكونها فلسفة عميقة شملت أهم المواضيع من الإقتصاد إلى الفلسفة إلى السياسة، كما أنها لم تتوقف على التنظير فقط، بل كانت إيديولوجيا ثورية إنتفاضية للقضاء على النظام الرأسمالي، ونظام الطبقات بأدوات ثورية، وترى الماركسية أن الطبقة المُسْتَغَلَةُ "البروليتاريا" ستحرر من خلال إسقاط حكم الطبقة المُسْتَغِلَة "البرجوازية" لتحقيق المساواة، ونحن حين نتناول الماركسية على الصعيد الإقتصادي لا يمكننا أن نفصل بين وجهها العلمي والمذهبي الأول المتمثل في المادية التاريخية والثاني المتمثل في الإشتراكية والشيوعية والذي زعمت الماركسية أنها حددت فيهما القوانين العلمية العامة المسيطرة على التاريخ البشري وإكتشفت في تلك القوانين النظام المحتوم لكل مرحلة تاريخية من حياة الإنسان وحقائقها الإقتصادية المتطورة، «وذلك بشرح حركة التاريخ، وتطور المجتمعات إنطلاقا من حقيقتها الإقتصادية»(1)، كما طبقها ماركس على مختلف مجالات النشاط البشري وعلى التاريخ وانتهى إلى إقامة المادية التاريخية والتي هي علم قوانين التطور الإجتماعي والصراع الطبقي.

- الإستغلال: L'exploitation

يعرف الإستغلال في معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة على أنه إستخدام شخص وسيلة لمأرب لهضم حق أو جني ربح غير عادل، غير أن مصطلح إستغلال قد يحمل معنى إستخدام شيء ما بطريقة ظالمة أو قاسية، أما في الإقتصاد السياسي، وعلم الإقتصاد وعلم الإجتماع، يتضمن الإستغلال علاقة إجتماعية بشكل سيء أو ظالم من أجل مصلحة آخرين يتواءم هذا مع إحدى مفاهيم الإستغلال وهي معاملة البشر على أنهم وسائل لتحقيق غايات أو على أنهم أشياء. وبالتالي فالإستغلال إذًا مفهوم إقتصادي وإجتماعي يصف العلاقة بين المنتج وصاحب رأس المال «فالمعنى الإقتصادي هو الحصول على فائض من الأرباح بدون مقابل فالمستغل فرد أو مؤسسة يحقق هذه الأرباح الإضافية بدون أن يقوم من جانبه بما يقابل هذه الزيادة برفع تكاليف الإنتاج، أين يكون ضحية إستغلال العامل أو المستهلك أو الدولة فالإستغلال قد يكون نتيجة للإستخلاص فائض قيمة العمل الذي يقوم بإستغلاله»(2) وهذا ما تهتم به النظرية الماركسية بشكل أساسي وهو تحليل إستغلال طبقة مجتمعية لأخرى، هذا النوع من الإستغلال ينظر إليه على أنه سمه ملازمة وعنصر أساسي في الرأسمالية وتقترح إلغائها وإستبدالها بنظام لا إستغلالي ولا شك أن «أعلى مراحل الإستغلال هي الاستعمار، إذ تستولي الدول القوية على

[1] - Didir Julia, Dictionnaire de la philosophie, Op.cit, p 174.

[2] - أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، 1986، ص 59.

أراضي الدول الضعيفة وتستغل ثرواتها لمصالحها ومصلحة الطبقة الحاكمة»(1) ويتم هذا الإستغلال بإبتزاز الثروات بالمعاهدات غير المتكافئة والإحتكارات.

- **الإنتاج: La Production**

«وهو النشاط البشري الواع والهادف، الذي يهدف إلى تحويل الموارد الطبيعية إلى حاجات صالحة ويقوم على أساس العمل»(2)، فبه يمارس الناس فعلهم في الطبيعة الخارجية ويحولونها لجعلها تتفق مع حاجاتهم وبالتالي فهو شرط مستمر وطبيعي للحياة الإنسانية والعناصر الأساسية في كل عملية إنتاج هي النشاط الهادف للناس أي عملهم إذًا «فالإنتاج إصطلاح إقتصادي كثير التداول يقصد به كل عمل تتولد منه منفعة، فالإنتاج يشمل كل محاولة يقوم بها الإنسان لتحويل أو تكييف الموارد الطبيعية في الكون بحيث تصبح قادرة على إشباع حاجيات الإنسان، فمن ثم كان "العمل" هو العنصر الأول الذي يقوم عليه الإنتاج، كما تضاف إليه عناصر أو عوامل أخرى وهي التي بدونها لا يتحقق الإنتاج وتشمل: الأرض، رأس المال ثم التنظيم وهو القدرة على التصرف، ومن المصطلحات المرتبطة بالإنتاج ما يعرف بـ "وسائل الإنتاج" وهي كل ما يتعين به الإنسان حتى يستمر المجهود الذي يبذله في سبيل إنتاج أفضل»(3) ومن هنا يتضح لنا من أنّ الإنتاج هو العامل الرئيسي الحاسم في التطور الإجتماعي وبالتالي «فإن لعملية الإنتاج جانبين: القوى الإنتاجية وعلاقة الإنتاج، ويرتبط الإنتاج إرتباطًا وثيقًا بالتوزيع والتبادل والإستهلاك وهذه الثلاثة كلاً متكاملاً، ويوجد الإنتاج في شكل إجتماعي محدد موطدً تاريخيا، فقد يكون على الشكل بدائي، إقطاعي أو على شكل رأسمالي أو إشتراكي»(4).

- **الوعي الطبقي: Conscience de classe**

يرى ماركس بأن الوعي الطبقي شعور متزايد والذي ينتاب أعضاء الطبقة البروليتارية ويجعلها تحس بمركزها الإجتماعي المتناقض للمركز الإجتماعي الذي تحتله الطبقة البرجوازية ومثل هذا الشعور يولد عندما تولد صفة التماسك والوحدة التي تساعدها على محاربة الإستغلال والظلم الذي تتعرض إليه من جراء وجود النظام الرأسمالي، والوعي الطبقي هنا يعني «التنبيه الذي يصاب به أبناء فئة معينة إلى أنهم أعضاء في طبقة إجتماعية واحدة، ويقوم هذا التنبيه على أساس عدد من العناصر الهامة من أهمها: التنبه إلى التجانس في وضعهم من حيث الملكية

[1]- عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص 82.
[2]- ناظم عبد الواحد جاسور، مرجع سبق ذكره، ص 82.
[3]- أحمد عطية الله، مرجع سبق ذكره، ص 121.
[4]- م. روزنتال، ب. يودين، الموسوعة الفلسفية، مرجع سبق ذكره، ص 430.

لوسائل الإنتاج وعلاقاتهم بها، من حيث الحاجة الإقتصادية، وكما هو معلوم فالوعي الطبقي يتأثر من حيث نموه ومضمونه بالظروف الإجتماعية الإقتصادية حيث يؤثر في تشكيل هذه الظروف عن طريق تحريك طاقة الفعل عند أبناء الطبقة وتوجيهه»(1).

المادية التاريخية: Le matérialisme historique

هي إمتداد ونتاج تطبيق المنطق الجدلي على التطور التاريخي للمجتمع وهي علم يفسر لنا كيف تتطور القوانين الإجتماعية، إستعملها كارل ماركس لدراسة المجتمع لتحليل جوانبه المادية وقضية الإنتاج الإجتماعي، ومغزاها أن المادة هو أصل ظهور الوعي وبالتالي فالمادية التاريخية هي النظرية العلمية التي تتناول تفسير قوانين تطور المجتمع، كما تعتبر أنها إيديولوجية واضحة المعالم تمكننا من معرفة الأساس المادي والإقتصادي للعالم «فالمادية التاريخية هي النظرية العامة لطرق الإنتاج، وأن الإقتصاد السياسي هو العلم الخاص بالقوانين الموضوعية التي تسيطر على علاقات الإنتاج بين الناس، وأن موضوع علم التاريخ هو العلاقات المتبادلة بين الطبقات التي تتمثل فيها هذه العلاقات للإنتاج ولاسيما علاقاتها السياسية»(2)، وأن المادية التاريخية تتناول التاريخ وتحاول أن تجيب على السؤال التالي: ما الذي يحدد سير التاريخ؟ وهل يخضع لقوانين موضوعية ضرورية؟ إذًا إن المادية التاريخية تدرس التطور العام الكلي للمجتمع من خلال التحولات التاريخية التي تطرأ عليه، أي من خلال نمط الإنتاج والعلاقات الإنتاجية والمؤسسات الإجتماعية، وقد شرح ماركس وإنجلز السمات الرئيسية للمادية التاريخية في كتابه "الإيديولوجية الألمانية"، وقدم ماركس صيغة كلامية لماهيتها في مقدمة "نقد الإقتصاد السياسي"، ولكن المادية التاريخية أصبحت مرادفًا للعلم الإجتماعي، فقط عندما نشر "رأس المال"، وتتطور المادية التاريخية وتزداد ثراء بالضرورة مع تطور التاريخ وتراكم الخبرة الجديدة، شأنها في ذلك شأن الماركسية ككل»(3) وقد أحدث تطورها ثورة أساسية في الفكر الإجتماعي فأصبح في الإمكان تشكيل نظرة مادية متماسكة للعالم ككل، المجتمع والطبيعة على السواء.

[1]- إبراهيم مذكور، مرجع سبق ذكره، ص 645.
[2]- ناظم عبد الواحد، جاسور، موسوعة علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 312.
[3]- م. رونتال، ب. يودين، مرجع سبق ذكره، ص 432.

- **المادية الجدلية (الديالكتيكية): Le matérialisme dialectique**

«هي النظرة العلمية الفلسفية للعالم وهي جزء مكون للمذهب الماركسي وأساسه الفلسفي، وقد وضع إنجلز المادية الجدلية وطورها لينين وغيره من الماركسيين، وقد نشأت في الأربعينات من القرن التاسع عشر وتطورت مرتبطة بالتقدم العلمي وبمسيرة الحركة العمالية الثورية»(1).

وإجمالاً فالمادية الجدلية ركن أساسي من أركان الفلسفة الماركسية «تعتمد على قوانين الديالكتيك وبناها ماركس بالإستناد إلى جدلية فلسفة هيجل(*) ومادية فلسفة فيورباخ(**) وكان أساسها هو أنها تعتبر أن الفكر هو نتاج المادة، وأنها تؤمن بالتطور وفق قوانين الديالكتيك الثلاثة "نفي النفي، وحدة صراع المتناقضات، تحول الكم إلى الكيف"»(2) وتنفي المادية الجدلية أن تكون المادة قد خلقت من العدم وإنما هي في تطور حركة دائمة «وتفسر تطور المجتمعات ومن ثم تطور الأنظمة الإقتصادية على أساس أن المادة هي الأساس في صيرورة الأشياء وتطورها، وأن مظاهر الوجود على إختلافها ما هي إلا نتيجة تطور متصل للقوى المادية، ولقد إستندت الماركسية على هذه المادية وقوانينها لتحليل تطور المجتمعات وتعاقب الأنظمة الإقتصادية في تطورها عبر التاريخ من خلال التفسير المادي الذي يمثل الإنتاج الأساس فيه، والأهم أن الماركسية إستندت إلى الديالكتيك من ناحية، وإلى المادية من ناحية أخرى، في تحليل عمل النظام الرأسمالي وفي صيرورته وزواله الحتمي، «وقد عرَف ستالين في كتابه "المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية" النزعة المادية عند ماركس موضحًا أن مادية هذا الأخير تقوم على المبدأ القائل بأن العالم بطبيعته مادي، وأن مختلف ظواهر الكون إنما هي جوانب مختلفة للمادة في حركتها، وأن العلاقات والشروط المتبادلة بين الظواهر التي يكشف عنها المنهج الديالكتيكي هي القوانين الضرورية لنمو المادة المتحركة، وأن العالم ينمو حسب قوانين حركة المادة، وهو ليس بحاجة لأي روح شاملة»(3) وفي أيامنا نحن، فالمادية الجدلية سلاح إيديولوجي يساعد الأفراد على تكوين حياة مختلفة.

- **الشيوعية: Le Communisme**

«الشيوعية مذهب ثوري يستمد دعائمه النظرية من الفلسفة الماركسية لاسيما الجانب العملي منها، وينطوي على مضامين ترمي إلى تغيرات جذرية عميقة في كل مناشط الحياة الإجتماعية

---

[1]- المرجع نفسه، ص 433.

[*]- هيجل: فكرة التطور الديالكتيك.

[**]- فيورباخ: فكرة أن الإنسان جوهر كل نشاط إنساني ونظرته المادية للطبيعة.

[2] - Vassili Podessetnik, Avchy Yakhot, Précis de matérialisme dialectiques, Éditions du progrès, Moscou, p 11.

[3]- ناظم عبد الواحد، جاسور، مرجع سبق ذكره، ص 313.

فمن الناحية السياسية ترمي الشيوعية إلى زوال دولة الرأسمالية وكذلك البروليتاريا وحكومة الطبقة الكادحة وسياستها بالثورة، أما من الناحية الإقتصادية ترمي الشيوعية إلى سيطرة الدولة سيطرة كاملة على كل عناصر الإنتاج وإلغاء الملكية الخاصة، على أن تحل محلها ملكية الدولة، أما من الناحية الإجتماعية ترمي الشيوعية إلى قيام مجتمع لا طبقي يختفي في ظله نظام الطبقات العتيق»(1) بمعنى القضاء على الرأسمالية والملكية الخاصة وإنشاء مجتمع يتساوى أفراده في الحقوق، حيث ينص مبدأ الشيوعية «على أن المجتمع بأسره لابد أن يملك وسائل الإنتاج والتبادل والتوزيع، وفي رأي أصحابها بمحو متناقضات الرأسمالية ستختفي البطالة»(2) والشيوعية فوق ما ذكرنا نظرية لا دينية، لا تقيم وزنًا للدين، وكان دعاتها يصيفون الدين بأنه أفيون الشعوب، ودينها الوحيد هو الماركسية اللينينية وهي نظرية لا قومية.

- **البرجوازية: La Bourgoisie**

البرجوازية طبقة إجتماعية في النظام الرأسمالي تمتلك الثروة، وهي كلمة مشتقة من Bourg-Bourgeoisie ومعناها القوية الكبيرة أو المدينة، الرجل الحر الذي يتمتع بحق المواطنة، كما شاع استخدام المصطلح للدلالة على طبقة التجار وأصحاب المحلات العامة والسادة من المشرفين على شؤون الصناعة، إستخدم المصطلح كذلك لدلالة على الطبقة المتوسطة بين النبلاء والعامة، وهي طبقة تطورت بفضل التطورات الإجتماعية والسياسية، وقد إستخدمت النظرية الماركسية مفهومًا جديدًا للبرجوازية، فأطلقت بصفة عامة على الطبقة الرأسمالية في مقابل طبقة البروليتاريا ... وبالتالي فالماركسية تعتبر البرجوازي هو الرأسمالي، وهو ما ليس إشتراكيًا وما ليس ماركسيًا»(3) ويتضح من التعريف أن الماركسية إستعملت مصطلح البرجوازية بشكل غير دقيق، فإذا إفترضنا وجود طبقة رأسمالية تشمل قمة الهرم الطبقي وطبقة البروليتاريا تشغل قاعدته، فليست ثمة شك في وجود فئات إجتماعية متفاوتة ومتحركة تشغل ذالك الفراغ الذي يفصل بين القمة والقاعدة، فالطبقة الوسطى البرجوازية من صغار التجار وأصحاب الورش والمديرين، فهؤلاء لا يمكن أن نلحقهم بأي طبقة لا مُحتكِرة ولاَ مُحْتَكَرَة، فليس ثمة شك أن أنسب مصطلح إجتماعي يطلق عليهم هو "الفئات البرجوازية" ومن التحليل هذا يتضح أن مفهوم البورجوازية فقد معناه القديم والدقيق وإستعمل إستعمالات غير دقيقة وغير محددة وبخاصة في الفكر الإشتراكي حيث رُسخ مرادفا للرأسمالية.

[1]- إبراهيم مذكور، مرجع سبق ذكره، ص 341.
[2]- حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 165.
[3]- ابراهيم مذكور، المرجع سابق الذكر، ص ص 102- 103.

– **البنية الفوقية والبنية التحتية: La Structure Supérieure et Inferieure**

على الرغم من الإختلاف الذي تقدمه المذاهب الفكرية في تحديدها للبنية الفوقية «إلاّ أنها تتفق في أنها تلعب دورًا كبيرًا في التطور الإجتماعي، إذ يقول **هنري لوفيز** الماركسي أن البنية الفوقية للمجتمع ما هي إلا المؤسسات والأفكار التي هي حصيلة الحوادث والمبادرات الفردية التي تتم في نطاق بنية إجتماعية معينة»(1) وبالتالي فالبناء الفوقي للمجتمع هو نتاج البناء التحتي وهذا جوهر المادية التاريخية، حيث أن البناء التحتي للمجتمع هو مجموع علاقات المجتمع الإقتصادية أي ذلك الجزء من أسلوب الإنتاج، أما البنية الفوقية هي التعبير من خلال تفاعلات الأفراد المعقدة فهي إذًا الآراء السياسية والقانونية والأخلاقية والدينية والفلسفية للمجتمع، وتعتبر الماركسية أن البناء الفوقي يعكس بنائه التحتي.

[1]- ناظم عبد الواحد جاسور، مرجع سبق ذكره، ص 107.

المبحث الثاني: مبادئ وأسس فلسفة ماركس:

تمهيد:

تحتل الماركسية مكانًا بارزًا ومتميزًا في تاريخ الفكر السياسي والإقتصادي ويعود ذلك إلى الأثر الذي أحدثته في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لمختلف المجتمعات الإنسانية والتي لم تنشأ كمذهب يؤمن بالثورة لمعالجة الأوضاع القائمة هكذا وفقط، وإنما كان لها أصولها التي تمتد في باطن الفكر الفلسفي الألماني، والنزعة الإشتراكية الإصلاحية، والإقتصاد السياسي الكلاسيكي، والتي نادت بالفلسفة المادية لا المثالية، وبالإشتراكية العلمية لا الخيالية، والمناهضة للرأسمالية، وحتى نستطيع أن نبين ملامحها كمذهب إنتقادي، فإنه من المفيد أن نلتمسه عند كارل ماركس Karl Marx وزميله إنجلز F. Engels(*) بصفة خاصة واللذان يمثلان حجر الزاوية في هذا المذهب، وبناءًا على ذلك أصبح من الضروري التطرق إلى الخلفية التاريخية لكارل ماركس لمحاولة الكشف عن الدوافع التي جعلته يسوق مذهبه هذا حول الصراع الطبقي والذي يتبلور خلال أزمات تاريخية معينة، ولعله من هذا المنطلق كان لابد التعرض لبعض التأريخ البسيط لحياته والظروف التاريخية التي صاحبته والتي تأثر بها أو على إثرها لتتشكل مبادئ فلسفته المادية.

ربما لا يمكن لنا فهم نظرية الصراع الطبقي وأفكار ماركس دون النظر في ترجمة حياته وقراءة ما جاء فيها من مؤثرات قراءة سوسيولوجية متمعنة «فقد كانت ولادته في عام 1818م في مدينة تريفر بألمانيا، ولد يهوديًا، وإعتنق البروتستانتية، فيما بعد درس الحقوق بجامعة بون Bonn والفلسفة بجامعة برلين Berlin حيث نال منها درجة دكتورة في الفلسفة عام 1841م، وكان موضوعها "الاختلاف بين فلسفة ديمقراطيس الطبيعية وفلسفة أبيقور الطبيعية"، وفي عام 1842م أصبح عضوًا ثم رئيسًا في هيئة تحرير "**راينش تسايتونغ**"، التي حولها إلى أداة للديمقراطية الثورية»(1) بهذا يكون ماركس المؤسس الأول للشيوعية ونبيها النافخ في نارها، إلى جانب كونه فيلسوف وعالم إقتصادي سياسي، ومؤرخ ومنظر سياسي صاحب النظرية الماركسية وتنسب إليه تأسيس الإشتراكية العلمية، وزعيم ومعلم البروليتاريا العالمية، وخلال نشاطه العلمي وأبحاثه النظرية إصطدم ماركس مباشرة بالفلسفة الهيجلية، والهيجلين الشبان(*) فتحول إلى الموقف المادي، كما لعبت معرفته بالتطورات الإقتصادية الحقيقية، وفلسفة فيورباخ L. Feuerbach الدور الحاسم في

---

*- فريدريج إنجلز: F. Engels ولد في بروسيا عام 1820م توفي 1895م، فيلسوف ورجل صناعة ألماني يلقب "أبو النظرية الماركسية" إلى جانب كارل ماركس.

1- عبد المجيد عمراني، محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي، منشورات الحبر، ط1، الجزائر، 2008، ص 106.

*- الهيجليين الشبان: أو اليساريين، إتجاه مثالي في الفلسفة الألمانية في القرن 19م، حيث حاولوا الخروج بنتائج راديكالية للإثبات ضرورة الإصلاح البورجوازية في ألمانيا.

عملية تحوله، وبالأخص «إقامته في باريس، وتعرفه على برودون T. Proudhon وعلى زعماء الإشتراكية الفرنسية، مما سمح له أن يتعرف بوضوح وعن كثب على المذاهب الإشتراكية الفرنسية، لكن سرعان ما طرد من فرنسا عام 1845م إلى بلجيكا ليطرد مجددًا عام 1848م، بسبب مشاركته في الثورات الفرنسية والألمانية عام 1848م، وعائدًا إلى ألمانيا ليطرد منها أيضا، ليذهب أخيرًا إلى لندن بعد إلحاح إنجلز عليه ليعيش فيها بقية حياته حيث توفي عام 1883م»(1)، مما يعني أن ماركس عاش حياة تنقل فيها كثيرًا باحثًا عن مكانٍ أمن، وهاربًا من المطاردة، إذ تعد الفترة من عام 1842م حتى عام 1849م مرحلة هامة من حياته، فهي فترة المنفي التي قضاها في بريطانيا بسبب كتاباته ونشاطاته الصحفية التي إعتبرت تحريضًا للطبقة العاملة على التمرد ضد سطوة السلطة وقهر الإقتصاد، عاني في تلك الفترة من حياته من الفقر، فلولا إنجلز لكان مسار حياته تغير على الأرجح، لهذا كان لزميله الفضل عليه لتأمين المال لنشر كتاباته التي شكلت بمجموعها الأسس الفكرية للإشتراكية العلمية.

إذًا لقد إجتاز ماركس خلال حياته الفكرية ثلاثة مراحل من حيث تطوره الفكري معبرًا في كل مرحلة عن فلسفة معينة، إذ إتسمت المرحلة الأولى والممتدة منذ شبابه حتى عام 1845م بإيمانه بالمذهب الديمقراطي الفردي، ودافع عنه ناشرًا مؤلفه نقد فلسفة القانون عند هيجل عام 1844 Critique de la philosophie du droit de hegel، إذ يكشف فيه الدور التاريخي للبروليتاريا، وكتب «المسألة اليهودية عام 1844م، La question Juive، الذي إعتبر من أهم كتبه في تلك الفترة، إلى جانب المؤلف الذي وضعه مع إنجلز عام 1845م، الأسرة المقدسة La sainte famille والذي هيأه لأن ينتقل للمرحلة الثانية من تطوره الفكري، التي تبدأ بكتابه الأسرة المقدسة وتنتهي مع نشر بيان الحزب الشيوعي عام 1848Manifeste du parti communiste، الذي ضمنه الخطوط الرئيسية للنظرية الشيوعية، بعد أن شاركه إنجلز في وضع بعض الكتب كالمخطوطات الإقتصادية والفلسفية لعام 1844م، العائلة المقدسة لعام 1845م، الإيديولوجية الألمانية L'idéologie Allemande عام 1845م– 1846م، أطروحات حول فيورياخ 1845م وبؤس الفلسفة Misère de la philosophie»(2) وهكذا تشكل فكر ماركس كعلم متكامل يعكس وحدة كل الأجزاء المكونة له، وهكذا إتجه ماركس تدريجيًا من المذهب الإشتراكي المعتدل إلى الإشتراكية العلمية، أما المرحلة الأخيرة فقد امتدت منذ تاريخ نشر البيان الشيوعي حتى وفاته، إذ يصنع الخطوط العريضة لتصور جديد للعالم، هو المادية المتماسكة وهو تصور يضم مجالاً للحياة

[1]- عبد المجيد عمراني، محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي، مرجع سبق ذكره، ص 107.
[2]- مهدي محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص ص 251- 252.

الإجتماعية، والجدل بإعتباره أكثر نظريات التطور شمولاً وعمقًا، ونظرية صراع الطبقات والدور الثوري التاريخي العالمي للبروليتاريا خالقة المجتمع الشيوعي الجديد، «ولعل تجربة الثورات البورجوازية في أوروبا من 1848م إلى 1849م، ذات أهمية كبيرة في تطوير ماركس لنظرية الثورة الإشتراكية في أوروبا وصراع الطبقات ودكتاتورية العمال والفلاحين، مما جعله يكتب، الصراعات الطبقية في فرنسا 1850م Les luttes des classes en France والحروب الأهلية في فرنسا 1871م، La guerre civile en France، ونقد الإقتصادي السياسي Critique de l'économie politique»(1).

إذًا إن فلسفة ماركس من أكثر المناهج للإدراك العالم وتغييره، وهذا يظهر من خلال هذه الكتابات، حيث زاد مذهبه قوة بإعتباره الشكل الوحيد للإيديولوجية خلال النضال ضد جميع أنواع التيارات غير العلمية المناهضة للبروليتاريا، ويتميز نشاط ماركس بالتشيع للطبقة العاملة، ويظهر ذلك من خلال وقوفه معها في ثورات 1848م و1849م بألمانيا مدافعًا عن حقوقها المستغلة، عاملاً من أجل خلق "الأممية الأولى 1864م، حيث كان يتابع عن كثب تقدم الحركة الثورية في جميع البلدان، حيث أتاح له هذا المعلومات التي لا غنى عنها لتطوير نظريته في الثورة الإشتراكية وصراع الطبقات ودكتاتورية البروليتاريا، «مكتشفا خلال دراسته لتجربة كومونة باريس، الحرب الأهلية في فرنسا عام 1871 شكلاً لدولة دكتاتورية البروليتاريا، محللا بعمق الإجراءات التي إتخذتها سلطة أول دولة لدكتاتورية البروليتاريا، إلى جانب مؤلفه نقد برنامج غوتا 1875 Critique du programme de Gothe حيث أحدث مؤلف ماركس مزيدًا من التطور في نظريته في الشيوعية العملية، كما لم يقل مؤلفة الرئيسي رأس المال Le Capital، من أهمية في تحليله لنظام الرأسمالي واستغلاله، إذ يكتسي مؤلفه رأس المال أهمية فلسفية وإقتصادية كبيرة حيث أثر في مختلف المجالات العلمية والفلسفية الليبرالية بخاصة»(2).

إذًا لقد تميزت إنتاجات ماركس الفكرية بالغزارة، بالأخص ما بين 1842م– 1845م، حيث كتب ونشر العديد من المؤلفات الكاملة التي تتغذى منها جوهر النظرية الماركسية «لهذا يعد ماركس فيلسوف ثوري وإقتصادي، فنشاطه الثوري بدأ بتاريخ 1846م عندما أسس وإنجلز لجنة دعائية شيوعية، ببروكسل، وعند إقامته بباريس عام 1844م دارسًا الإقتصاديين الإنجليز والفرنسيين، أما في الميدان السياسي، فقد حرر عدة مقالات منتقدًا فيها سياسة وقانون المجتمع الألماني، وآمن بأن حل التفاوت الإجتماعية يجب أن تقوم به الدولة وأن إصلاح الدولة يجر وراءه

[1]- عبد المجيد عمراني، مرجع سبق ذكره، ص 108.
[2]- نور الدين حروش، تاريخ الفكر السياسي، دار الأمة، ط2، الجزائر، 2009، ص 356.

إصلاحًا للمجتمع»(1)، مما يعني أن كارل ماركس يتميز عن غيره كونه إنفرد بتناول الحياة الإنسانية من جوانبها المختلفة فبالنسبة لمفكري عصره يعتبر ماركس فيلسوفًا ومؤرخًا وعالم إجتماعيا وباحث إقتصاديًا «هذا إلى جانب كونه مجادلاً قويًا في المناقشات التي تناولت أفكاره، كونه أيضا وضع أسلوبًا جديدًا لتفسير التطور الإجتماعي، كما رسم الإطار العام لهذا التطور في المستقبل، وشرح خطة التحرك التي يجب إعتمادها من قبل الذين يريدون التغيير في البنية السياسية والإقتصادية والإجتماعية للمجتمع»(2)، بهذا يكون ماركس وإنجلز المؤسسين الأوليين للإشتراكية العلمية التي أصبحت فيما بعد تيارًا فلسفيًا واسعًا، إستقطب العديد من المفكرين إضافة إلى أنها كونت أساسًا إيديولوجيا للعديد من الأحزاب السياسية في أوروبا والعالم.

إذًا حين نتأمل ما جاء في هذه السيرة، نستطيع أن نلتمس وبوضوح كيف أنها تعكس المكونات الأساسية التي تدخلت في صياغة نسقه الفكري، فلقد تأثر أولا بالفلسفة الألمانية خاصة فلسفة هيجل وفيورباخ، وفي إنتقاله إلى باريس عاش في رحاب الأفكار الإشتراكية وبالأخص أفكار سان سيمون Saint Simon، وبرودن(*)، ثم ما لبث أن عكف على دراسة الإقتصاد السياسي لدى أكثر من عالم، ومنهم أدم سميث(**)، هذه الأفكار المتنوعة والتي قد تكون متضاربة أيضًا كان لها عميق الأثر بالإضافة إلى حياة ماركس الشخصية مما ولد عدة نظريات، وأفكار طرحها ماركس ويأتي الصراع الطبقي على رأسها.

إذًا لا يكفي أن نقرأ مؤلفات ماركس، حتى تتبين الصورة الكاملة لتطور فكره ومبادئ فلسفته العظيمة، إذ أن ماركس لم يكن مفصولاً عن العالم، فطبيعي أن تكون أفكاره نابعة من الظروف التي عاصرها، والتي كانت مصدرًا أخرًا لتكوين أرائه، ففلسفته لم تكن بعيدة عن المجتمع الصناعي «فإن تأثره الفلسفي، إرتبط بتأثره بالحضارة الصناعية في عصره، حيث إنفجرت الثورة الصناعية في إنجلترا مبكرًا، حيث كانت فرنسا في طريقها بخطوات بطيئة، مما شكل مراكز تجارية كبرى ساهم في وجود مراكز صناعية هامة، وبروز **المانيفاتورا**(*)، والتي إهتم بها ماركس، وأسند إليها دورًا هامًا، إلى جانب التقدم التكنولوجي الذي ساهم في تطور الصناعة وتركيز رأس المال، وتقسيم العمل، مما أولد إنتشار الصناعة الرأسمالية كظاهرة عامة...، ومع إنطلاق الصناعة توجه الفلاحين من مجال الزراعة إلى الصناعة، وكان من نتيجة إنتشار الإقتصاد الرأسمالي، أن تحرر

---

[1]- مهدي محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 252.

[2]- المرجع نفسه، ص 252.

[*]- بيار جوزيف برودون (1809- 1865): فيلسوف وعالم اجتماعي فرنسي، وأحد مؤسسي الفوضوية.

[**]- أدم سميث: Adam Smith (1733- 1790)، اقتصادي، وعقلاني انجليزي مؤسس المدرسة الاقتصادية.

[*]- المانيفاتورا: هي طبقة العمال في مصنع النسيج.

الرقيق وظهور طبقة العمال، وبدأت قضايا جديدة تظهر في المجتمع الصناعي»(1)، وبالتالي إثر كل هذه التحولات نمت في نفوس العمال مبادئ الدفاع عن الحقوق، حيث بدأت الحركات العمالية تؤلف الإتحادات دون ميل للعدوانية، ذات إتجاه محافظ لتضمن مستقبلها ولكن ما لبث هذا الوضع مع ظهور الطبقة الثرية وازدياد ثروتها وهيمنتها، حيث أصبح هذا المجتمع الصناعي أداة لتفرقة الطبقية، تفرقة إقتصادية من الدرجة الأولى حيث كانت الفروق الإقتصادية فوق القانون مما زاد الهوة بين النبلاء والشعب.

إذًا «ظهرت الماركسية بوصفها النظرية الثورية للبروليتاريا في أربعينات القرن التاسع عشر عندما كانت الرأسمالية قد توطدت في بعض دول أوروبا الغربية إنجلترا، فرنسا، بلجيكا، والولايات المتحدة الأمريكية، في حين كانت الدول الأخرى مثل ألمانيا، النمسا، إيطاليا، روسيا تعيش المرحلة الأولى من تطورها»(2)، وهذا ما يفسر بقاء ألمانيا بعيدة عن الثورة الصناعية التي غيرت من صورة المجتمع الإنجليزي والفرنسي، بسبب التخلف الذي كانت تعاينه على الصعيد الصناعي وفقر حياتها الزراعية مما جعلها تفتح أبوابها لمنتجات صناعة الراين، مما ساعدها للتقدم السريع للصناعة وبالتالي التنافس، وبروز مشاكل في المجتمع الصناعي، منها بروز طبقتين متميزتين هما الرأسمالية والبروليتاريا، حيث الأولى تزداد غنى، والثانية تزداد عددًا، وبالتالي ظهور أفكار إشتراكية ذات ميزة ثورية مثلها كتاب، إمتازت كتاباتهم بالحقد على إستبداد الحكام أملين بأن التغير ينبع من حركة الجماهير الثورية في وضع حد للإستغلال، كما ظهرت الإيديولوجية الألمانية واضحة في هذه الفترة، فكان أنصار الرأسمالية يدافعون عن حرية الإنتاج، ويؤكدون على معنى الحرية الإنسانية، وكانت بالمقابل الإيديولوجية الإشتراكية تكشف عن التناقض في المجتمع الرأسمالي، التي عجزت الإيديولوجية المثالية(*) لإيجاد الحل العملي لتلك المشاكل، فأصبحت ألمانيا بحاجة ماسة إلى نظريات إقتصادية جديدة لتعيد للمجتمع بها توازنه «وهكذا نشأت حركة فلسفية جديدة، أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن الليبرالية السياسية، مستندة في ذلك إلى الفلسفة الهيجلية، تلك هي حركة اليسار الهيجلي(**) التي ينتمي إليها ماركس وإنجلز»(3) إلا أن الشرط الرئيسي لنشوء الماركسية نظرية وبرنامجًا للحركة العمالية العالمية كان ولادة البروليتاريا «ففي

---

[1]- نازلي إسماعلي حسن، الشعب والتاريخ هيجل، دار المعارف، د ط، القاهرة، 2004، ص 204.

[2]- تأليف جماعة من علماء السوفيات، نشوء الفلسفة الماركسية، تر، حسان حيدر، ط1، الهيئة المصرية العامة للنشر، 1990، ص 17.

[*]- من مبادئ المثالية الألمانية: أن الروح مرتبط بالعالم، والعالم تجلي للروح، وأصبح تصور الوجود تصورًا جدليًا وتاريخيًا، وأن الواقع الحي هو الذي يتطور ويخضع للتغير.

[**]- اليسار الهيجلي: إتجاه مثالي في الفلسفة الألمانية.

[3]- نازلي إسماعيل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 213.

أواسط الأربعينات من القرن التاسع عشر، باشر عمال بعض الدول الرأسمالية، كإنجلترا، فرنسا ألمانيا في سياق النضال ضد الإستغلال البرجوازي، وذلك بإنشاء التكتلات والإتحادات النقابية مطالبين بإلغاء البرجوازية»(1)، إلا أن التصدي لكل هذه التحولات والمسائل، كان يتطلب صياغة علمية لنظرية الحركة العمالية وبرنامجها، الأمر الذي لم يكن أحد ليستطيع الإضطلاع به سوى عملاقي الفكر كارل ماركس وإنجلز.

إذًا يتضح لنا أن ظهور الماركسية كنظرية علمية للعالم كان نتيجة التناحرات الإجتماعية العميقة في المجتمع البورجوازي، والتناقضات المستعصية في مجال الإقتصاد السياسي، إذ تعد الرد على تلك المسائل الجذرية التي ولدتها تطور الصناعة الرأسمالية الضخمة والإقتصاد السياسي البورجوازي، وكذلك نضال الطبقات التقدمية ضد الأنظمة الإقطاعية، وفي المقام الأول نضال البروليتاريا ضد البورجوازية، وفي هذا الصدد يقول لينين Valadimir Lenine في كتابه **الدولة والثورة** **L'État et la révolution** «يعتبر ماركس مكملاً ومتممًا عبقريًا للتيارات الثلاثة الرئيسية في القرن التاسع عشر»(2)، بمعنى الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، الإقتصاد السياسي الكلاسيكي الإنجليزي والإشتراكية الفرنسية المرتبطة بالتعاليم الثورية الفرنسية، ولقد أنقذت الماركسية كل ما هو قيم في التعاليم، حيث شكلت تحولاً تاريخيًا على نحو متواصل وقفزة ثورية حيث أبدعت جدلاً نوعيًا جديدًا في غمار النضال الثوري «حيث إعتبرت النظرية الماركسية الوريث الشرعي للمنجزات الجدلية المثالية في القرن السادس عشر، إلى منجزات هيجل الجدلية، حيث لعبت الفلسفة المثالية الألمانية دورًا فعالاً في الحياة العلمية والعملية لكارل ماركس، حيث تأثر بالمثالية المطلقة لهيجل خاصة والمثالية المتعالية **لكانط Kant**، والمثالية الذاتية **لفيخته G. Ficht**، والمثالية الموضوعية لفريدريك **شيلتغ F. Schelling**، كما نجد الماركسية حللت وإستخلصت الدروس التي قدمتها الثورات البورجوازية الأوروبية في الماضي وبالأخص فيما يتعلق بمفهوم المجتمع المدني وعلاقته ببناء الديمقراطية»(3)، ومن هذا المنطلق فيما تتمثل مصادر الماركسية في زاويتها العامة أو بمعنى آخر فيما تتمثل مصادر ومبادئ فلسفة كارل ماركس؟

[1]- جماعة من علماء السوفيت، مرجع سبق ذكره، ص 19.
[2]- لينين، الدولة والثورة، مرجع سبق ذكره، ص 6.
[3]- عبد المجيد عمراني، مرجع سبق ذكره، ص 108.

أ- مصادر فلسفة كارل ماركس:

أولاً: المصادر النظرية الألمانية لفلسفة ماركس:

إذا نظرنا للماركسية في مجموعها «النزعة المادية الجدلية، النزعة التاريخية الإشتراكية العلمية، لوجدنا أنها ليست ثمرة تلقائية للذهن الإنساني، فهي قد قامت على أساس التناقضات الموضوعية للمجتمع الرأسمالي»(1)، ومن منطلق كونها تنتمي لحركة فكرية تكونت في ظروف موضوعية، وبالتالي فماركس يمتاز من أنه أجاب على المسائل التي أثارتها الإنسانية في سيرتها فنشأ مذهبه على أنه إمتداد مباشر لمذهب أشهر ممثلي فلسفة الإقتصاد السياسي والإشتراكي، وفي هذا الصدد يشير إنجلز Engels في حديثه عن ظهور الإشتراكية العملية «إلى كونها ثمرة، إبداع ألماني، ومن هذا المنظور فإن الإشتراكية الألمانية ثمرة إبداع عالمي»(2)، وبالتالي فالفلسفة الألمانية مصدر الماركسية، وأن تفكير ماركس ملتحم إلتحامًا كبيرًا بحياته وعصره كونه وليد التأمل والمعاناة في آن معًا، ومن هذا المنطلق لنصعد أولاً إلى أصول تفكيره الأولي، ذلك لمعرفة كيف تحول تفكير ماركس وحياته إلى كفاح دائم في سبيل تحقيق رسالته في إعطاء الطبقة العاملة دليلاً فكريًا لنضالها.

1- أثر هيجل في حياة كارل ماركس:

في عام 1837م إلتقى ماركس بالتفكير الهيجلي، وتأثر به حيث حدث أول تحول في حياته الفكرية، إذ كان أوّل مصدر نهل منه ماركس، فقد أخذ عنه، منهجه ومقولاته، ومنطقه الذي عكسه في كل خطوة من خطواته، مع إحتفاظه بتصور هيجل عن التطور الجدلي للتاريخ، الذي تحدده قوانين موضوعية «فقد كان يعتبر بخلاف هيجل أن هذا التطور ليس نتاج عمل الروح المطلق بل هو نتاج الفاعلية السياسية والإجتماعية، وفي نقده لفلسفة الحق عند هيجل، كان يعتبر أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش لا في المجتمع البورجوازي، ولا في الدولة السياسية، حياة تتفق مع طبيعته الحقة، وكان يخلص من ذلك إلى ضرورة إستبدالها بشكل جديد للمجتمع والدولة، كان يدعوه الديمقراطية الحقة»(3)، وبالتالي فإن نقده هذا عام 1843م كان قد فضح فعلاً طابع فلسفة هيجل المثالية ولكن ليس بشكل عام، إذ يقول في كتابه **رأس المال** «إن طريقتي الجدلية ليست فقط تختلف بشكل أساسي عن الطريقة الهيجلية بل هي نقيضه، بالنسبة لهيجل أن حركة الفكر

---

[1]- جورج بوليتز، روجي بيس موريس كافين، أصول الفلسفة الماركسية، تر، شعبان بركات، ج1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دون بلد نشر، ص 295.

[2]- المرجع نفسه، ص 27.

[3]- أوغست كورنو، ماركس وإنجلز حياتهما وأعمالهما الفكرية، تر، إلياس مرقص، دار الحقيقة، المجلد 3، ط1، بيروت، 1974، ص 5.

الذي يجعل منه ذاتًا مستقلة تحت إسم الفكرة، هي العنصر الخالق للواقع، الذي ليس سوى تجليها الخارجي، بالنسبة لي بالعكس، العنصر الروحي ليس إلا انعكاسًا للعنصر المادي المنقول والموضوع في الدماغ الإنساني، لقد فضحت الجانب المصوف الخادع في الجدل الهيجلي، فعند هيجل الجدل يرتكز على الرأس، يكفي قلبه ووضعه على قدميه لكي نكشف وراء المظهر المصفوف العناصر العقلية»(1)، إذًا ماركس لم يتوقف عند مادية القرن الثامن عشر، بل دفع الفلسفة خطوات إلى الأمام، إلا أنه ثمن في الفلسفة الهيجلية طابعها الواقعي، أخذًا من هيجل تصوره للدولة، التي تضبط بوصفها تجسيد روح العالم، مسيرة المجتمع وسير التاريخ، ولكن لا يلبث ماركس أن يفقد إمانه في طابع الدولة العقلي، وفي دورها المنظم للتطور الإجتماعي ومنتوجها نحو نزعة ديمقراطية إجتماعية «لهذا إعتبر إنجلز فلسفة هيجل إجهاضًا ضخمًا، كونها تعبير نظري عن بورجوازية تريد القضاء على الإقطاع ولكنها عاجزة عن ذلك»(2)، وبالتالي فرغم طابع فلسفة هيجل المثالية والمتصوفة، قدمت لماركس عناصر هامة في سبيل إنضاج مذهبه، بعد نزع عناصرها المثالية، إذ نجده قد وجه انتقاده لفلسفة الحق عند هيجل، وهو نقد للواقع الإجتماعي والسياسي، والقائم في الدولة الدستورية التي عبرت عنه الدولة الهيجلية بشكل دقيق «إذ يقوم ماركس بتحليل دقيق ونقدي للدولة السياسية، ليصل لنتيجة أن الديمقراطية الحقة مستحيلة التحقيق في الدولة السياسية بإعتبارها دستورًا، لأنها لا تعد معادلة لكل الشعب، كما نجد ماركس يكشف عن الدور الأساسي للملكية الخاصة في التنظيم الإجتماعي والسياسي، مبررًا بعد تحليله للجوانب العلاقة بين الدولة السياسية والمجتمع المدني والملكية الخاصة، إلا أن وحدة الدولة السياسية عند هيجل هي وحدة صورية ليست حقيقية لأن هيجل لم يضع يده على التناقض الحقيقي في المجتمع والذي يقوم حسب ماركس داخل المجتمع المدني ذاته، إنه تناقض طبقة البروليتاريا والطبقة البورجوازية، ويتم حل هذا التناقض بالثورة العملية»(3).

هنا تظهر لنا رؤية ماركس المنهجية بوضعه، أسس ومبادئ فلسفية ثورية مترابطة، مشارًا إليها في نقد فلسفة الحق لهيجل، والمخطوطات الإقتصادية الفلسفية التي ألفها عام 1844م جاءت تجرح في الفكر الهيجلي تجريحًا عنيفًا، وتؤكد على أن النظام الرأسمالي يشكل النفي التام للطبيعة الإنسانية، إلا أن في عام 1857م أعاد ماركس إلى الديالكتيك المكان الذي سبق أن أنكره عليه وأخذ يطبق منهج هيجل على الإقتصاد السياسي «علمًا أن معظم كتابات ماركس يسيطر

[1]- كارل ماركس، رأس المال، د، تر، المنشورات الاجتماعية، باريس، 1946، ص 29.
[2]- جورج بوليتزر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 267.
[3]- فريال حسن خليفة، نقد فلسفة هيجل، كير كجورد، فيورباخ، ماركس، دار التنوير، د ط، بيروت، 2006، ص 6- 7.

عليها طابع النقد، فالموقف النقدي كان طريقه الطبيعي للتحرر من مختلف التسلطات الفلسفية والفكرية الكائنة في العالم المحيط به»(1)، وبالتالي قد تكون هذه الخاصية المميزة لفكره هو السبب الرئيسي في إقباله على فلسفة هيجل وفي إنصرافه السريع عنها.

كما إستأثرت نظرية الضياع والإنحطاط والتخلي عن الجوهر الهيجلية إهتمام ماركس، إذ أن التاريخ يمر عبر مراحل غير إنسانية يفقد الإنسان جوهره، منتقدًا (أي ماركس) فلسفة القانون عند هيجل للبحث عن أسباب هذا الضياع ورده إلى المستوى السياسي والإجتماعي معتبرًا أن «القضاء على الضياع الإنساني في هذا العالم الدنيوي، رهن بإلغاء الملكية الخاصة، وإلغاء النظام الرأسمالي»(2)، بمعنى آخر فماركس خلال دراسته لفلسفة هيجل رفض التأكيد على الجانب الثوري في ديالكتيك هيجل، حيث كان رده عنيفا على هيجل عندما وضع هذا الأخير فلسفته في خدمة الدولة البروسية، لكون أن ماركس وتفكيره كان يتجاوز حدود الدولة البروسية.

2- تأثير فلسفة فيورباخ على فكر ماركس:

نشر **لودفيج فيورباخ L. Feuerbach**(*) عام 1841م كتابه "**جوهر المسيحية L'essence du christianisme** ثم **دراسات مؤقتة في اصلاح الفلسفة** لعام 1843م، وفيهما يصدر نزعة مادية تتحدى أصول التفكير الهيجلي، حيث تأثر بهذين المؤلفين ماركس، اللذين وجه بهما فيورباخ نقدًا لاذعًا للفلسفة الهيجلية في أضعف مكان فيها، ونعني فلسفة الطبيعة، وأصر على أن العالم المادي هو الواقع بعينه، ومن هنا يتضح لنا إهتمام ماركس بالمذهب الطبيعي لفيورباخ حيث أعجب «بتأكيد فيورباخ على علاقة الفكر بالإنسان، وأن هذا الأخير هو جوهر كل نشاط وكل علاقة إنسانية، وكذا موقف فيورباخ النقدي لهيجل حول الدولة البروسية، حيث يعتبر الدولة حقيقة في خدمة الإنسان لا حقيقة أسمى منه، وهكذا فإن إحلال فيورباخ الإنسان الحي محل الفكرة الهيجلية المطلقة، كان مركز الجذب الذي إستقطب إهتمام ماركس، إلا أنه ما لبث أن إنتقده في بعض النقاط في كتابه **دراسات حول فيورباخ Études sur Feuerbach** لعام 1845م حيث إتهمه، بأنه يصدق عن واقع التاريخ وينظر إليه نظرة مجردة، كما أنه يعارض الفلسفة المثالية بتصور مادي للعالم إلاّ أنه بقي مرتبطًا بالنظام الرأسمالي، بمنظومة الملكية الخاصة لم يتجاوزها»(3)، من هنا تظهر عيوب ماديته كونه يتصور العلاقات الإنسانية، لا كعلاقات إجتماعية تحددها صراعات الطبقات بل كعلاقات عامة للإنسان مع الطبيعة ومع البشر الآخرين

[1]- إلياس فرح،تطور الفكر الماركسي، دار الطليعة للطباعة، دط، بيروت، د، تاريخ، ص 18.
[2]- المرجع نفسه، ص 18.
[*]- لود فورباخ L. Feuerbach: (1804- 1872) مفكر تقدمي برجوازي تحول من الهيجلية إلى المادية الماركسية.
[3]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 21.

فمن هنا يتضح لنا النقد اللاذع الذي وجهه ماركس له، كونه لم يعتبر الحياة الإنسانية الفاعلية الثورية التي تحول الطبيعة والإنسان معًا، فطابع ماديته لا جدلية ولا تاريخية، فهي تبقى مثالية في كل ما يتصل بالمسائل الإجتماعية، ولكن ما يعترف به ماركس بالقول أن «فيورباخ هو الوحيد الذي إتخذ موقفًا نقديًا جديًا إزاء جدل هيجل، والذي قام بإكتشاف حقيقة في هذا المضمار إنه هو الذي تجاوز حقا الفلسفة القديمة»(1) بمعنى أن فيورباخ هو الوحيد الذي إستطاع كشف النظام الهيجلي وإبطال جدل المفاهيم القائم على فلسفة ضياع ماهية الإنسان وإغترابها في إله مطلق (الله)، لذا يرى فيورباخ ضرورة إصلاح الفلسفة بإعتبار الإنسان العيني هو مبدأ كل فلسفة حقة والإنسان كائن واعي لذاته وتاريخه ومن هنا فماركس «قد أنشأ فلسفة علمية في وضعه للنزعة المادية الجدلية، تخطت جدلية هيجل المثالية، ونزعة فيورباخ المادية الميكانيكية»(2).

تأثر ماركس أيضًا ببرودون الإشتراكي الفرنسي المدافع عن مصالح الطبقة الوسطى غرضه ليس تدمير المجتمع البورجوازي بل إصلاحه ليلاءم مصالح هذه الطبقات والإبقاء على الملكية الصغيرة الخاصة بهذه الطبقات، وبالتالي كان يقف ضد حق الملكية المطلق، وضد الشيوعية «حيث إتخذ موقف وسط بين الرأسمالية والإشتراكية، مدافعا في أحد مؤلفاته الفلسفية **فلسفة البؤس Philosophie de la misère** لعام 1846م، عن مبدأ الملكية الخاصة ضد الإشتراكيين وناقدًا مع هؤلاء عيوب الرأسمالية، وبهذا الموقف والمنهجية التي يتخذها يعلل مفهومه المثالي للتاريخ، لتحقيق مثال أعلى أخلاقي وإجتماعي، أي العدالة، كما إعتبر الدين عقبة أمام التقدم العلمي والإجتماعي، وكان ماركس يقدر أولاً عند برودون، موقفه المناهض للدين، وإنتقده لكونه لم يدافع إلى النهاية نقده للإقتصاد البرجوازي، إلا أن ماركس وجد عنده عناصر عديدة تؤيد ثوريته الجديدة، ليس فقط نقدًا معمقًا للملكية الخاصة، بل أيضا تأكيد أن الإقتصاد السياسي يؤلف قاعدة التاريخ ويضبط التطور الإجتماعي»(3).

أما التأثيرات الأخرى التي ساهمت في تطوير فكر ماركس، وتشكيل مبادئه فترجع إلى عدة مصادر، منها الظروف الجديدة التي دخلت فيها حياته، كممارسته للصحافة، وإلتقائه بزميله إنجلز الذي وجهه، نحو الإقتصاد السياسي، وبالتالي الإلتقاء بالحضارة الإنجليزية، حيث تحول ماركس من الفلسفة المثالية إلى الفلسفة المادية ومن الفلسفة النقدية، إلى نقد الفلسفة نقدًا إجتماعيا، حيث أسس ماركس في باريس **مجلة الحوليات الفرنسية الألمانية**، أملاً في التقريب بين فكر الألمان

[1]- أوغست كورنو، مرجع سبق ذكره، ص 131.
[2]- جورج بوليتزر، أصول الفلسفة الماركسية، مرجع سبق ذكره، ص 267.
[3]- أوغست كورنو، مرجع سبق ذكره، ص 54.

النظري والحركة الإشتراكية، حيث نشرت هذه المجلة لإنجلز دراسة في نقد الإقتصاد السياسي الذي إعتبره ماركس عملاً عبقريًا، ومن خلاله برز التفاوت بين الطبقات والأزمات الناجمة عن التزايد في الإنتاج، وهكذا وبعد تعرف ماركس على هذه الدراسة، إنكب على دراسة مؤلفات الإقتصاديين، إذًا فيما تتمثل الإتجاهات الإقتصادية الإنجلزية التي تأثر بها كارل ماركس؟

ثانيًا: الإتجاهات الإقتصادية الإنجلزية:

أصبحت إنجلترا موطن الفكر الإقتصادي البرجوازي، الذي أرسي الأسس العلمية لتحليل إقتصاد المجتمع البورجوازي، إذ يشير ماركس في كتابه نقد الإقتصاد السياسي «أن الإقتصاد السياسي الكلاسيكي، بدأ في إنجلترا مع أدم سميث Adam Smith وينتهي مع سيسموندي Sismondi(*)، ولقد رأى ماركس في هذا الأخير أحد ممثلي الإقتصاد السياسي الكلاسيكي، الذي بدأت معه مرحلة تفكك هذه المدرسة، كونها لم تتمكن من تفسير الكثير من التناقضات الداخلية للرأسمالية، وكانت الشكوك عند سيسموندي نقطة البداية لظهور مختلف الإتجاهات الإشتراكية الطوباوية، ذات الطابع البرجوازي الصغير في فرنسا وإنجلترا»(1).

إذًا لقد تأثر ماركس بالظروف في إنجلترا وبعلماء الإقتصاد لتلك الفترة كأدم سميث Smith وريكاردو Ricardo، وملتوس Maltus، «كما درسها زميله إنجلز، وكانت حصيلة ذلك مؤلفه ملاحظات أولية حول نقد الإقتصاد السياسي، وعلى الرغم من أن إنجلز قد أشار في فترة لاحقة إلى عدم نضوج هذا العمل المبكر، إلا أنه تضمن أفكارًا أولية لنقد الفكر الإقتصادي البورجوازي»(2)، مما يعني أن الإقتصاد السياسي أساس وركيزة المجتمع الرأسمالي الذي يسيطر على الإنتاج وتبادل الوسائل المادية للمعيشة «فلقد مهد الإقتصاديان الإنجليزيان أدم سميث وريكاردوا الطريقة لنظرية القيمة لكنهما لم يستطيعا إدراك العلاقات الموضوعية بين الناس، التي تتعدى تبادل السلع وكان فضل ماركس أنه عرف طبيعة قيمة التبادل الحقيقية على أنها تبلور للعمل الإجتماعي»(3)، مما يعني أن ماركس واصل عملها، فأعطى لهذه النظرية أساسًا علميًا خالصًا، وطورها بصورة متكاملة، بحيث أصبحت نظرية فائض القيمة حجر الزاوية في نظرية ماركس الإقتصادية، وبهذا تخطى ماركس حدود الإقتصاد السياسي الإنجليزي الذي عجر عن تحليل الرأسمالية تحليلاً كافيًا، وتحت تأثير كتابات إنجلز حول تطور النظام الرأسمالي، والذي يقود

---

* - سيسموندي: Sismondi (1773- 1842) اقتصادي ومؤرخ نمساوي.

1- كارل ماركس، عمل المأجور ورأس المال، تر، إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، دون تاريخ، ص 41.

2- فريدريك أنجلز، مبادئ الشيوعية، تر، حسان حيدر، دط ، موسكو، د ت، ص 32.

3- جورج بوليتزر، أصول الفلسفة الماركسية، مرجع سبق ذكره، ص 268.

بالضرورة إلى الشيوعية «كان ماركس يصل إلى هذا اليقين وهو أن الدراسة المتعمقة للإقتصاد هي وحدها تتيح فهم طبيعة، وتطور النظام الرأسمالي وضرورة إحلال الشيوعية محله»(1).

بالتالي فإن دراسات ماركس كانت واسعة جدًا في حقل الإقتصاد السياسي، إذ لم تقل إهتماماته بمؤلفات الإقتصادين الآخرين أمثال **بواغيير Boisguillebert، وجون باتيستاسه J.B. Say، وجيمس ميل J. Mill**، وكان هدفه التعرف على هذا العلم لتبيان مساوئ النظام الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة، إستنادا إلى التجربة للحركة العمالية الإنجلزية «إستطاع إنجلز أن يستعرض علميًا المراحل الأساسية لتطور الحركة العمالية، وأن يثبت ضرورة التنظيم السياسي للعمال وضرورة تكوين حزبهم الثوري، وهذا التطور الإجتماعي والإقتصادي، أعطى لماركس مادة ساعدته على تكوين أرائه»(2)، ولعل جميع الكتب التي كتبها بالتعاون مع إنجلز تدل على الدور الكبير الذي لعبته إنجلترا التاريخية في تكوين أراء ماركس الفلسفية والإقتصادية.

ثالثًا: <u>الإشتراكية الطوباوية الفرنسية</u>:

تأثر ماركس بالإشتراكية الفرنسية من خلال أفكار العديد من المفكرين، ولعل أبرزهم **سان سيمون Saint Simon، فورييه، كابي، برودون، بلانكي**، إذ نجد لأعمال سان سيمون دورًا هامًا من خلال طرحه للمشكلات السوسيولوجية، فهو من أوائل الذين توصلوا إلى الفكرة القائلة «أن منطق السياسة لابد أن تكون قائمة على الإقتصاد، وأن نمط الإنتاج الرأسمالي يتميز بالإستبداد»(3)، كما نجده يعتقد بأن نمو الصناعة يجلب المعاناة الإنسانية، ولهذا كان يفكر بإعادة تنظيم عملية الإنتاج في المجتمع الصناعي، ففي رأيه الصناعة مصدر الثروة، وأساس المجتمع الحديث «أما شارل فورييه والذي درس أزمات الرأسمالية من أحد الينابيع التي إستمد ماركس منه نظريته حول زوال النظام الرأسمالي، حيث كان فورييه من دعاة المساواة، كما أنه رأى أن الدولة تدافع عن مصالح الطبقة الحاكمة، حيث سار فورييه في طريق سان سيمون طريق الإشتراكية والدفاع عن حقوق الطبقة الفقيرة، إلا أنه لم يفكر في الصراع بين الطبقات وفي الدور التاريخي لها في المجتمع الصناعي، بالإضافة إلى روبيرت أوين، الذي إقتنع بأن أخلاق الناس هي ثمرة للظروف، معتبرًا أن الثورة التي قامت بإنجلترا، ساعدت على توحيد وتحقيق السعادة للجميع»(4) بفضل الثورة الصناعية القائمة فيها، بالتالي يتضح لنا أن الإشتراكية السابقة لماركس لم تكن علمية بل كانت إشتراكية خيالية، ولعل أن الإشتراكية الفرنسية أكبر جزء منها والتي

[1]- أوغست كورنو، مرجع سبق ذكره، ص 86.
[2]- جماعة علماء من السوفيات، مرجع سبق ذكره، ص 37.
[3]- المرجع نفسه، ص 40.
[4]- جورج بوليتزر، <u>أصول الفلسفة الماركسية</u>، مرجع سبق ذكره، ص 270.

تكونت في ظروف أوجدها المجتمع الرأسمالي المستغل لطبقة العاملة «وبالتالي كانت نقطة إنطلاق الإشتراكية الخيالية التشهير بهذا الوضع، الذي كان الإقتصاديون يقولون عنه بأن وضعه طبيعي لأنه كان يضمن نمو الصناعة، لهذا قام الإشتراكيون الخياليون بنقد هذا النظام المستبد»(1)، مما يعني تفسرهم لطبيعة هذا النظام الذي يولد الفقر من الإزدهار نفسه، والكشف عن عيوبه وتنبؤهم بزوالها في زمن خيل إليهم فيها أنها قوية خالدة، وأمنوا بتحقيق السعادة للبشرية لذا فهم يحتلون مكانة سامية في تاريخ الإشتراكية، رغم عجزهم عن تغيير المجتمع، بسبب معاناة البروليتاريا إبان ذلك الوقت، مما منعهم من رؤية قوتها، لكونهم لم يجدوا في مجتمعهم الوسائل الموضوعية، للقضاء على عذابها فأنهم لم يرو أمامهم سوى وضع مشروع فكري، فلم يستطيعوا إكتشاف العلاقة الموضوعية بين المجتمع الذي ينتقدونه والمجتمع الذي يحلمون به(*).

إذًا إستفاد ماركس وزميله من ظروف الثورة الفرنسية، وكذا محاولات كبار الفلاسفة كما أصبحت تناقضات الرأسمالية واضحة، ونضال البروليتاريا الثوري في أوج إحتدامه حيث شارك في نضال ألمانيا وفرنسا وإنجلترا، وعملا على تنظيم الحركة العمالية ومنها إستمدا عبقريتهما الفذة «حيث نجد ماركس قد حيَا الثورة البروليتاريا الباريسية بمنتهى الحماسة، فقد رأى فيها خبرة تاريخية، وكانت مهمته إستخلاص الدروس التكتيكية وإعادة النظر في نظريته على أساس هذه الخبرة فالتعديل الوحيد الذي إعتبره ماركس أنه من الضروري إدخاله على البيان الشيوعي، قد إستوحاه من الثورة الباريسية»(2) مؤكدًا أن النضال الطبقي هو أساس كل تطور وقوته المحركة، ولقد كان للثورة الفرنسية أثرها في بيان ضرورة النضال والقضاء على سيطرة الإقطاع ورأس المال في سبيل إقامة مجتمع إشتراكي «لهذا يمكننا إعتبار فرنسا مختبرًا حقيقيًا للفكر الثوري من حيث وفرة أشكال الصراع الطبقي، وتنوع الطبقات والأحزاب، كما أن التجربة الفرنسية أعطت ماركس مادة حية لأفكاره حول الدور التاريخي العالمي للبروليتاريا، وحول أهمية الديكتاتورية الثورية، كل هذه الطروحات التي تم إثباتها تعتبر مبادئ للشيوعية العلمية»(3).

إذًا نستنتج أن تطور مبادئ فكر ماركس لم تستمد مصادره من خلال إحتكاكه بأفكار الفلاسفة، وخاصة هيجل وفيورباخ فقط بل ومن خلال إحتكاكه، بالواقع الإجتماعي والسياسي وكذا الإقتصادي لا في ألمانيا وحدها بل في القارة الأوروبية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 271.

[*]- كان المظهر الأول للتناقض أيام الفلاسفة الخياليين، داخلي للبروليتاريا، فلم يرو المظهر الثاني، أي القوة التي ستحطم نير البرجوازية، وهذا ما تفطن إليه ماركس ولم يتطرقوا إليه.

[2]- لينين، الدولة والثورة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3]- جماعة علماء من السوفيات، مرجع سبق ذكره، ص 42.

إذًا «فكر ماركس لم يتشكل من فراغ فقد أفاد من الأبحاث الإقتصادية البورجوازية إلى جانب الإشتراكية الفرنسية، والفلسفة الألمانية، والتي تمثل مصادر الماركسية الثلاثة»(1)، ولكن ماركس لم يحقق تراكمًا فيها، بل حقق تغييرًا نوعيًا ليشكل منها نظرية جديدة تتجاوز تلك المصادر ومتضمنة في نفس الوقت ما هو علمي فيها، مبرزًا في الآن نفسه مبادئ النزعات المادية السابقة عليه، كونها ذات نزعة مادية بدائية أخذ عليها **ماركس** ما يلي «أنها لا تعرف سوى شكل واحد من أشكال حركة المادة، هي الحركة الميكانيكية، وإنها تحاول إرجاع كل ميادين الطبيعة، بما فيها الحياة والمجتمع إلى سياق ميكانيكي، أنها ذات طابع ميتافيزيقي، وأنها إكتفت بتفسير الطبيعة من وجهة، نظر مادية، ولم تعمم ذلك على التاريخ، فبقيت تعتبر الأفكار القوة التي تحدد تطور المجتمع»(2).

إذًا كان تأثير ماركس بأوضاع ألمانيا، وبمقتضيات الحياة البيئية التي كانت تعيشها الطبقة العاملة، وعدم تطبيق المساواة، وتأكيده على أن النظام الليبرالي لم يعد يتماشى مع مرحلة التصنيع، إذ لم يرى إمكانية إصلاحه وإنما إحلال ببديله، مستنبطًا فكرته هذه من مسيرته العلمية وخبرته في السياسة والإقتصاد، متخذًا من المؤتمرات والثورات سبيلاً لنشر أفكاره الشيوعية معترفًا بنفسه أن هناك دراسات عديدة قد سبقت فلسفته العقلية والعلمية في تفسير الواقع، كالدراسات الإقتصادية بإنجلترا، ودراسات المؤرخين الفرنسيين من أمثال **جيزو Gizot** و**تيري Thierry** عن الصراع بين الطبقات، وأراء **ملتوس Maltos** في السكان، ونظريات **داروين Darwin** في التطور «كما تأثر ماركس بالفلسفة اليونانية، وبالأخص المذاهب اللاحقة على الأرسطوطالية(*) كالرواقية والأبيقورية والشكاكة، التي حاولت البحث عن سعادة الإنسان في حطام العالم القديم»(3).

ب- <u>أسس الفلسفة الماركسية</u>:

تتمحور الأجزاء المكونة للماركسية في النظريات الثلاثة التالية: نظرية المادية الجدلية نظرية المادية التاريخية، نظرية الإقتصاد السياسي، وتعتبر هذه النظريات أساس الفلسفة الماركسية وروحها، كونها تشكل وحدة تفكير الماركسية وصلة الوصل بين جميع أجزئه وهي كالتالي:

[1]- سلامة كيلة، من <u>هيجل إلى ماركس</u>، <u>موضوعات حول الجدل المادي</u>، دار التنوير، د ط، بيروت، 2009، ص 48.
[2]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 33.
[*]- <u>الأرسطوطالية</u>: هي مذهب أرسطو طاليس الفيلسوف الإغريقي، وأتباعه.
[3]- نازلي إسماعيل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 219.

أولاً: نظرية المادية الجدلية: Le matérialisme dialectique:

إذ تعود أصول الديالكتيك إلى العصر الإغريقي، بالذات إلى **هيراقليطس**، القائمة على مبدأ التطور، حيث بقي مجهولاً إلى أن أعاد هيجل بنائه، مركزًا على قواعد الديالكتيك على أساس بناء فلسفي شامل، أي على أساس أسبقية الفكر على الواقع(1)، حيث إمتاز بالصبغة المثالية، إلى أن جاء ماركس وإستقى منه جوهر العلاقة الجدلية، وبني أفكاره لتفسير عملية التطور الإجتماعي ويضع أساسًا جديدًا لتفسيرها والمتمثل في المادة التي إعتبرها نقطة إنطلاقة في بناء المادية الجدلية «إذ استوجب إنتظار عبقرية ماركس من أجل أخذ جوهر الديالكتيك من هيجل، والذي ينص على أن كل شيء في العالم يتطور ويتغير، ويعطي له ماركس صبغة علمية حديثة، وذلك لغرض الإستجابة لإحتجاجات ومطالب الطبقة العاملة وتحريرها» (2)، كما إعتبر المجتمع وعلاقاته مجال العمل للديالكتيك، وهكذا يكون ماركس قدم بإعادة تركيز البناء الذي شيده هيجل وأجلس هرم الديالكتيك على قاعدته بعد أن أوقفه هيجل على رأسه «بالتالي يعود ظهور المادية الجدلية، إلى تطور الفلسفة المادية كعلم مادي يتماشى مع تطور المجتمع البشري، أما كلمة الديالكتيك، تعني في المفهوم الماركسي التعبير أو النشاط الفكري»(3)، كما تدرس المادية الجدلية أعم قوانين الكون، أسسها ماركس وإنجلز، وذلك لتقدم العلم الذي أتاحا لهما إكتشاف أعم القوانين إذ يقول إنجلز «نعني النظرة المادية للعالم النظرة إلى الطبيعة، كما هي بدون أي إضافة خارجية ومن هذا المنطلق تكون المادية الجدلية الأساس النظري للإشتراكية العلمية أو الشيوعية»(4) ولشرح المادية الجدلية هذه يمكن القول أن ماركس إستند بالإضافة إلى مبدأ التطور إلى مبدأ التناقض، الذي يقول بحتمية الصراع بين المتناقضات هذا الصراع الذي يصل إلى وحدة جامعة أي الصيرورة كما إستند إلى مبدأ القفر النوعي القائل بأن كل زيادة في الحكم تؤدي إلى تغير في النوع «وعلى هذا الأساس يسلم ديالكتيك ماركس بإعتبار الكون مادة وبالتالي يمكن تفسيره وفهمه»(5)، فمن هذا المنطلق يمكن إعتبار المادية الجدلية فلسفة القوانين العامة للحركة الطبيعية والمجتمع وكذا الفكر البشري، ولما عرفت الفلسفة الماركسية كونها تهدف إلى إعطاء تفسير للعالم على ضوئه، تتكشف المعايير الموضوعية لتطور المجتمع البشري وذلك بتغيره ثوريًا، على يد البروليتاريا بمعرفة قواعد التحويل الثوري للواقع، والذي يظهر في الفعالية الإنتاجية، والصراع

[1]- مهدي محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 253.

[2] - Vassili Podossetnik, Avechy Yaklot, Précis de matérialisme dialectiques, Éditions du progrès, Moscou, p 16.

[3]- عبد المجيد عمراني، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[4]- جورج بوليتزر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[5]- مهدي محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 253

الثوري من أجل تحرير البروليتاريا، حيث جعلت من الإشتراكية مرحلة حتمية لسير التاريخ، لا مجرد تحقيق لمثل أعلى.

فإذا كانت المادية الجدلية متضمنة في فلسفة ماركس وأحد أسسها، فإن النزعات المادية الفلسفية، تصعد إلى ديمقريطس، وفيورباخ ...إلخ، هذه المصادر المادية الجدلية بقيت في حدود نزعة مادية بدائية أخذ عليها ماركس ما يلي: «أنها ذات طابع ميتافيزيقي، إكتفت بتفسير الطبيعة من وجهة نظر مادية، ولم تعمم ذلك على التاريخ»(1)، أما المادية الجدلية بتصور ماركس هي فلسفة علمية، من منطلق أن المفهوم المادي للعالم هو مفهوم علمي، وتصور للطبيعة، كما هي دون إضافة.

وبهذا فالمادية الجدلية تختلف عن سائر فلسفات العلوم الأخرى، إذ تدرس العالم من كل جوانبه، فهو تصور مفهوم كلي للطبيعة «ومن بين قوانين المادية الجدلية التي هي قوانين الترابط والتحول، وصراع الأضداد، فإن العالم كل متحد مترابط والتحول جوهر الحياة، والتغير ميزة النظم والمبادئ الإجتماعية، وبالتالي فهي ليست أزلية، حيث تتغير بتغير وتحول السياق التاريخي وبالإضافة إلى هذه القوانين الثلاثة التي هي مقولات، وقوانين المادية الجدلية، فإنه يوجد قانون "الكم"، و"الكيف" التي هي أشهر قوانين الجدلية الماركسية، والذي سمي بقانون "الطفرة الكمية" أو الإنتقال من حال الكم إلى حال الكيف"»(2)، إذ نجد الجدلية تعتبر أن الصلة بين التحول الكمي والكيفي قانون شامل في الطبيعة والمجتمع إلى جانب قانون وحدة الأضداد وصراعها وقانون نفي النفي، ولقد إستندت الماركسية على هذه المادية وقوانينها لتحليل تطور المجتمعات وتعاقب الأنظمة الإقتصادية في تطورها عبر التاريخ، من خلال التفسير المادي، الذي يمثل الإنتاج الأساس فيه، والذي يتحدد بأسلوب وقوى وعلاقات الإنتاج، وكذا إستناد ماركس على المادية لتحليل النظام الرأسمالي ومأله. والدور الذي أعطاه لتطور وسائل الإنتاج هو محرك التاريخ، معتبرًا أن كل مظاهر الحياة الإجتماعية والسياسية والثقافية والدين، ليست سوى الصورة الخارجية للتطور المادي، وهنا يقسم ماركس التركيبة الإجتماعية إلى بنائين «الأول هو البناء التحتي، وهو عامل الإنتاج الذي يحرك التاريخ، والثاني هو البناء التحتي وهو كامل المؤسسات الإجتماعية، وهذا البناء يتطور بتطور البناء التحتي، ويتحرك بحركه بعلاقة ديالكتيكية تقوم بينهما»([3]).

---

[1]- قيادة محمد إسماعيل، قضايا علم الاجتماع الماركسي، الهيئة المصرية العامة، د ط، مصر، 1977، ص 84.

[2]- مرجع نفسه، ص 84.

[3]- مهدي محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 254.

إذًا المادية الجدلية بما هي سمة محددة للمنهج التاريخي الماركسي، كانت الفكرة المادية عن القوانين الموضوعية، للإنتاج الكامنة في أساس العملية التاريخية، هي القاعدة النظرية لإستنتاجات ماركس وإنجلز بخصوص تطور الثورة، وبالتالي يتضح لنا أن المادية الجدلية تدرس القوانين الموضوعية الضرورية العامة للحقيقة الواقعية في مجموعها، والتي تتألف من الطبيعة والتاريخ والإنسان.

ثانيا: نظرية المادية التاريخية: Le matérialisme historique

وتأتي هذه النظرية حسب التسلسل المنطقي في عرض محتوى الفكر الماركسي بعد المادية الجدلية، أما بالنسبة للتسلسل التاريخي، فإنها تأتي قبلها، ذلك لأن ولادتها قد سبقت المادية الجدلية بأكثر من عشر سنوات، إذ تشكل المادية التاريخية الدعامة الأساسية للماركسية، وأحد أسسها الفلسفية، حيث تتناول جانبًا من الحقيقة الواقعية وهو التاريخ، محاولة أن تجيب على التساؤل ما الذي يحدد سير التاريخ؟

إذًا فالمادية التاريخية «طريقة خاصة في تفسير التاريخ تتجه إلى تفسيره بعامل واحد وهو العامل الإقتصادي، إذ تعبر عن المفهوم الكامل للماركسية عن التاريخ والمجتمع وقوانين تركيبه وتطوره، وهي بذلك تعالج الأفكار والمعارف الإنسانية عامة بوصفها جزءًا من تركيب المجتمع الإنساني، فتعطى رأيها في كيفية نشوء سائر الأوضاع السياسية والإجتماعية»(1)، بمعنى أن المادية التاريخية هي التطبيق للمادية الجدلية على الحياة الإجتماعية والسياسية، ومن هنا يستنتج ماركس من التطور التاريخي، وما تخلله من نظم إجتماعية بأن كل نظام إجتماعي يحمل في داخله بذور فنائه، والذي يزول بظهور نظم جديدة، وهكذا يستمر التاريخ مقدمًا نظمًا جديدة قائمة على التناقض متبلورة في الصراع بين الطبقات، وهذا يعني «أن المادية التاريخية تدرس التطور العام الكلي للمجتمع، أي تدرسه من خلال التحولات التاريخية التي تطرأ عليه، وهي تنظر إلى المجتمع نظرتها إلى عضوية حية في حالة تطور دائم، إذ تربط ما بين الأفراد في داخلها بروابط إقتصادية وسياسية وثقافية متنوعة من بين هذه الروابط تبرز الماركسية الروابط المادية للإنتاج وتعتبرها حاسمة، إذ تدرسها من خلال نمط الإنتاج والعلاقات الإنتاجية والمؤسسات الإجتماعية»(2)، مما يعني أن البناء الإقتصادي للمجتمع هو الذي يحدد حياة أي مجتمع عبر التاريخ، فهو الأساس والقاعدة، فبرأي ماركس فإن كل مجتمع سيصل للنقطة التي عندها يعوق

[1]- محمد باقر الصدر، دراسة موضوعية في معترك الصراع الفكري القائم بين مختلف التيارات الفلسفية، وخاصة الفلسفة الإسلامية، والمادية الديداكتيكية الماركسية، دار التعارف، ط15، بيروت، ص 138.

[2]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 43.

البناء الإقتصادي القائم، إذ يعرقل التوظيف الكامل لقوى الإنتاج الموجودة في ظله، إلى جانب «أنّ المادية التاريخية تنطلق من الموضوعية الرئيسية القائلة بالوجود الإجتماعي هو الذي يحدد الوعي الإجتماعي، أي أن الحياة المادية للمجتمع هي التي تحدد الحياة الفكرية، وأن الصانع الحقيقي هو الجماهير الشعبية»(1)، من هنا يتضح لنا أن تعاظم التناقضات الإجتماعية، وولادة الطبقة العاملة هي التي تعكس الشروط الإجتماعية لولادة المادية التاريخية عل يد ماركس وإنجلز اللذين إعتبرا قانون الصراع الطبقي والثورة الإجتماعية المحرك الأساسي للتاريخ.

إلى جانب هذه الفكرة الأساسية تدور فكرة أخرى تدور حولها النواة الأساسية للمادية التاريخية والمتمثلة في:

- **العامل المحدد للتطور التاريخي:**

وهو إنتاج الخيرات المادية، والذي يعد برأي ماركس علاقة البشر بالطبيعة، وهذه العلاقة تحددها قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج وهاتان الفئتان هما حجر الزاوية في المادية التاريخية ويعتبر ماركس قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج مظهرين لحقيقة واحدة هي أسلوب الإنتاج، حيث توجد وحدة جدلية بينهما وتأثير متبادل، حيث تشكل قوى الإنتاج العنصر الأكثر دينامكية فيه والتي يطرأ عليها التبديل، في حين أن علاقات الإنتاج تبقى على حالها، وهذا ما يخلق التناقض فيما بينها فيصبح من الضروري العمل على إزالة التناقض، مما يعني «أن الوسائل المنتجة تولد الحركة التاريخية طبقا لتطورها وتناقضها، كون أن القوى المنتجة في تطور ونمو مستمر وكل درجة معينة من تطور هذه القوى والوسائل، لها شكل خاص من أشكال الإنتاج وهذه العلاقات– علاقات الإنتاج التي تقوم بين الناس بسبب خوضهم معركة موحدة ضد الطبيعة، هي في الحقيقة علاقات الملكية التي تحدد الوضع الإقتصادي وطريقة توزيع الثروة المنتجة في المجتمع، وتعتبر علاقات الملكية أي الإنتاج الأساس الواقعي في رأي الماركسية الذي يقوم عليه البناء العلوي للمجتمع كله»(2).

إنطلاقا من هذا المبدأ يمكن قول أن علاقات الإنتاج هي التي تحدد شكل الملكية السائدة في المجتمع والأسلوب الذي يتم بموجبه تقسيم الثروة، وهذا بدوره ما يحدد الوضع السياسي والحقوقي والفكري والديني بشكل عام، أي تعتبر الماركسية علاقات الإنتاج وتطور الإنتاج

---

[1]- المرجع نفسه، ص 44.

[2]- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والإسلامية في بيئتها الفكرية وتفاصيلها، دار التعارف للمطبوعات، د ط، العراق، د ت، ص 45.

كضرورة موضوعية للحياة الإجتماعية، وفي نظر المادية التاريخية لا يجوز أن تبحث عن العامل الذي يحدد تطور قوى الإنتاج خارج عملية الإنتاج ذاتها.

يشكل إذن طراز إنتاج الحياة المادية عند ماركس قاعدة الهرم التي تحدد البنية الفوقية للحياة الإجتماعية وتتمثل فيما يلي:

- **القاعدة والبنية الفوقية:**

نجد ماركس يعتبر طراز إنتاج الحياة المادية قاعدة الهرم، التي تحدد البنية الفوقية «إذ أن قاعدة الهرم تشكل جميع علاقات الإنتاج وأولها علاقات الملكية، إذ نجد المادية التاريخية تميز داخل هذه التركيبات الفوقية بين الميدان السياسي، وبين الميدان الإديولوجي، فعلى الرغم من أن كليهما يعكس الأساس الإقتصادي الذي صدر عنه، إلا أن صلة كل منها بالقاعدة الإقتصادية تختلف»(1)، ورغم هذا التمييز تؤكد المادية التاريخية على تلازم الإرتباط بين التطورات التي تطرأ على القاعدة وبين التحولات التي تحدث في الهرم، وترى أن كلا الميدانين يعكسان ظاهرة الصراع الطبقي «وتعتبر أن العلاقة بين القاعدة والهرم داخل الحياة الإجتماعية ليست علاقة بسيطة ولا آلية، إلا أنه يبقى العامل المسيطر دومًا هو إرتباط الصراع السياسي والإيديولوجي بالصراع الطبقي»(2)، مما يعني أن البناء الفوقي يلعب دورًا فعال في التطور الإجتماعي وفي تطور القوى المنتجة، فعندما تبلغ هذه الأخيرة درجة جديدة من النمو تدخل في تناقض مع الوضع الإقتصادي فيبدأ الصراع بين القوى المنتجة لوسائل الإنتاج، وعلاقات الملكية، والأوضاع الإقتصادية وهنا يأتي دور الطبقية في المادية التاريخية، فإن هذا الصراع الدائر بين القوى المنتجة النامية وعلاقات الملكية، ينعكس على الصعيد الإجتماعي دائمًا في الصراع بين الطبقتين: المالكة والغير مالكة والتي تتعارض منافعها، هنا يحدد ماركس خمسة تركيبات إجتماعية يتلخص تاريخ الإنسانية فيها، وهي متعاقبة للأساليب الإنتاج وهي «المجتمع الشيوعي البدائي، المجتمع العبودي، المجتمع الإقطاعي، والمجتمع الرأسمالي وأخيرًا المجتمع الإشتراكي، وهذا الأخير يرى ماركس أنه سينتهي حتمًا إلى المجتمع الشيوعي حيث لا طبقات، ولا فوارق ولا ملكيات، ويرى ماركس أن المادية التاريخية ترينا أن المجتمع الإنساني الذي إبتدأ بالنظام الشيوعي، لابد وأن ينتهي حتمًا إلى النظام الشيوعي، وأن كل نظام جديد يحتفظ لنفسه طبقا لقانون سلب السلب ببعض خصائص النظام

[1]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 46.
[2]- المرجع نفسه، ص 47.

السابق»(1)، بمعنى أن كل مرحلة من مراحل الأشكال السابقة هي وليدة سابقتها وذلك على شكل حتمية تاريخية وفق عوامل وأسباب معينة.

إذًا يتضح أن المادية التاريخية إمتداد ونتاج تطبيق المنطق الجدلي على التطور التاريخي للمجتمع، وهي العلم الذي يهتم بدراسة القوانين العامة للتطور الإجتماعي التاريخي، إستعملها ماركس لدراسة المجتمع لتحليل جوانبه المادية، وقضية الإنتاج الإجتماعي، ومغزاها أن المادة هو أصل ظهور الوعي، فهي العلم الذي يبحث عن القوانين العامة، والقوى الدافعة لتطور النظم الإقتصادية والإجتماعية بها، ويفسر ماركس إنطلاقا من المادية التاريخية، البناء الفوقي للمجتمع الذي يعكس بنائه التحتي، وأن العامل الأساسي لتغير المجتمعات هو العامل الإنساني والإنتاج وإنطلاقا من هذا المنظور يفسر لنا ماركس صراعه الطبقي، إنطلاقا من تفسيره لتغيير المجتمع الذي ينشأ من خلال الصراعات الطبقية، لهذا تعتبر الماركسية المادية التاريخية نظرية وطريقة في آن معًا، فهي من جهة تقدم المعلومات عن القواعد العامة لتطور التاريخي، وهي من جهة ثانية طريقة تسمح بإكتساب معارف تاريخية جديدة.

- نظرية الإقتصاد السياسي:

يعرف الإقتصاد السياسي بأنه العلم الذي يبحث في تطور العلاقات الإجتماعية للإنتاج ويحلل القوانين التي تتحكم في الإنتاج، وفي توزيع الخيرات المادية في المجتمع البشري، إذ نجد ماركس أعار انتباهه أكثر لدراسة هذا النظام الإقتصادي، ولعل كتابه، **رأس المال** مكرّس لهذا الغرض، حيث درس الإقتصاد السياسي الكلاسيكي، مستنبطًا نظرية "قيمة العمل" فأعطاها أساسًا علميًا خالصًا، وطورها بصورة منسجمة إلى النهاية «إذ تبقى كل النظريات الإقتصادية التي سبقت ماركس أنها لم تكتشف تناقضات النظام الرأسمالي بسبب ضيق نظرتها الطبقية، فكان الإقتصاد الماركسي هو الكاشف عن تهافت الإقتصاد السياسي البرجوازي، فالإقتصاد السياسي بمثابة الإشتراكية العلمية التي تبنت المعرفة اليقينية الصارمة»(2).

إذًا وفي تعريفنا للإقتصاد السياسي الرأسمالي كونه أداة لتحليل الإنتاج في أشكاله الإجتماعية المحددة تحديدًا تاريخيًا، إذ تتمثل مهمته في الكشف عن القوانين الإقتصادية الخاصة بكل نمط من أنماط الإنتاج، فإن نظرية القيمة الفائضة التي اكتشفها كارل ماركس تشكل حجر الزاوية في نظريته الإقتصادية «حيث تتبع ماركس تطور الرأسمالية من عناصر الإقتصاد البضاعي الأولية، والتبادل البسيط، وحتى أشكالها العليا، معتبرًا البضاعة شيء يسد حاجة من

[1]- علي عبد المعطى محمد، أعلام الفلسفة الحديثة، دار المعرفة، ج2، د ط، الإسكندرية، 1997، ص 27.
[2]- كارل ماركس، رأس المال، تر، محمد عيتاني، ج1، مكتبة المعارف، بيروت، 1982، ص 242.

حاجات الإنسان، ويمكن مبادلتها، وتملك قيمة إستعمالية»(1). كما نجد ماركس تفطن للقيمة الزائدة، التي هي مصدر ربح للرأسمالي حيث يبيع منتجاته، بمبالغ تتجاوز تكاليف المنتجات وبالتالي «فالقيمة الفائضة هي القيمة التي يبيعها العامل المؤجر بالإضافة إلى قيمة يده العاملة والتي يمتلكها الرأسمالي مجانًا دون تعويض، إذن فالقيمة تتألف من الفرق بين القيمة التي يستطيع العمل أن يخلقها والتي يطلق عليها ماركس "قيمة قوة العمل"، والتي تستوجب على الرأسمالي أن يدفعها للعامل مقابل عمله، فالقيمة الفائضة هي الفرق القائم بين قوة العمل المبذولة في صناعة المنتوج، وبين قيمة منتوج العمل، لهذا فالقيمة الفائضة في نظر الإقتصاد السياسي الماركسي، هو الهدف الرئيسي للإنتاج الرأسمالي»(2).

إذًا إن العنوان الفرعي لكتاب رأس المال وهو نقد الإقتصاد السياسي، هو انتقاد لما يسمى بعلم الإقتصاد وإظهاره على طبيعته الحقيقية، وأن الإقتصاد السياسي هو الشكل الخارجي الذي تتخذه المادية التاريخية، ونقصد بذلك الصراع الطبقي الناجم عن الإستغلال، حيث يعمل هذا الصراع على أساس إقتصادي، وينتج قوانين إقتصادية وهذا ما سيتم تحليله في قوانين تطور الرأسمالية التي قدمها لنا ماركس في البعد الإقتصادي للصراع الطبقي بشكل من التفصيل «حيث طبق نظريته في التطور المادي التاريخي وإستخلاص القواعد الإقتصادية العامة التي تثبت أن النظام الإقتصادي الرأسمالي يمضي في طريق الانهيار»(3).

نستنتج في ضوء ما تقدم أن الماركسية تتكون من مكونات أساسية مترابطة بين بعضها ارتباطًا عضويًا هي: المادية الجدلية والمادية التاريخية والإقتصاد السياسي والشيوعية العلمية، إذ فسرت التاريخ الإنساني على أسس إقتصادية، فلا يرتبط تطور المجتمع في مراحله المختلفة بصورة آلية عفوية، وبالتالي الإنتقال من تشكيلة إجتماعية إلى أخرى، يأتي نتيجة حتمية للصراع الطبقي، حيث بينت مادية ماركس الفلسفية للبروليتاريا الطريق الواجب سلوكه للخروج من العبودية الفكرية، التي كانت تتخبط فيها، فقط نظرية ماركس الإقتصادية أوضحت وضع البروليتاريا الحقيقي في مجمل النظام الرأسمالي، ومن عبقريته أنه كان أول من اِستخلص هذه النتائج التي ينطوي عليها التاريخ العالمي، وطبقه بطريقة منسجمة إلى النهاية، ولا يمكن بأي حال أن نزعم بأن الفلسفة الماركسية هي ثمرة أمانى وأمال الطبقة العاملة، وإن إقترنت دائمًا بهذه الطبقة، إن نظرية ماركس الفلسفية، مشروع فكري ضخم يقترن فيه النظر بالعمل، ويفسر الفكر بالمادة ويترتب على

[1]- لينين، المختارات، دار التقدم، ج2، د ط، موسكو، 1976، ص 76.
[2]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 68.
[3]- محمد فتحي الشنيطي، نماذج من الفلسفة السياسية، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، 2010، ص 149.

هذه القضية نتائج بالغة الأهمية، والمتمثلة في الصراع الطبقي الذي سنحاول قدر الإمكان إيضاحه في الفصل الثاني بشيء من التدقيق.

الفصل الثاني:

آليات التحليل الماركسي للصراع الطبقي في بعديه السياسي والإقتصادي.

تمهيد:

تعتبر نظرية الصراع الطبقي من النظريات التي تفسر القضايا والتوترات في مجتمع منقسم إلى طبقات، تقاوم من أجل وضعها الإجتماعي، والإقتصادي، وهي من المفاهيم الرئيسية في الفلسفة السياسية الماركسية التي تسعى لمراعاة القضايا التاريخية، والتوترات الإقتصادية داخل المجتمع، ولعل أن **كارل ماركس K. Marx** و**إنجلز F. Engels**، هما اللذان أكد الانتشار العالمي لهذا المفهوم من خلال التأكيد على الصراع كظاهرة محورية، وشيء لا غنى عنه في الحياة الإجتماعية، والتي تتجه نحو التوتر، والتغيير الإجتماعي، بهدف تحقيق النظام الإجتماعي عن طريق العنف والقوة، وبما أن الصراع الطبقي هو أهم ما يميز فكر ماركس سنتطرق إلى ما سجله في كتاباته السياسية والإقتصادية، وكيف حلل هذه الظاهرة التي أثارت الجدل طوال عدة سنوات، إذًا فيما تتمثل نظرة ماركس حول الصراع الطبقي في بعدها السياسي؟

المبحث الأول: نظرية الصراع الطبقي في بعدها السياسي ودكتاتورية البروليتاريا:

تتمثل الجوانب السياسية في أفكار كارل ماركس في صراع الطبقات، وثورة البروليتاريا التي تؤدي إلى الدكتاتورية البروليتاريا، كمرحلة إنتقالية للوصول إلى المجتمع الشيوعي، إذ نجد معظم كتابات ماركس تتضمن القليل من النصوص السياسية التي يعتبر أغلبها مختصرًا، والمتمثلة بالخصوص في الإنتقادات المجزأة للعقائد السياسية، أو المواقف السياسية التي عارضها أو حللها «ولكنها تدل على معرفتها العميقة بالأحداث السياسية الماضية والمعاصرة، إذ تميزت الفترة بين عام 1848م– 1849م بصراع ثوري عمّ دول أوروبا الكبرى *"فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، الإمبراطوريا النمساوية"*، كان يهدف إلى تثبيت السيطرة السياسية للبرجوازية، وقد إتخذ هذا الصراع في الدول المختلفة أشكالاً متعددة وتميز بحدة متفاوتة، إذ كانت القضية في *فرنسا* تقوم في ضمان وصول شرائح واسعة من البورجوازية الصناعية إلى السلطة السياسية، كانت لا تزال البرجوازية الألمانية بعد أن تقوم بمحاولاتها الأولى للإستئثار بهذه السلطة متصدية للحكم الملكي المطلق، أما في إيطاليا كانت الأولوية من نصيب النضال في سبيل الإستقلال الوطني» (1)، فوسط هذه الصراعات والإنقلابات نجد ماركس منتقلاً للمشاركة في الثورة التي إندلعت في فرنسا حيث باشر هو وزميله إنجلز بإصدار الجريدة الرينانية الجديدة، التي غدت منبرًا إعلاميًا كفاحيًا للبروليتاريا في ظروف الثورة البرجوازية الديمقراطية، حيث سعت هذه الجريدة إلى التأثير في الأحداث الثورية والتي قدم من خلالها ماركس وزميله تحليلاً فلسفيًا للأحداث الثورية 1848م– 1849م، وفي

[1]- جماعة من العلماء السوفيات، الفلسفة الماركسية في القرن 19، تطوير ماركس وإنجلز للمفهوم المادي للتاريخ، مرحلة الثورات البرجوازية الديمقراطية في أوساط القرن 19، تر، حسان حيدر، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1990، ص ص 5- 6.

معالجة قضايا الثورة ولاسيما الثورة البرجوازية الديمقراطية وتطوير الفهم المادي للتاريخ، والمنهج المادي الجدلي للأبحاث التاريخية، حيث تمثلت أبحاثهما بكونها نموذجًا لحالة تاريخية ملموسة ولعل البيان الشيوعي، الذي وضع عشية الثورة الأوروبية يوضح حديثهما عن الثورة الأتية، والتي ستكون برجوازية والتي ينبغي على البروليتاريا مساندتها، كونها كانت تخوض ثورتها ضد الملكية المطلقة والإقطاعية، كما أشارا إلى أن الثورة البرجوازية في ألمانيا ستحدث في ظل ظروف إقتصادية وإجتماعية أكثر تقدمية من تلك التي حدثت في إنجلترا وفرنسا، وأشار إلى أن الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية سيبدأ فور إسقاط الملكية المطلقة، وذلك إثر وجود بروليتاريا أكثر نضوجًا، لذلك فالثورة البورجوازية الألمانية ما هي إلا مقدمة للثورة البروليتاريا، وبالتالي فهذه الفكرة جوهرية ومركزية عند صوغ ماركس وإنجلز لنظرية الثورة في عام 1848م- 1852م، إذ تبين قوانين ثورات القرن التاسع عشر البرجوازية الديمقراطية، والكشف عن جدلية الصراع فيها من أجل الديمقراطية والإشتراكية، وبالتالي الإنتقال من هذه القاعدة لتعميق الفهم المادي للتاريخ، وهنا يتبين لنا الإسهام الكبير الذي قدمه ماركس وإنجلز في مذهبها الفلسفي وبالأخص محاولاتها في تحليل قوانين تلك الثورات، وإنطلاقا من هذه الفكرة فإن «الماركسية لا تقوم على الأحلام، وإنما تنطلق من مفهوم الإنسان والبيئة وعلاقته بها، كما تصنع في إعتبارها الظروف الإجتماعية والتاريخية بما فيها من أوضاع طبقية وإقتصادية، تلازم الإنسان، وهنا يظهر جانبها الإنساني، حيث تؤمن بأن الإنسان كائن سياسي وإجتماعي مناضل، وتحارب ذلك التفاوت القائم في المجتمع الرأسمالي وتنادي بالمساواة، حيث يرى إنجلز أن لفكرة المساواة دورًا نظريًا وأخر عمليًا وسياسيًا، إذ يظهر دورها العملي السياسي في الثورة الفرنسية الكبرى ودفع الحركة الإشتراكية في معظم الأقطار»(1) مما يعني أن الماركسية تصر على أن السياسة لا يمكن دراستها، في معزل عن بقية أنساق المجتمع، ولاسيما النسق الإقتصادي أي البناء التحتي، وذلك إعتراف كامل منها بوجود سياسة كإحدى ضروريات المجتمع إلا أن «نظرة ماركس تغير حيال السياسة بصورة تكاد أن تكون متناقضة للغاية لكل من سبقه، حيث أنكر طبيعتها من حيث أنها الخاصية الحيوية لكل أشكال المجتمعات، فالماركسية في النهاية الأمر سعت إلى تجاهل السياسة حينما تحقق الشيوعية، أين تتم كل تصفية لرواسب الرأسمالية، وتضمحل الدولة وتزول، وينفي وجود السلطة السياسية»(2) مما يعني أن ماركس كان يعلن على الدوام عدم تجاوبه مع النظرية السياسية وبالخصوص في أيامه هو، حيث «أن مهمتها في نظره، ليست في محاول إيجاد تبرير شرعي أو أخلاقي لممارسة

[1]- علي عبد المعطي محمد، أعلام الفلسفة الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 30.
[2]- عبد الرحمن خليفة، إيديولوجية الصراع السياسي، دراسة في نظرية القوة، د ط، دار المعارف، الإسكندرية، 1999، ص 277.

القوة السياسية، ولكن في فهم العمليات الإجتماعية التي تتولد عنها المؤسسات والممارسات السياسية، وأن دراسة السياسة، إنما تتطور بنفس الطريقة التي تحدث بها العلوم الأخرى، ولهذا يستحيل دراسة السياسة منفردة عن أنساق المجتمع، وذلك في حدود ما يطلق عليه ماركس، القالب الموحد للعلاقات الإجتماعية»(1)، فمن هذا المنطلق فإن المجتمع يمكن فهمه ودراسته على أساس أنه مركب لأنشطة متعددة والذي تكون فيه الصورة المختلفة للحياة الإجتماعية بما فيها السياسة مجرد مظاهر مختلفة لهذا الكل، وبالتالي فدور السياسة في داخل هذا الكل الإجتماعي هو الذي يحدد طبيعتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، مما يعني أنه حتى الصراعات السياسية تنشأ من الصراعات الرئيسية داخل هذا الكل، ولا يمكن فهمها إلا في ضوء الصراعات والتي يطلق عليها ماركس بعلاقات الإنتاج، فماركس يقر على أن المجتمع يصبح سياسيًا، حيث يتوقف العاملون فيه عن النظر إليه كمعطيات لا تقبل التغيير، وبالتالي فالفعل السياسي يصدر من الدوافع الإقتصادية فالماركسية إذًا ووفقًا لهذا، فهي النظرية التي تقضي على السياسة، لأنها تحاول إقامة مجتمع شيوعي يمتنع فيه وجود الدولة والطبقات، ولعل ما كتبه ماركس في أحد مؤلفاته يدل على ذلك حيث قال: «إن الفلاسفة أفلحوا في تفسير العالم بطرق عدة، إلا أن المشكلة تكمن في القدرة على تغييره»(2)، هكذا إذًا تنكر الماركسية على السياسة أن يكون لها أساس معرفي، حيث تحاول قدر الإمكان إقتلاعها من المجتمع عن طريق القضاء على العداوات الطبقية، إذ لا يجب الإغفال عن حقيقة كون النظرية الماركسية السياسية تقوم أساسًا على نظرية فلسفية تجمع بين المادية والجدلية وهي المادة الجدلية إذ تشرح المادية كل الظواهر في العالم إنطلاقًا من مبدأ واحد هو المادة، في حين تبحث الجدلية عن الحقيقة، عن طريق إكتشاف المتناقضات وتجاوزها، فلقد أدت الجدلية بماركس إلى إكتشاف أن الحاضر غير المستقر يؤدي إلى مستقبل مناقض للحاضر، وإلى المادية يرجع أصل التفاوت الإجتماعي، حيث هو إقتصادي في أساسه، ولذلك فإن أي إصلاح سياسي لن يؤتي ثماره ما لم يعالج الناحية المادية، فإحداث تغيير في المجتمع يرافقه تغيير وإلغاء للملكية الخاصة وكل الفروق الطبقية الناجمة عنها.

إن ماركس خلال إنتقاده للفلسفة الهيجلية كان ينتقد في نفس الوقت ويناقش الواقع الإجتماعي والسياسي لأوروبا وألمانيا بالخصوص، وتنبثق في حواره، ونقده ملامح عامة أساسية ضرورية، ترسم لنا رؤية ماركس المنهجية في تطور وتحرر المجتمع الإنساني حيث «نجده قد هزّ

---

[1]- عبد الرحمن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 287.

[2]- كوز نيوسف، بصدد مؤلف إنجلز، لودفيغ فورياخ، ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، د ط، دار التقدم، موسكو، 1888، ص 126.

الفكر الهيجلي الذي كان له التركيز في النظرية السياسية، خلال القرن التاسع عشر من خلال فكرتين هما: أن المجتمع في حقيقته هو مجرد توازن متحرك بين قوى متناقضة، تولد التغيير الإجتماعي، عن طريق تواتراتها وصراعاتها المتداخلة، ثانيا أن التاريخ الإجتماعي هو تطور داخلي منطقي، وحتمي يطرأ على هذه القوى، فيحدث فيها حركًا وتغييرًا»(1)، هذا يعني أن ماركس كان بحاجة لمعرفة دقيقة للبنية التشريحية والتاريخية للمجتمع السياسي، وإن نقده لفلسفة الحق عند هيجل مكنته من نقد المؤسسات السياسية القائمة إلى جانب البحوث التي قام بها في التاريخ، والنظرية السياسية التي مكنته من الكشف عن العلاقات بين العوامل السياسية والإقتصادية في المجتمع والدليل على ذلك مقالاته في **الحوليات الفرنسية الألمانية والمسألة اليهودية**، حيث أثار جملة من القضايا والأفكار الأساسية التي ترسي الأساس لنظريته الشيوعية، والتي تأتي في ثنايا النقد وتطرح موضوعاته المقترحة، ولعل من أهم تلك القضايا «إلغاء الملكية الخاصة، الصراع الطبقي، ودكتاتورية البروليتاريا، والتي تشكل بمجملها جوهر القضية الأساسية قضية التحرر الإنساني، إذ تعكس هذه القضايا الرؤية الثورية لكارل ماركس في سبيل تطور المجتمع والتاريخ وهي في جوهرها جدل الواقع المادي، وليس جدل الروح أو الفكر المجرد على نحو ما ذاهب إليه هيجل، ولعل ذلك يبدو واضحًا في تحليلات ماركس الدقيقة للمجتمع البرجوازي لعام 1843م وتطور بنيته الطبقية، وربط هذا التطور بشكل الإنتاج الإقتصادي، وما يتولد عنه من تناقضات إجتماعية وإقتصادية وسياسية، وما تؤدي إليه من صراعات طبقية، هي مصدر كل تطور إجتماعي وتاريخي، إذ نجد ماركس يرد التطور الجدلي للمجتمع، والتاريخ إلى التناقضات الكامنة في الواقع المادي»(2). إذا لقد تحول الجدل على يد ماركس من مفاهيم فلسفية إلى مفاهيم إجتماعية إقتصادية، إذ تهدف إلى نفي النظام القائم، وتضع نظامًا إجتماعيًا جديدًا «ومن هنا تتضح ميزة نظرية ماركس كونها نظرية نقدية بمعنى أنها نفي وإدانة للوضع القائم في كل صوره»(3)، حيث إتجهت رؤية ماركس نحو القضايا الإجتماعية والسياسية متجاوزًا مصالح الطبقة البورجوازية إلى مصالح الشعب بعد تحليله لنظريات هيجل ومعارضته، ثم استبعاده لنظريته التي إدعا فيها هيجل «أن الشعوب هي وحدات التاريخ الإجتماعي، ذات الأثر الفعال، فأحل ماركس صراع الطبقات الإجتماعي محل صراع الشعوب، وهكذا إنتزع من الهيجلية نظرتها السياسية القومية، ونزعتها المحافظة وطابعها المضاد للثورة وحولها إلى طراز قوي، وجدد من الراديكالية

[1]- عبد الرحمن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 290.

[2]- فريال حسن خليفة، نقد فلسفة هيجل، كير كجورد، فيورباخ، ماركس، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[3]- هربرت مركيوز، العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، تر، فؤاد زكرياء، د ط، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، د. بلد نشر، 1970، ص 410.

الثورية، وكانت فكرة التغيير الإجتماعي في رأي كل من ماركس وهيجل، في فكرة الصراع الذي لابد له من قوة ... إلا أن الصراع كان بين طبقات إجتماعية، والقوة الإقتصادية أصبحت بديلة للقوة السياسية»(1).

هذا يعني أن ماركس أراد منذ البداية أن تتصدر القضايا الإقتصادية كل القضايا الأخرى سواء كانت إجتماعية أو سياسية، حيث وقف منذ اللحظة الأولى مع الشعب، يدافع عن حقوقه ضد البرجوازية المستغلة، حيث أطلق صيحته لجميع عمال العالم المستغلين قائلاً: «**يا عمال العالم إتحدوا**» (2) في وجه الإستغلال البرجوازي والتوجه الإمبريالي المنضوي تحت الفكر الماركسي، منذ الثورة الصناعية، والتي بدأت بوادرها في بريطانيا لتنتقل فيما بعد لكل من أوروبا الغربية، حيث مرت بهزات عنيفة وتحولات خطيرة أحدثت تغييرًا في صميم النظام الإجتماعي حيث كان هذا التحول، محل إهتمام ماركس، حيث وضع نظريته في الصراع الطبقي، وكان من السابقين لدراسة هذه الظاهرة بشيء من التعميق، والتي غيرت كل شيء في ذلك المجتمع الأوروبي المتناحر، حيث رسم لنا النهج الموجه الذي يتيح إكتشاف وجود قوانين في هذا التعقيد والتناقض في الحياة الإجتماعية والتي كانت محل إهتمام فلاسفة ومؤرخين قبل ماركس ممن ذهبوا إلى أن الصراعات السياسية إذ ما يولدها التفاوت بين الفئات الإجتماعية «ولكن أصالة ماركس تكمن في أنه جعل من صراع الطبقات العامل الأساسي في النزاعات السياسية، رغم أنه لم يكن مخترع ومكتشف صراع الطبقات هذا، حيث تطرق أسلافه من المؤرخين الفرنسيين أمثال **غيزو Guizot ومينت Mignet وتيري Augustin Thierry** اللذين درسوا فئات العصور الوسطى والحديثة إليها وأن دور ماركس يعود إلى كشفه أن هذا الصراع يعود إلى تقسيم المجتمع للعمل»(3).

إذًا تعد نظرية الصراع الطبقي حجر الأساس في النظرية الماركسية، كونها المفتاح الرئيسي للوضع الإجتماعي، وبالأخص مع الظروف الإجتماعية البيئية التي شاهدتها الحضارة الغربية الصناعية الرأسمالية، في عصر ماركس، من أوجه الفقر والقهر، وسوء التوزيع، مما أولد صراع طبقي لإنعدام العدالة الإجتماعية، بسبب تراكم الثروة عند أفراد الطبقة الرأسمالية الذي ساهم في تصميم شكل القوة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، التي يسيطر بها هؤلاء على مصير الطبقات الإجتماعية الأخرى، وفي بيان ماهية الصراع الطبقي يذهب ماركس في مقدمة البيان الشيوعي إلى القول «أن تاريخ كل المجتمعات حتى يومنا هذا، إنما هو تاريخ صراع الطبقات، حر وعبيد، نبيل

[1]- عبد الرحمن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 290.

[2] - Karl Marx, Fridrich Engels, Manifeste du parti communiste, Ed du groupe, Paris, 1848, p 54.

[3] - Pierre Fougeyrolles, Marx, Freud et la révolution totale, Éditions Anthropos, Paris, 1972, p 62.

وعامي.... وبكلمة ظالمون ومظلمون، في تعارض دائم، خاظوا نضالاً متواصلاً، تارة معلن وتارة أخرى مستتر، نضالاً ينتهي في كل مرة، إما بتحول ثوري للمجتمع بأكمله وإما بزوال كلتا الطبقتين المتصارعتين»(1).

فمن خلال ما صرح به ماركس، فإنه يتضح أن الصراع الطبقي قد مرّ بمراحل عدة وقد وُجدَ منذ إنهيار تنظيم المجتمع القبلي، وأن البشرية في الواقع، قد تطورت إلى مراحل أعلى من التطور عن طريق الصراعات الطبقية، إذ يعتقد ماركس أن التطور التاريخي للمجتمعات البشرية ساهم بشكل فعال في تطور الملكية وقد حدد لهذه الملكية عدة أنواع، فقد تكون الملكية في ظل «النظام المشاعي أين تكون وسائل الإنتاج مملوكة جماعيًا، وفي هذه الفترة لم توجد بعد فكرة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ولم يكن إستغلال ولا طبقات، ومع ظهور نقيض هذا النظام أي النظام العبودي، حيث حلت الملكية الخاصة، مما أولد صراع طبقي، بين المالكين والمستغلين فبرز النظام الإقطاعي، وفيه تطورت الملكية الخاصة، تطورًا إضافيًا، وبرز الصراع الطبقي كسمة، لهذا النظام، الذي أولد نقيضه النظام الرأسمالي الذي أولد بدوره نقيضه النظام الإشتراكي أين تكون وسائل الإنتاج في يد الجماعة، وتزول كل الفروق والملكية الخاصة»(2).

مما يعني أن المجتمع البرجوازي الذي خرج من أحشاء المجتمع الإقطاعي الهالك، فإنه لم يقتصر على التناقضات بين الطبقات، بل أقام طبقات جديدة محل القديمة، وأوجد ظروفًا جديدة للإضطهاد، وأشكالاً جديدة للنضال بدلاً من القديمة، حيث إنقسم المجتمع إلى معسكرين متعارضين، العداء بينهما مباشر هما "البرجوازية والبروليتاريا"، ويقول ماركس في هذا الصدد «المجتمع البرجوازي العصري، الذي قام على أنقاض المجتمع الإقطاعي، لم يبلغ التناحرات الطبقية بل أحل فقط محل الطبقات القديمة طبقات، حالات إضطهاد جديدة، وأشكالاً جديدة للنضال... ويواصل، ويقول غير أن عصرنا، عصر البرجوازية، يتميز بتبسيطه التناحرات الطبقية فالمجتمع كله ينقسم أكثر فأكثر إلى معسكرين كبيرين متعاديين إلى طبقتين كبيرتين: البرجوازية والبروليتاريا»(3).

وباستخدام المنهج الجدلي عرض ماركس وحلل تطور تاريخ المجتمعات، من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع برجوازي، وتحديد القوى الإجتماعية حاملة هذا التطور، وتطور التركيبة الطبقية في المجتمع البرجوازي، ومن هذا التحليل ينتهي إلى أن التناقض الجدلي الأساسي في

---

[1] - - Karl Marx, Fridrich Engels, Manifeste du parti communiste, Op.cit, p 44.

[2]- جورج بولتزر، ميادئ أولية في الفلسفة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[3]- كارل ماركس وفريدريك إنجلز، حزب البيان الشيوعي، مترجم إلى العربية، دار التقدم، موسكو، 1970، ص 12.

المجتمع البرجوازي هو التناقض بين البروليتاريا والبرجوازية، وأن المصلحة النهائية لهذا التناقض هو الثورة الإجتماعية، والتي إعتبرها القوة الحقيقية الدافعة والمحركة للتاريخ، والسبيل إلى الفهم العميق لكل العمليات السياسية، وذلك بالعودة إلى أصولها الأولى النابعة في ذلك الصراع بين الطبقات، ولقد عبر ماركس عن هذا الترابط في كتاباته التي صدرت عنه أثناء وجوده بفرنسا معتبرًا أن السياسة تنبع من هذه الصراعات، وبالتالي فهي العملية التي تتصارع إزائها الطبقات ذات المصالح المتعارضة للإستحواذ على قوة الدولة «على الرغم من ذلك كله، فإن ماركس يستمر في الإعلان بأن إسهامه الأصيل، إنما يكمن في مناداته بأن المجتمع الطبقي ليس سوى ظاهرة ظرفية، ويعلق على ذلك بالقول: أن وجود الطبقات مرتبط ببعض المراحل التاريخية بنسبة لتطور الإنتاج، وأن الصراع الطبقي يؤدي بالضرورة إلى ديكتاتورية البروليتاريا، وأن هذه الأخيرة ليست سوى فترة إنتقالية تجاه التخلص من الطبقات والوصول إلى مجتمع لا طبقي»(1). إذًا تستند نظرية ماركس على الصراع القائم بين طبقتين إجتماعيتين وأن تاريخ البشرية كما يخبرنا، لا يشهد الصراع الطبقي الإجتماعي فحسب، بل يشهد أيضًا المآسي الصراعية والإقتصادية والإستغلالية التي ترافقه، وبهذا تقود الظاهرة الطبقية إلى الظاهرة الصراعية، وتقود هذه الأخيرة إلى التغيير أو التحول الإجتماعي، والذي يكون تحولاً ماديًا جدليًا على نحو ما تذهب إليه المادية التاريخية باعتبارها أن تاريخ المجتمعات، صراع بين الطبقات، لكون أن العلاقة بين الطبقات هي أكثر علاقات الإنتاج تأثيرًا في تطور التاريخ وهي تشكل القاعدة التي يقوم على أساسها بنيان الدولة أي التركيب السياسي الفوقي، وبالتالي لكي نفهم العلاقة التي تربط بين الصراع الإقتصادي، وبين الشكل السياسي للحياة الإجتماعية لابد أن نحدد مفهوم الطبقة، كما حددها ماركس في ضوء علاقات الإنتاج، فهي في جوهرها ذات أساس اقتصادي، ويعرفها كالتالي: «هي تجمع من الأشخاص يؤدون نفس الوظيفة في عملية تنظيم الإنتاج»(2)، بمعنى أنها وحدة إجتماعية من الأفراد الذين يؤدون دورًا واحدًا في عملية الإنتاج ويقيمون علاقات متماثلة مع غيرهم من الوحدات الإجتماعية، وقد أقر ماركس أنه لا يمكن التعرف على الطبقة على أساس الدخل أو على أساس الوضع الوظيفي للأفراد في عملية تقسيم العمل، وبالتالي «فالمعيار الذي يحدد إنتماء الأفراد إلى الطبقة، فهو معيار اقتصادي لأن السبب الحاسم في التطور الإجتماعي هو الإنتاج المادي، لهذا المادية التاريخية ترفض النظرية التي تجعل من توزيع الدخل أساس التكوين الطبقي، وأن وضع

[1]- عبد الرحمن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 295.

[2]- أحمد سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، د ط، القاهرة، 1977، ص 172.

الأفراد داخل عملية الإنتاج هو الأساس الذي يتم بموجبه التوزيع الطبقي»(1)، ومن هذا المنطلق يناقش ماركس تطور البروليتاريا، ويوضح الوسيلة التي تصور بها ظهور الطبقة الإجتماعية ومن ثم الصراع بينها، حيث أنه يرى بأن هناك ظروف عديدة جوهرية لظهورها كالصراع على الإمتيازات الإقتصادية «وأن عدم المساواة بين البشر هو أساس التوزيع على طبقات ليست في نظر المادية التاريخية خاصة أساسية ثابتة وضرورية من خواص المجتمع البشري، وإن إنقسام الإنسانية إلى طبقات كان نتيجة ضرورية لتقسيم العمل الذي أدى بدوره إلى الملكية الخاصة، وقد كان بذلك تشكل الطبقات شرطًا ضروريًا لتطور القوى المنتجة، إلى جانب تميز المادية التاريخية داخل كل شكل من أشكال المجتمع بين طبقات أساسية، وطبقات ملحقة، فالأولى هي تلك التي تنشأ نتيجة لطراز الإنتاج ولأسلوبه الأساسي كالعبيد والعمال الرأسماليين في النظام الرأسمالي»(2) مما يعني أن الصراع الطبقي في المجتمعات المتناحرة هو صراع دائر بين الطبقات الإجتماعية الأساسية أما الطبقات الملحقة تنشأ داخل كل شكل من أشكال المجتمعات إلى جانب الطبقة الأساسية، ويقول ماركس فيما يخص هذه الفكرة «ليس بين جميع الطبقات التي تقف أمام البرجوازية وجهًا لوجه إلا طبقة واحدة ثورية حقًا هي البروليتاريا، إن جميع الطبقات الأخرى تنحط وتنقرض في النهاية مع نمو الصناعة الكبرى، أما البروليتاريا فهي خلافًا لذلك، أخص وأساس منتجات هذه الصناعة، إن الشريحة السفلى من الطبقة المتوسطة وصغار الصناعين...إلخ تحارب البرجوازية من أجل الحفاظ على وجودها بوصفها فئات متوسطة... وإن حدث وأن كانت ثورية، فذلك لأنها في حالة إنتقال إلى صفوف البروليتاريا، وبذلك لا تدافع عن مصالحها الأنية بل عن مصالحها المستقبلية، وهي تتخلى عن وجهة نظرها الخاصة لتتخذ لنفسها وجهة نظر البروليتاريا»(3)، فمن هنا يتضح لنا أن الفكرة التي آمن بها ماركس هي فكرة التغير الجدلي الذي ينبع من الصراع بين العناصر المتضادة، وهذه العملية الجدلية هي القانون العام الذي يحكم كافة أشكال الظواهر أو الأنساق الموجودة في الطبيعة، وأن الصراع بين الموضوع ونقيضه ينتج عنصرًا جديدًا، يحل فيه التناقض القديم، وخير مثال عملي على ذلك نجده في نظرية ماركس عن الطبقات الإجتماعية، ففي المجتمع الرأسمالي نجد هذا التناقض كامن بين طبقتين المالكة والعاملة، وإذ حل هذا التناقض يتأثر بالثورة العملية، لكون أنها تنطوي على تناقضات متصارعة وهذه «التناقضات ليست تناقضات ثانوية أو تعبير عن خلل في بنية المجتمع، بل هي تناقضات أساسية مترابطة

[1]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 54.
[2]- المرجع نفسه، ص 54.
[3]- كارل ماركس وفريدريك إنجلز، البيان الشيوعي، مصدر سبق ذكره، ص 12.

كامنة في الواقع، وفي وجود إحدى طرفي التناقض، يكون وجود الطرف الأخر، وفي نفيه نفي الأخر، على حد تحليل ماركس فالطبقة البرجوازية هي سلب طبقة النبلاء على نحو ما أوضح في الثورة الفرنسية إنها الطبقة القائمة على أنقاضها والمضادة لها، بينما طبقة البروليتاريا هي النقيض المباشر والأساسي لطبقة البرجوازية»(1)، ولحل هذا التناقض لا يتأتى إلا بالثورة وخلق المجتمع الإشتراكي كعنصر جديد يحل التناقض وتصبح البروليتاريا الطبقة الإجتماعية القادرة على نفي النظام الإجتماعي البرجوازي الذي نتجت عنه، والتي تمثل سلبه، وذلك هو دورها التاريخي واِعتبر ماركس «هذه الثورة كونها ليست ثورة نظرية أو نقدية، بل عملية، فهي نفي النفيّ، فإن ثورة البروليتاريا هي سلب السلب، هي المحرك للواقع، وبالتالي تغييره والمفجر لتناقضاته وصراعاته حيث يقول ماركس المغزى السلبي لطبقة النبلاء هو خالق المغزى الإيجابي للطبقة البرجوازية والمغزى السلبي للطبقة البرجوازية هو الذي أوجد البروليتاريا»(2)، بمعنى أن تعارض مصالح الطبقات التي وصل إليها النظام الرأسمالي جعل من مصلحة البروليتاريا الحقيقية هي في التحرر من الإستغلال الرأسمالي، وذلك بقلب النظام بحكم مكانتها في سلسلة عمليات الإنتاج مما جعل منها الطبقة الثورية التي تنادي بتغيير الوضع.

ثم إن ماركس كان حينما يسوق حديثه عن ثورة البروليتاريا، والتي شغلت فكره طوال حياته كان دائم الحديث عن الأطماع البرجوازية، إذ كان «لابد في نظره أن تنشأ البروليتاريا إنعكاسًا لذلك، على أساس كونها حركة إجتماعية سياسية، والثورة في نظره تهدف في النهاية إلى أن وجود الطبقات مرتبط بتطور الإنتاج، ولابد وأن يصل المجتمع إلى اللاطبقية»(3)، فهذه إحدى الحتميات لدى ماركس، كما نجده في تحليله لطبيعة هذا الصراع يفسر في تصوره للطبيعة الإنسانية، من خلال تمييزه بين السلوك الفردي وطبيعة العلاقات الإجتماعية، إذ يعتبر أن العيب لا يرجع إلى الأفراد أو إلى السلوك الفردي، بل هو أساس كامن في النظام الإجتماعي، الذي يُنتج الفقر، وسوء التوزيع ومن ثم يقترح أن نبحث عن حلول للمشاكل الإجتماعية، ليس في سلوك الأفراد بل في النظام الإجتماعي، إذ أن المشكلات الإجتماعية، ما هي إلا تعبير عن الأخطاء الإجتماعية، أي أخطاء نظام إجتماعي معين وعيوبه، ولا ترجع إلى الأخطاء الفردية، ولقد وجه ماركس الإتهام للمجتمع حينما تساءل كيف يتواجد القهر والظلم؟ وأقر على ضرورة التفتيش عن هذه المظالم في النظام الرأسمالي المسؤول عن إفراز الفقر وعدم المساواة «وفي سياق تحليله هذا يطرح ماركس

[1]- فريال حسن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 220.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 220- 221.
[3]- عبد الرحمان خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 291.

مسلمة تنص على أساس التمييز بين نظم إجتماعية فعالة، ومسيطرة، وأخرى مترتبة أو مستحيلة في البنية الإجتماعية، وبالتالي فإن أي تحليل علمي لأي مجتمع يستحيل إنجازه بدون فهم وتحليل بنيته، وتنظيم العلاقات الأساسية لنظامه المركزي، وهو النظام الإنتاجي أو الإقتصادي، ذلك من منطلق أن البنيات والعلاقات الخاصة بهذا النظام ترتبط ببقية جوانب المجتمع أو الحياة الإجتماعية»(1).

إذًا ولنناقش الآن وباختصار شديد وبإشارة فقط إلى هذا الصراع في ظل النظام الإنتاجي الذي سنتطرق إليه لاحقًا وبشكل موسع في نظرية الصراع الطبقي في بعدها الإقتصادي وذلك لغرض تشكيل الرؤية الماركسية للواقع الإجتماعي، مع علمنا ببعض المخاطر العلمية لهذا الفصل بينما هو سوسيولوجي، وما هو إقتصادي وسياسي في نظرية الصراع عند ماركس، والذي يميز رؤيته أن وراء كل تلك التحولات الإجتماعية، عوامل إقتصادية بحتة، تحرك المجتمع وتدفعه إذ أن «المجتمع في التصور الماركسي يعمل من خلال النظام الإقتصادي الإنتاجي، ففي النظم الرأسمالية الغربية هناك نوعان من الإنتاج إنتاج من أجل الإستعمال، وأخرى من أجل التبادل ولكل نمط من هذين النمطين نتائجه، فالمنتجات يمكن أن تستخدم من أجل إشباع الحاجات الإنسانية أو لخلق الثروة، ويصبح أولئك الذين يسيطرون على عملية التبادل في الموقع الإقتصادي الأقوى بحكم، تراكم الثروة لديهم، بينما الفريق الذي لا يسيطر على عملية التبادل، يصبح في الموقف الضعيف أو خارج المجرى الأساسي للعملية الإقتصادية»(2)، وإنطلاقًا من رؤية ماركس هذه يتضح لنا أن تلك التحولات الإجتماعية، وراءها عوامل إقتصادية، وهذا يفسر تقسيم ماركس للعوامل الإقتصادية إلى ثلاث عوامل تحرك المجتمع، حيث يتمثل العامل الأول في نظرية ماركس(*) في قوة الإنتاج وهو علاقة الإنسان بالطبيعة، والعامل الثاني هو علاقة الإنتاج ويركز على علاقات المجتمع الإقتصادية وطرق تنظيمها، أي بمعنى آخر العلاقات بين الطبقات والعامل الثالث هو طرق الإنتاج، وهو مجموع العاملين الأولين، وأطلق عليه ماركس القاعدة أو الأساس، لذلك دعى ماركس إلى فهم العلاقات القانونية والسياسية والأخلاقية من خلال تلك القاعدة وهذا ما جعله يقسم المجتمع إلى طبقتين الأولى كطبقة مستَغِلَةٌ والثانية طبقة مستغَلة والعلاقة بين الطبقتين تحددها القاعدة، وهي طرق الإنتاج وعلى هذا الأساس إن أي إضطراب في

---

[1]- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، د ت، ص 102.

[2]- المرجع نفسه، ص 103.

[*]- القاعدة المادية: تميز النشاط الإنساني وتحدد الوجود وهي: مادة العمل، أدوات الإنتاج وسائل الإنتاج، علاقات الإنتاج ونمط الإنتاج وهي مركبة كالتالي: مادة العمل+ أدوات الإنتاج = وسائل الإنتاج + قوة العمل = قوى الإنتاج + علاقات الإنتاج = نمط الإنتاج.

العلاقة بين العاملين الأولين سوف يؤدي إلى الخلل في العامل الثالث، مما يعني حالة من عدم الإنسجام بين طبقتين في مجتمع ما، وهذا بدوره يخلق فرص التغيير ودفع المجتمع، ولقد حدد ماركس طريقة التغيير تلك من خلال الثورة، بإعتبارها الطريقة المثلى للإعادة الأمور إلى نصابها ذلك «أن السيطرة أو الملكية لوسائل الإنتاج تحدد الوضع الإجتماعي، والقوة الإجتماعية أو هي تحدد الوضع الطبقي في المجتمع، ومن خلال نظام التبادل تنمو بنية إجتماعية تدعم نظم الإنتاج الرأسمالية وتقود هذه المناقشة ماركس إلى تحليله الكلاسيكي للطبقات الإجتماعية، معتبرًا أنه في كل مجتمع طبقتين أساسيتين، وصراع بينهما بحكم تناقض مصالحها، فالعمال هم الذين ينتجون القيم من خلال عملهم وجهودهم، في الوقت الذي ينتزع فيه من لا يعملون، فائض القيمة الناتجة عن جهد العمال ولن يحل هذا الصراع إلا من خلال الثورة على هذا النظام الإنتاجي الذي يقوم ويكرس الإستغلال»(1)، ويقصد به النظام الرأسمالي الذي لا يرحم، فهنا يكشف ماركس عن الدور الإقتصادي في التغيير الإجتماعي بصورة واضحة، للوصول إلى المجتمع الخالي من الطبقية وعلى هذا الأساس تدور عجلة التطور، والتقدم في تاريخ المجتمعات الإنسانية، لذلك قسم ماركس المجتمعات كما سبق الإشارة إليها حسب نظريته بتسلسل تاريخي حتمي لا يقبل الحياد عن هدفه بالوصول للمجتمع الشيوعي، لذلك أجهد ماركس نفسه في تبين عيوب النظرية الرأسمالية بإعتبارها أخر مرحلة قبل الوصول إلى المجتمع الشيوعي وبالنظر إلى هذه الفكرة، فإن نمو الحياة الإنسانية فردية، وإجتماعية، يتوقف كله حسب ماركس على الظروف المادية والإقتصادية، وأن درجة الحضارة تقاس بدرجة الثروة الزراعية والصناعية، وأن نوع الإنتاج في الحياة المادية شرط تطور الحياة الإجتماعية والسياسية والعقلية على العموم فعلى حد قول ماركس «ليس وجدان الناس هو الذي يعين وجودهم، وإنما وجودهم الإجتماعي هو الذي يعين وجدانهم، والحياة الإقتصادية تحقق قانون الصيرورة بقوانينه الثلاثة، التي هي: القضية ونقيضها، والمركب منهما، وهذه هي المادية الجدلية، ومظهرها الإجتماعي، تنازع الطبقات»(2)، ويعرض ماركس الدليل على هذه النظرية بدراسة الحياة الإقتصادية على نحو ما سنتطرق إليه في البعد الإقتصادي للصراع الطبقي، كما يعبر ماركس عن «أهمية الموقع الإجتماعي والطبقة التي ينتمي إليها الفرد في تشكيل وعيه، وأن المسيطر على تشكيل الوعي الإجتماعي هو الفئة المسيطرة على القدرات الإقتصادية والتي تساهم في تشكيل وعي الأفراد بصورة تحمي مصالحهم فهذا الوعي زائف حسب ماركس، حيث يلاحظ البروليتاري أن الوضع ليس لصالحه إنما يفكر بطريقة يشارك من خلالها في إستمرار سيطرة

[1]- محمود عودة، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2]- كارل ماركس، الإيديولوجية الألمانية، نقلا عن يوسف كرم، مرجع سبق ذكره، ص 402.

الطبقة البرجوازية»(1)، ومن هنا إعتبر ماركس إذن الوعي الإجتماعي أحد السبل لتغيير المجتمع من خلال الثورة، كما أشار في خضم تحليله لنظرية الصراع الطبقي إلى أن الدين كإيديولوجية(*) نتجت عن الوجود الإقتصادي، والذي يعبر عن وعي زائف، يعكس العلاقات الإجتماعية المؤسسة على التفاوت الطبقي، حيث تكرس الطبقة المهيمنة إجتماعيًا وإقتصاديًا الوعي الديني لخدمة مصالحها، والنظر إليه كإمتحان لصبر الطبقة المستغَلة على الشقاء، وأن نهاية هذا الوعي الزائف سيشكل الوعي الحقيقي المدرك للوقائع المترتبة عن سيطرة طبقة على طبقة.

إلى الآن تبدو نظرية ماركس واضحة المعالم، ولكن يبقى السؤال المطروح هو كيف تحركت الطبقات المحرومة على مر العصور؟ وما الذي جمعها موقف إيديولوجي واحد للوصول للهدف السياسي المنشود في التغيير؟ إذًا لقد بدا أن نظرية ماركس بحاجة لبعد نفسي إلى جانب البعد الإقتصادي والسياسي، حيث أعاد صياغة نظرية الإغتراب عند هيجل، وفيورباخ، لكن هذه المرة بقالب جديد من خلاله إكتشف مشكل إجتماعي تاريخي بحث من أجله عن حلول، حيث يُعتبر الإغتراب أو ما يطلق عليه ماركس الإستلاب من أحد المفاهيم الأساسية في نظرية الصراع وفي السوسيولوجيا الماركسية، حيث ميز ماركس بين شكلين من الإغتراب، الشكل الأول هو الإستلاب الإجتماعي، والشكل الثاني هو الإستلاب الروحي، وبالتالي فالإغتراب يشير إلى حالة تتحول فيها، العلاقة الطبيعية والسياق الطبيعي للأشياء إلى سياق غير طبيعي»(2)، فمن هنا يتضح أن الإغتراب عند ماركس حالة سلبية مطلوب نقضها، والقضاء عليها، لأن الإنسان يفقد ذاته فيها، وبالتالي فموقف ماركس منه عملي وأخلاقي، إنه وضع يجب إنقاذ الإنسان منه فالجوهر الإنساني هو مجموع كل العلاقات الإجتماعية التي هي في النهاية من صنع الإنسان نفسه، حيث يربط ماركس الإغتراب بالعمل المأجور، فالإنسان ينتج عملاً لكنه يصير عبدًا له إذ يشعر بالغرابة عما أنتجته يداه، فمن هنا تتضح فكرة العمل التي إعتبرها إغترابًا كليًا للإنسان، ذلك أن تقسيم العمل، لا يرجع إلى إختلاف المواهب الفردية أو إلى مقتضيات المصلحة العامة بل تحكمه قوانين الإنتاج الرأسمالي للسلع، وبالتالي يصبح شعور الإنسان ضحية علاقات الإنتاج، إذ يظهر إغتراب العمل في علاقة العامل بنتاج عمله، ثم في علاقة العامل بنشاطه الخاص «ففي المجتمع الرأسمالي ينتج العامل السلع التي تؤدي إلى رأس المال، الذي يصبح قوة تحدد مصير السلع، التي أنتجها، أين يصبح العامل عبدًا للقوة التي خلقها هو أولاً، ويصبح العمل نفسه عملاً غريبًا عليه، وكأنه قوة مستقلة عنه، ثم لا يظهر العمل ماهية الإنسان بل يلغيها، إذ لا يجد العامل

[1]- أحمد سمير نعيم، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[*]- يعتبر ماركس الدين أفيون الشعوب.

[2]- كارل ماركس، المخطوطات الفلسفية والسياسية 1844، نقلا عن محمود عودة، مرجع سبق ذكره، ص 140.

نفسه إلا خارج العمل، فعمله ليس إراديا بل مجبرًا عليه»(1) بمعنى أنه وفي إطار النظام الرأسمالي الذي يستند إلى إنتزاع فائض القيمة، يصبح العامل مغتربًا على عالمه الطبيعي، حيث يفقد ملكيته لأدوات العمل وناتج العمل، أين يعتبر أجره ثمن عمله لا أكثر، حيث يستنزف الرأسمالي قوى العامل ليحولها من خلال التبادل والتراكم إلى رأس المال ليزيد من إستغلاله «إذًا نجد ماركس يصف في كتاباته الأولى عملية التشيؤ التي يحول بها المجتمع الرأسمالي كل العلاقات الشخصية بين الأفراد إلى علاقات موضوعية بين الأشياء، إذ تتخلص هذه العملية في علاقات مادية بين الأفراد، وعلاقات إجتماعية بين الأشياء مما يؤدي إلى إغفال المضمون الإنساني للعلاقات بين الأفراد، فماركس يرفض هذه العملية، والنظرية الإقتصادية البحتة، وإنه يحدد العلاقات الإقتصادية، على أنها علاقات وجودية بين الأفراد، فلا تهم الملكية الخارجية بقدر ما يهم العمل وعلاقته بالإنسان»(2)، هذا يعني أن العمل عند ماركس ليس فقط لتحصيل الرزق بل يتعداه ليصبح قيمة إنسانية تعطى للإنسان هويته الإجتماعية، ومن هذا المنطلق نجد أن ماركس حول ظاهرة الإغتراب من ظاهرة فلسفية ميتافيزيقية، كما كان عند هيجل إلى ظاهرة تاريخية لها أصولها التي تنسحب على المجتمع والعلاقات الإجتماعية والإقتصادية، وإن الإنسان مغترب عند ماركس في كل مجالات الحياة: في الدين، في السياسة، إذ يرجع ماركس مختلف أشكال الإغتراب إلى إستلاب أساسي، هو استلاب الطبقة العاملة، في نمط الإنتاج الرأسمالي ويربط ذلك الإغتراب بظاهرة إقتصادية شاملة هي منبع تصدع الإنسان وصراعه، ومن ثم هو أساس الصراع الدائم بين طبقة البرجوازية، وطبقة البروليتاريا «والذي يكتسي ثلاث أشكال من الكفاح الصراع الإقتصادي، وذلك لتحسين الوضع الإقتصادي للبروليتاريا، إلا أن هذا الصراع لا يسمح وحده بإلغاء الإستغلال وقلب النظام الرأسمالي، فلا بد للصراع الإقتصادي أن يجد في الصراع السياسي، إمتدادًا له، من أجل تقليل السيطرة السياسية للدولة الرأسمالية، وبناء دكتاتورية الطبقة العاملة بوسائلها المتمثلة في الأحزاب، أمّا الصراع الإيديولوجي، يهدف إلى تحرير الطبقة العاملة، وكشف زيف الدعاوي البرجوازية، وتشجيع الطبقة العاملة على الثورة، وغرس الإيديولوجية الإشتراكية بين صفوفها، وخلق الوعي الطبقي لديهم»(3).

إذًا الثورة الإجتماعية تكون تتويجًا للصراع الطبقي، وهي تأتي لتحدث منعرجًا تاريخيًا وتحمل شكل جديدًا من التركيب الإجتماعي، محل التركيب القديم، وتعيد الإنسجام بين قوى الإنتاج

[1]- هربرت ماركوز، مرجع سبق ذكره، ص 411.
[2]- المرجع نفسه، ص 411.
[3]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 57.

وعلاقات الإنتاج، إن الطبقة المسيطرة تقاوم كل تغيير في التركيبة الإجتماعية، لأنها تدافع عن مصالحها، لذلك فإن أي تغيير جذري لا يمكن أن يتحقق إلاّ بالثورة الإجتماعية والتي تمثل الفترات التي يبلغ فيها وعي الجماهير الشعبية وإرادتها قمة التوتر، إنها على حد تعبير كارل ماركس "**قطرات التاريخ**"، وهي الأعياد الحقيقية للتاريخ»(1)، والتي تحدث بفعل التناقضات التي تصل إلى حد التناحر العدائي والسلبي بين ملاك وسائل الإنتاج والعمال، وهذا الوضع لا يصل إليه المجتمع إلا إذا مر بمراحل إنتاجية معينة ومتعاقبة، والمرور عبر نمط الإنتاجي الرأسمالي، للإنتقال إلى تحقيق وإقامة نظام جديد يقضي على الإستغلال المفروض، ولكن «هذا التحقيق في رأي ماركس لن يتم أليًا أو نظريًا، ولكنه يقتضي وحدة الممارسة والنظرية، والفلسفة عند ماركس هي منهج لتحرير الواقع، هي السلاح العقلي الذي يتحول إلى قوة مادية متى أمسكت به الجماهير، ولا تصبح للفلسفة هذه القوة إلا إذا إرتبطت بالواقع، ملتقية مع مطالبه، وإن الإرتباط بمطالب الجماهير، هو الذي يجعل للفلسفة، أو للأفكار النظرية دور فعال في حركة الجماهير، وتطور الواقع، كما يقول ماركس القوة المادية لا تدمر إلا بالقوة المادية، وتصبح النظرية ذاتها قوة مادية عندما تمسك بها الجماهير»(2)، وتكون النظرية قادرة على الإمساك بالجماهير عندما تبرهن أنها نظرية إنسانية معنى هذا تحرير الواقع، وتطويره، لا يتم في إطار الفكر أو النقد فقط، لأن سلاح النقد، لا يمكن أن يحل محل النقد بالسلاح، بل لابد في رأي ماركس من وحدة النظرية والممارسة، ولا يكفي أن يسعى الفكر إلى تحقيق أو إدراك ذاته، بل إن الواقع يجب أن يسعى، بجدية نحو الفكر، وهنا يؤكد ماركس أن الفكر بمعزل عن الواقع لا يستطيع إحداث الثورة المنشودة، وهذه الأخيرة تحتاج إلى الأساس المادي، وهو الطبقة العاملة التي يقع على كاهلها الدور التاريخي في التحرير من الإستغلال، هكذا بنا ماركس وإنجلز نظريتهما والتي صارت الأساس الفلسفي لنظرية الشيوعية العلمية، وممارسة الحركة العمالية الثورية، وقدم مؤسسا الماركسية البرهان المقنع على «أن الفلسفة كانت دائمًا إحدى الأدوات الأساسية في الصراع الفكري، بين مختلف الفئات الإجتماعية، ومسرحًا للمصادمات النظرية بين الأحزاب السياسية، وإن الفلسفة من حيث جوهرها بالذات، بوصفها نواة العقيدة تتسم بطابع طبقي، وبالتالي بطابع حزبي، ولقد أبرزها ماركس وإنجلز منذ بادئ نشاطها الثوري كإيديولوجيا الطبقة العاملة، فقد كانا على إقتناع عميق، بأن الغاية الحقيقية من الفلسفة تحليل قضايا التطور الإجتماعي»(3)، ومن هنا تنبثق فكرة أن الفلسفة الماركسية تكتسي أهمية

[1]- المرجع نفسه، ص 58.
[2]- فريال حسن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 226.
[3]- كوز نيسوف، مرجع سبق ذكره، ص 142.

إجتماعية وسياسية كونها تشكل الأساس النظري لعقيدة البروليتاريا وتبرهن بالسبيل العلمي، حتمية هلاك الرأسمالية، وإنتصار الإشتراكية، والشيوعية التي تسود فيها المساواة، حين يُقْضىَ نهائيًا على الصراع الطبقي وهذه «هي الرسالة التاريخية للبروليتاريا الحديثة، أما رسالة الإشتراكية العلمية التي هي التعبير النظري على حركة البروليتاريا، فهي تحليل شروط هذا الإنقلاب التاريخي وتوضيح طابعه الخاص، وحمل الطبقة المذكورة إلى القيام بهذا العمل»(1).

إذًا يتخذ مفهوم الإستغلال والهيمنة عند ماركس طابعًا إجتماعيًا، وتاريخيًا هو طابعه الطبقي، يحدده وضعه في البنية الإقتصادية، الإجتماعية الشاملة، هذا كون ماركس كان يلح على أن شروط الثورة هي شروط بنيوية، تشمل البنية في تعقد مستوياتها (الإقتصادية، السياسية والإيديولوجية)، كان يعتبر أن البنية التحتية هي المهيمنة، والهيكل العظمي الإقتصادي للجسم الإجتماعي، وبالتالي «فإن تركيز ماركس على البنية التحتية كإطار لمفهوم الهيمنة، نابع من أصل الطبقتين الكبيرتين المتصارعتين، البرجوازية والبروليتاريا، وكذلك تطورهما لاحقا، قد نشأ بطريقة واضحة وملموسة على أسباب إقتصادية خالصة وهذه الأسباب مرتبطة بأثر التغيير في نمط الإنتاج، لذلك فماركس يقر أن جميع النضالات الطبقية التحريرية في التاريخ الحديث على الأقل تدور في نهاية الأمر، على الرغم من شكلها السياسي بالضرورة حول التحول الإقتصادي»(2) لهذا كان ماركس يلح، على الشروط البنيوية للثورة التي تتمثل في التطور الإقتصادي والصراع الطبقي، بإعتبارهما يخلقان شروط الإنتاج الإشتراكي، هذا يعني أن أسلوب الإنتاج هو العامل المحدد لتطور التاريخي وأن النضال الطبقي هو القوة المحركة، لهذا التطور في التشكيلات الإجتماعية التناحرية، ولقد تنبأ ماركس وزميله بضرورة الثورة الإجتماعية على أساس علمي وشيوعي، وصرحا أنها الوسيلة الوحيدة التي ستقضي على هذا النظام الإستغلالي، وبالتالي فرض العدالة والاستقرار وخلق مجتمع قائم في التوزيع على أساس العمل ثم الحاجات الإنسانية وليس على أساس الملكية.

- رسالة البروليتاريا أو ديكتاتورية البروليتاريا:

إن البحث في النظريات السياسية الماركسية يتطلب البدء بنظرية رسالة الطبقة العاملة في التاريخ، أي الطبقة المدعوة تاريخيًا لإحداث التحول الإجتماعي في حياة العالم «حيث نجد ماركس قد تحدث في مقالته **مقدمة في نقد فلسفة الحق عند هيجل عام 1843م**، والتي نشرها في

---

[1]- فريدريك إنجلز، الاشتراكية الطوباوية والعلم، سلسلة دفاتر ماركسية، تر، سلامة كيلة، دار الفرابي، ط1، بيروت، 2013، ص 162.

[2]- توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دراسة منشورات إتحاد الكتاب العربي، د ط، د. بلد نشر، 1997، ص 118.

الحوليات الفرنسية الألمانية عام 1844م، عن الصراع الطبقي، ودكتاتورية البروليتاريا وإن كان لا يستخدم لفظ الدكتاتورية(*)، فإن البيروليتاريا، متى تصبح هي الطبقة المسيطرة في التنظيم الإجتماعي ككل، فإن ذلك هو المعنى المقصود بدكتاتورية البروليتاريا»(1) بمعنى أنها الطبقة التي تظهر بظهور الرأسمالية، وتعني عمال المعامل وحدهم، وحمّلها ماركس رسالة هدم النظام الرأسمالي وبناء الإشتراكية، كونها من أكثر الطبقات خضوعًا للإستغلال، وبالتالي فهي الأكثر ثورية والعدد والتي تحقق المصلحة وهدفها برأي ماركس هو القضاء على الضياع والإغتراب والانحراف عن جوهر الحياة الإنسانية، وإعتبار حركتها حركة الغالبية العظمى، التي ستقضي على الشروط اللاإنسانية في المجتمع «حيث آمن ماركس بدورها التاريخي، ولعل ما قاله في ذلك دليل على ذلك الإيمان "البروليتاريون لهم في جميع البلدان مصلحة واحدة، وعدد واحد ومعركة واحدة فجماهير الطبقة العاملة، بريئة من الأفكار الثابتة والسابقة ذات الطباع القومي" ومن ثم فمصلحتها إسقاط الظلم الرأسمالي، وهذا ما يحقق أممية الطبقة العاملة»(2)، هذا يعني أنها طبقة عامة كلية حقيقية إذ لا تزعم الإصلاح الجزئي أو الخاص، إذ يتحدد دورها في إلغاء النظام الإجتماعي القائم إلغاء كل الطبقات، إلغاء الملكية الخاصة وذلك هو التحرر الإنساني.

إذًا إن ديكتاتورية البروليتاريا تمثل المرحلة الإنتقالية من الرأسمالية إلى الإشتراكية وهذا يعني التدمير الكامل لدولة الرأسمالية، وتعويضها بطبقة البروليتاريا التي تقود عملية تحقيق الإشتراكية، ثم الشيوعية أين تزول فيها كل أنواع الطبقات والإستغلال.

فمع صدور البيان الشيوعي لعام 1848م الذي وضعه ماركس وإنجلز بالإشتراك أكدا فيه على إستلام البروليتاريا للسلطة السياسية، وهو أحد الأهداف القريبة للشيوعيين إذ يقولان في هذا الصدد «الهدف الأول للشيوعيين هو الهدف نفسه لكل الأحزاب البروليتارية الأخرى، تشكل البروليتاريا في طبقة، وإسقاط هيمنة البرجوازية، وإستلاء البروليتاريا على السلطة السياسية»(3) كما نجد ماركس في جملة من المؤلفات التاريخية يعطي لنا أمثلة ساطعة وعميقة عن تحليل ظروف الطبقة المناضلة، وبالأخص ما أورده حول الطبقة العاملة الباريسية خلال ثورة خيزران 1848، أين رفعت رايات كتب عليها شعار "دكتاتورية الطبقة العاملة"، إذ تعتبر تجربة هذه الثورات في أوروبا، ذات أهمية في تطوير ماركس لنظرية الثورة الإشتراكية، ولفكرة دكتاتورية

---

*- يستخدم ماركس مصطلح البيروليتاريا في كتاباته المبكرة، بينما في نقد فلسفة الحق لهيجل إذ يشير أنها الطبقة العاملة، التي تأتي حاجاتها من خلال العمل، وكان اهتمامه بها منذ عام 1842 في جريدة راينيخ زايتونج، في مقالاته التي كتبها عن حرية الصحافة وعن قانون سرقة الخشب.

[1]- فريال حسن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[2]- كارل ماركس، البيان الشيوعي، نقلا عن إلياس فرج، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[3]- كارل ماركس وفريدريك إنجلز، بيان الحزب الشيوعي، مصدر سبق ذكره، ص 11.

البروليتاريا، وتكتيكها، وضرورة تحالف العمال والفلاحين والتدمير الحتمي لأداة الدولة البرجوازية ويقدم عرضًا للأحداث، حيث إنكب على دراسة تاريخ الاقتصاد، وتساءل حول الشروط التاريخية لثورة، وظروفها، وبالتالي كان له وزميله تصور حول الطابع، وسير الثورة الإجتماعية، ثورة البروليتاريا التي اِستقاها من الخبرة التاريخية الماضية «ولاسيما بخبرة فرنسا، حيث وقعت أول معركة من أجل السيادة بين البروليتاريا والبرجوازية، وكان ماركس وإنجلز يأملان بنضال مديد بعد إزالة الطغاة، وأنه لن يحدث شيء قبل نشوب أزمة إقتصادية عالمية جديدة، وفي عام 1850م يكتب ماركس قائلاً "بأن دكتاتورية طبقة البروليتاريا، مرحلة ضرورية للقضاء على الفروق الطبقية وذلك بتحسين وضعها الإجتماعي، وإستلام السلطة عن طريق الإقتراع العام" وأقر على فكرة أن الصراع الطبقي يؤدي بالضرورة إلى دكتاتورية البروليتاريا، وأن هذه الدكتاتورية تشكل فقط مرحلة الإنتقال إلى تصفية جميع الطبقات، وإلى المجتمع اللاطبقي»(1).

إذًا الثورة هي الدور التاريخي للبروليتاريا، لكن ماركس لا يقدم تحديدًا زمنيًا للثورة، ذلك أنه يربط اللحظة الثورية بتحقيق أمرين هما:

«**الأمر الأول:** هو توفر الشروط الإجتماعية، التي تخص بنضج طبقة البروليتاريا وهو نضج مشروط، بتطور البرجوازية الصناعية، وما يترتب عليه من تعميق التناقض وإحتدام الصراع بين البرجوازية، والبروليتاريا.

الأمر الثاني: هو تنظيم البروليتاريا ثوريًا، وتمسكها بالنظرية التي تلتقي مع مطالبها وتنظم خطابها في إلغاء النظام الإجتماعي البرجوازي كلية، وإلغاء الملكية الخاصة وقيام مجتمعها الجديد»(2).

يعود ماركس في تفسير طبيعة ديكتاتورية البروليتاريا فيقول «بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي تقع مرحلة تحول المجتمع الرأسمالي تحولاً ثوريًا إلى المجتمع الشيوعي وتناسبها مرحلة إنتقال سياسي لا يمكن أن تكون الدولة فيها سوى الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا»(3)، ولقد جاء مفهوم دكتاتورية البروليتاريا بتعبيره العملي التطبيقي في تجربة **كومونة باريس**(*) كمثال حي تعلق به ماركس وإنجلز، حيث نظرا إليها على أساس أنها الشكل السياسي الذي يمكن أن يتحقق في ظله التحرر الإقتصادي للعمال، فكومونة باريس هي حكومة الطبقة العاملة، ويقول في

---

[1]- كارل ماركس، النضال الطبقي في فرنسا من 1848 إلى 1850، تر، إلياس شاهين، ط1، دار التقدم، موسكو، 1895، ص 12.

[2]- فريال حسن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[3]- كارل ماركس نقد برنامج غوتا، تر، إلياس شاهين، موسكو، دار التقدم، د ت، ص 33.

[*]- كومونة باريس Commune de Paris 1871: هي أول تجربة في التاريخ، للإنشاء دكتاتورية البروليتاريا دامت من 8 مارس إلى 28 ماي عام 1871، فصلت الكنيسة عن الدولة، واستعاض عن الجيش بالتسليح العام للشعب وأدخلت مبدأ الانتخاب، وطبقت جملة من التدابير، لتحسين الوضع الاقتصادي للعمال.

كتابه **الحرب الأهلية في فرنسا 1871م**، **كومونة باريس** «إن الحرب الأهلية في فرنسا النموذج الحقيقي لدراسة ماركسية مطبقة، لأكبر حدث ثوري في القرن التاسع عشر، وهي كومونة باريس»(1).

فبالتالي فإن ما يميز كومونة باريس في رأي ماركس هو أولاً كونها من صنع المجالس البلدية المنتخبة بالإقتراع العام، كون أكثريتهم تمثل أهداف الطبقة العاملة، ومن خلال ذلك يتبين لنا أنّ ماركس وزميله كان يقصدان بدكتاتورية البروليتاريا نموذجًا للدولة من نوع جديد، يختلف جذريًا من جميع أنواع الدول السابقة، من خلال جوهرها الطبقي، ومن حيث الدور الذي يتوجب عليها القيام به، ومن خلال ذلك يبرز ماركس مع الكومونة في خطوطه الأساسية جواب على السؤال: أية تحولات تصيب الدولة في المجتمع الشيوعي إذا كانت الكومونة، هذه الثورة ضد الدولة المتمركزة التي طورت سيطرتها فوق الطبيعة على المجتمع الواقعي؟ محاولة لتدمير آلة البيروقراطية البرجوازية؟ لقد حاولت في الواقع القيام بإعادة التملك الإجتماعي من قبل الشعب لحياته هو، وذلك بتجاوز التعارض بين الدائرة الإقتصادية، الإجتماعية، والسلطة البيروقراطية للدولة وبالتالي «يتم تحليل الكومونة بوصفها دولة إنتقالية، وفق محور مزدوج، يحقق حلاً للتناقض الأساسي وهو حل يعبر عن نزعة الكومونة، هذا المحور المزدوج هو المحور السياسي، حيث لم تعد الكومونة مجرد مؤسسة برلمانية، حيث تحاول إبتكار منظمات سياسية من طراز جديد تسيطر على الدولة، وتغير جهازها، وتؤمن مشاركة الجماهير وتدخلها، وتصبح هيئة فاعلة وتنفيذية وتشريعية في نفس الوقت، أما المحور الإقتصادي، يسمح بالإستلاء على سلطة الدولة وتغيرها بواسطة شبكة من المؤسسات الديمقراطية، فعلاً ببدء العملية المباشرة لتحرير العمال الإجتماعي إذ يجب على البروليتاريا منذ بدء المرحلة الإنتقالية، العمل على الإنتظام في طبقة مسيطرة وقائدة تعمل على إلغاء الطبقات»(2)، إذًا هدف دكتاتورية البروليتاريا، هو تحويل جهاز الدولة من سيد إلى خادم للمجتمع، ومنع نشوء بيروقراطية جديدة أو طبقة جديدة بعد الثورة الإشتراكية، ووضع مبادئ المجتمع الجديد، حيث لا طبقية، لا ملكية خاصة، ويقول ماركس في هذا الصدد: «وما إن تختفي في سياق التطور، الفوارق الطبقية، وما أن يتجمع الإنتاج كله في أيدي الأفراد المتشاركين حتى تفقد السلطة العامة طابعها السياسي... فعندما تتوحد البروليتاريا وجوبًا في طبقة إبان كفاحها ضد البرجوازية، وتلغي علاقات الإنتاج القيمة بالعنف، بصفتها طبقة سائدة، فإنها تلغي أسباب

[1] - Karl Marx, La guerre civile en France, 1871, La commune de Paris, TRD, Jean, Marie Tremblay, Québec, 2002, p 4.

[2]- أندريه توزيل وآخرون، ماركس ونقده للسياسية، تر، جوزيف عبد الله، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص ص 30- 31.

وجود التناحر الطبقي، وتلغي بالتالي الطبقات عامة، وتلغي سيطرتها الخاصة كطبقة، ومحل المجتمع البرجوازي القديم بطبقاته وتناحراته الطبقية، يحل تجمع تشاركي يكون فيه التبسط الحر لكل فرد شرطًا للتبسط الحر للمجتمع»(1).

مما يعني بالضرورة إلغاء الملكية الخاصة متضمنة إلغاء البروليتاريا، فإنتصار البروليتاريا هو تدمير ذاتها، وتدمير نقيضها، وفي ذلك يتأتى تحقيق المجتمع اللاطبقي الشيوعي وهو مجتمع الديمقراطية الحقة، تختفي فيه الدولة السياسية لكونها غير معادلة للكل، وتختفي فيه الملكية باعتبارها أساس القانون والدولة والتنظيم الإجتماعي وتتلاشى كل شروط الإستغلال والعبودية.

ولتحقيق ذلك التحول الثوري برأي ماركس لا يكون إلا بالأحزاب، رغم الإهمال لأهمية الحزب من طرفه هو وزميله، حيث يذكران في البيان الشيوعي أن الشيوعيين لا يؤلفون حزبًا معارضًا بالنسبة لباقي الأحزاب العمالية، وليس لهم مصالح أو أهداف متميزة عن مصالح البروليتاريا وأهدافها، كما سلف الذكر «إذ يقول ماركس بضرورة توحيد البروليتاريا في حزب سياسي وتتضامن على حد قول إنجلز بالوعي المشترك، لوضع الطبقة العاملة وتعبئتها ضمن إطار متصل مستقل مرتبط مع الأحزاب العمالية برباط أممي، أما ما يخص نظرتهما لنظرية الإستراتيجية والتكتيك، أي الطريقة الكفيلة بتحقيق الخط العام للحزب بصورة عملية ، فإننا لا نجد في كتابات ماركس ولا إنجلز على نظرية التكتيك، وكل ما نجده مجرد إيحاءات واقتراحات(*) خاصة بوضع محدد أو بلد معين»(2).

ومن هنا يتضح أن الثورة الإشتراكية تشكل تتمة للسلسلة التي بدأناها عن نظرية رسالة البروليتاريا، ثم نظرية الحزب، ثم نظرية الإستراتيجية والتكتيك، وما نقصده بالثورة الإشتراكية هي الإنقلاب السياسي، الذي يؤدي إلى القضاء على كل أشكال الإستغلال بما فيه النظام الرأسمالي وسلطته، وإقامة سلطة العميلة، ومن هنا ماركس كان يطالب بالدولة الشيوعية، لأنها وحدها التي يمكن أن تعطي للطبقات العاملة كافة حقوقها، فلم تعد في نظره الإصلاحات السياسية والإجتماعية كافية، لحل الأزمات الإقتصادية والصراع بين الطبقات لهذا كتب **ماركس** في أحد مؤلفاته «أن كل الإصلاحات السياسية ليست إلا مسكنات للمرض الذي هو من طبيعة إجتماعية لا سياسية، ولا أعتقد أن أي نظام للحكم قد تسبب في هذا المرض، ولا أي واحد قادر على علاجه»(3)، مما

---

[1]- كارل ماركس وفريدريك إنجلز، حزب البيان الشيوعي، مصدر سبق ذكره، ص 18.

[*]- في البيان الشيوعي، 1848: لا نجد تحديدًا الخط العام يعكس إستراتيجية معينة، بل إشارة إلى أن الشيوعيين، يدعمون في كل مكان كل حركة ثورية موجهة ضد الوضع الاجتماعي والسياسي القائم، وأن الخط المشترك لهذه الحركة هو مقاومة كل عدو مشترك.

[2]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص ص 125- 126.

[3]- نازلي إسماعلي، الشعب والتاريخ، مرجع سبق ذكره، ص 225.

يعني أن **ماركس وإنجلز** متفقين على أن الثورة الإشتراكية ممكنة فقط في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، كونها تحتوي شروط الإنقلاب، ذلك أن تشتغل الرأسمالية مكانًا ومستوى اقتصادي متقدم، وأن تتوفر الشروط المادية لقلبها، وإحلال الإشتراكية محلها، فالثورة الإشتراكية برأي **ماركس** هي نتيجة حتمية، منها لظروف موضوعية وشروط مستقلة عن إرادة الأحزاب والطبقات والشخصيات السياسية «حيث نبه **ماركس** إلى عدم إستباق مراحل التطور الثوري، ودفعه دفعًا مصطنعًا إلى حافة الأزمة، وإلى عدم إرتجال الثورة، قبل أن تتهيأ الشروط الموضوعية اللازمة لها، وبالتالي اتفق **ماركس وإنحلز** على ضرورة توفر هذه الشروط للقيام بالثورة الإشتراكية كما تكتسي هذه النظرة طابع الثورة العالمية، كونها اِنعكاس على العالم كله، فهي ثورة كونية على حد قول **إنجلز**، وما يؤكد أيضًا قول **ماركس** في عام 1850م على الثورة الدائمة فيقول "إن رسالتنا وإهتمامنا ينصب على جعل الثورة دائمة، حتى تتحقق وحدة البروليتاريا ليس في بلد واحدٍ، بل في جميع البلدان المسيطرة في العالم أجمع"»(1).

كما تجدر بنا الإشارة إلى أن ماركس في "نظرية الصراع الطبقي"، وفي ظل تحليله لجوانبها لم يتغافل، لدور الصحافة، وضرورتها، لكونها تؤكد حرية الفعل، والعقل وجعلها روح الشعب الواعي، كونها تجسد الحضارة التي تحيل الصراعات المادية إلى خلافات روحية، كما نجده يمجد القانون في الدولة، كونه ليس وسيلة للقهر معتبرًا الدستور ميثاق حرية الشعب، كما أنه لم يستبعد في ظل تحليله هذا لطبيعة الصراع، الطرائق البحثية المستخدمة في زمانه، حتى أنه أسهم في تطبيق صحيفة إستبيان حول أوضاع العمال، وقد ساعده المنهج التاريخي على كشف القوانين العامة للمتطور الإجتماعي، إلى جانب المنهج الجدلي الذي بفضله قام بدراسات واسعة للعلاقات الإجتماعية لغرض تثبيت دور البروليتاريا في تحقيق رسالتها، إلا أنه لا يطرح أفكاره، وكأنها مطلقة، لأن ما يرتبط بالواقع المادي هو متطور وليس ثابت، إلا أن فلسفته إعتمدت على تغيير إجتماعي هام، حدث في القرن التاسع عشر، جعلته موضع إهتمام المفكرين، وذلك لوصول الطبقة العاملة الصناعية، إلى الوعي الذاتي السياسي ثم إلى القوة السياسية، أين يسود المجتمع اللاطبقي ويزول كل إستغلال، وينتفي الصراع، وعلى هذا تصبح الحاجة إلى الدولة غير قائمة فتتلاشى تلقائيا، وبهذا اقترح ماركس نظريته التي زعم بأنها وراء التحول الإجتماعي من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، بعدًا تاريخيًا ونفسيًا في قالب اقتصادي ذات تأثيرات، إجتماعية خطيرة محاولة منه لفهم التحول الإجتماعي بعد الثورة الصناعية الكبرى في أوروبا الغربية.

[1]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 138.

تمهيد:

حظيت الدولة بالقدر الكبير من دراسات علم السياسة، في مختلف عصور التاريخ، حيث أصبحت من المسائل التي يجب الخوض فيها بإعتبارها مرتبطة بالإنسان ووجوده كونه يعيش ضمن ممارسات وعلاقات تفرض عليه أن يضع جهاز يحدد هذه العلاقات وينظمها، ولذلك لم يكن لمفكر مثل ماركس K. Marx، ألا يكون له دور في البحث والتحليل في كل ما يتصل بأمور الدولة، وإن كان ذلك كله جاء مغلفًا في سياق نظريته عن المجتمع والتاريخ وقد إنطلق في هذا من نقده لفلسفة هيجل، إذ تتأرجح الفكرة لديه وهو يعالج العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بين القول بأن الدولة تتحكم في المجتمع، وإنها في نفس الوقت ليست مجرد إنعكاسات للظروف السائدة، إذ نجد ماركس يقدم لنا تفسيرًا عبقريًا لنظرية الدولة، إذًا فيما تتمثل نظرة ماركس وإنجلز بخصوص نظرية الدولة؟

للإجابة عن هذا السؤال فإن أول ما يجب الخوض فيه فيما يتعلق بالدولة وتجدر بنا الإشارة إليه، هو صياغة كلا من ماركس وإنجلز مجموعة من الأطروحات المهمة المتعلقة بنظرية الدولة فقد كشفا عن الجوهر الطبقي للدولة، معتبرين أنها ديكتاتورية الطبقة المسيطرة إقتصاديًا والمتولدة من الطابع التناحري للإنتاج، التي إستنبطها من تجربة ثورات 1848م- 1849م وهي محصلة تحليل عميق لمضمون هذه الثورات، وكذا تحليل مسألة نشأة الدولة البرجوازية وتطورها وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال أصل الدولة ونشأتها.

المبحث الثاني: نظرية الدولة وزوالها:

- في نظرية الدولة:

الواقع أن مسألة الدولة من أكثر المسائل صعوبة وتعقيد على حدِ تعبير لينين Lenine، إذ يرجع إلى الأصول التاريخية للدولة مستمدًا من كتابات إنجلز وبالأخص من مؤلفه **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة** شيئًا ثمينًا سياسيًا وتاريخيًا غزيرًا «إذ يرى أن ظهور الدولة يواكب ظهور إستغلال الإنسان للإنسان، وإنقسام المجتمع إلى طبقات يسيطر بعضها على بعض... والتاريخ يظهر أن الدولة بوصفها جهازًا خاصًا لقسر الناس، قد أظهر إنقسام المجتمع إلى جماعات من الناس يستطيع بعضها أن يمتلك على الدوام عمل الآخرين، ويستثمر فيه أحد الناس للأخر»(1) فبمعنى آخر أن الدولة لم تكن منذ البداية، إذ لم يكن في المجتمع البدائي جهاز خاص للممارسة السلطة بصورة منظمة، إذ كان المجتمع الشيوعي البدائي خالٍ من الأرستقراطيين ثم ظهر مجتمع

[1]- علي عبد المعطي محمد، أعلام الفلسفة الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

الرقيق، القائم على العبودية، فكان إنقسام الناس إلى عبيد ومالكي عبيد، أول إنقسام كبير إلى طبقات، ولم يكن مالكو العبيد يملكون جميع وسائل الإنتاج وحسب، بل كانوا يملكون الناس أيضًا ثم ظهر مجتمع الإقطاع فكان الإنقسام الأساسي في المجتمع وتغير شكل العلاقات بين الناس ونتج عن تطور التجارة وإنتشار الصناعة قيام طبقة جديدة هي طبقة الرأسماليين، وبالتالي بروز المجتمع الرأسمالي وبرزت معه سلطة رأس المال والتصرف بعمل الشعب عن طريق إستغلاله فبالرغم من جميع الثورات القائمة عبر التاريخ، وجميع التقلبات التي رافقت المجتمع الإنساني وإنتقاله من مجتمع الرقيق، إلى مجتمع الإقطاع وصولاً إلى المجتمع الرأسمالي، فإن الدولة رافقت هذه المسيرة، وفي هذا الصدد يقول لينين «الدولة كانت على الدوام جهازًا معينًا يبرز من المجتمع ... ولكنه في جميع الأزمنة التي وجدت فيها الدولة، كان يوجد على الدوام فريق من أشخاص يحكمون ويأمرون، وينهون ويسطرون، وفي أيديهم للإبقاء على سلعتهم جهاز للقسر الجسدي جهاز للعنف مع السلاح الذي يناسب مستوى التكتيك في كل عصر»(1)، وهكذا فإن سبب ظهور ووجود الدولة يعود إلى حالة وجود طبقات متصارعة وينتج من إستعراض الوقائع التاريخية، أن الدولة في جميع المجتمعات الطبقية المتناحرة، تصبح جهاز حكم المُسْتُغلين جهاز يفرض وجود فئة من الناس همهم الوحيد الحكم، ولهذا يفرضون جهاز للإخضاع الآخرين وإرادتهم للقوة، ومن هنا يتضح أن جهاز الدولة هذا لا يظهر إلاّ في المكان والزمان الذين يظهر فيهما تقسيم المجتمع إلى طبقات متناحرة يظهر فيها الإستغلال الطبقي، وهذا ما أكده لنا ماركس وزميله أن الدولة لا تهبط من السماء ولا تنشأ من فراغ أو يجري إختزالها من لا شيء من أجل أن تضطلع بمهمة طبقية بل على العكس، كما أكد إنجلز مرارًا، إن السلطة العامة القديمة تكتسب مع إنقسام المجتمع إلى طبقات وظيفة جديدة، وظيفة طبقية، فالدولة تنشأ جراء تحول يحدث لمؤسسة كانت تلعب في الماضي دورًا معينًا، وتكمن بداياتها في الوظائف التي لا غنى للمجتمع عنها، مما يعني أن الدولة تظهر إلى حيز الوجود بالنسبة لماركس وإنجلز في مرحلة التطور الإقتصادي الذي تظهر فيه طبقات متصارعة، ويلخص إنجلز مفهومه، ومفهوم ماركس للدولة(*) على النحو التالي «الدولة ليست بحال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه والدولة ليست كذلك واقع الفكرة الأخلاقية صورة وواقع العقل، كما يدعي هيجل، الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره فالدولة إفضاح عن واقع أن هذا المجتمع قد تورط في تناقض مع ذاته لا يمكن حله، عن واقع أن هذا المجتمع قد إنقسم إلى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها، ولكي لا تقوم هذه

[1]- علي عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[*]- عندما تخلى ماركس عن المفاهيم الهيجلية حلل الدولة وأطروحات هيجل بشأنها وواجه في تلك العملية قضية أساسية لازمته لتشكيل مفهومه للدولة وماهيتها وهذه الإشكالية هي العلاقة بين الملكية كمصلحة خاصة والدولة كالعنصر العام في المجتمع.

المتضادات، بين هذه الطبقات ذات المصالح الإقتصادية المتنافرة بإلتهام بعضها البعض وكذلك المجتمعات في صراع عقيم، لهذا إقتضى الأمر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع قوة تلطف الإصطدام وتبقيه ضمن حدود النظام، أن هذه القوة المنبثقة من المجتمع والتي تضع نفسها مع ذلك فوقه، وتنفصل عنه أكثر فأكثر هي الدولة»(1). هكذا يكشف لنا هذا النص وبوضوح معنى الدولة ودورها التاريخي من منطلق أنها نتاج ومظهر لعدم إمكان التوفيق بين المصالح الطبقية المتضادة، إذ تنشأ الدولة، حيث وعندما وبمقدار عدم إمكان التوفيق بين التناقضات الطبقية.

ويؤكد ماركس «أن الدولة هي هيئة للسيادة الطبقية، هيئة أظلم طبقة على طبقة أخرى هي أداة للقوة السياسية Instrument du pouvoir politique، ومن ثم تسعى إلى إعطاءها للظلم صبغة نظامية وقانونية»(2)، وهذا لا يعني أن الدولة هيئة تستهدف التوفيق بين الطبقات، فالدولة عند ماركس لا تقوم على تنمية رفاهية الشعب، وإنما تقوم على إكراهها للطاعة، وذلك إكراه طبقي جاء نتيجة لإنقسام الجماعة إلى طبقات متصارعة، وإحتكار بعضها ملكية الإنتاج والتي إستطاعت بواسطتها إستغلال سائر طبقات المجتمع، لذا فالدولة عند كارل ماركس لا تعدو أن تكون ظاهرة ثانوية تمثل إنعكاسًا لتكون الطبقات، وسيطرة أحدها على المجتمع الذي تحكمه هذه الدولة «وعلى ذلك فإن ظهور الدولة ووجودها مرتبط مما نطلق عليه بظاهرة الصراع الطبقي لما تمثله من سيطرة إحدى الطبقات في المجتمع على غيرها من الطبقات مستمدة قوتها وسيطرتها، مما تملكه من أدوات الإنتاج وسيطرتها على الجانب الإقتصادي، الذي يتبعه سيطرة حتمية على الجانب السياسي، مما يعلي التنظيمات الإقتصادية على التنظيمات السياسية، على أساس أنّ الأخيرة ليست إلا إنعكاسًا للأولى»(3)، بمعنى أخر أن الدولة طالما نشأت من خلال الصراع الطبقي فهي كقاعدة دولة الطبقة الأقوى السائدة إقتصاديًا وسياسيًا حيث نجد ماركس «رفض النظرية البرجوازية للدولة وقال إن الدولة هي بالضرورة تعبير عن القوة المسيطرة في المجتمع البرجوازي، وهي تعبير سياسي عن إغتراب الإنسان، أداة خلقها الإنسان فسعت إلى الإستقلال، وتحولت ضد خالقها»(4) وقد ظل ماركس على الدوام أمينًا لهذا المفهوم يعتبر جهاز الدولة نتاجًا مغتربًا عن المجتمع الذي أنتجه يخدم الطبقات الحاكمة، لهذا أكد ماركس منذ البداية على فكرة أن الدولة ليست هدفًا روحيًا بل هي ببشر، أشخاص محدودين يقيمون علاقات إجتماعية فيما بينهم، فالدولة تعمل فقط بالأفراد

[1]- فريدريك إنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، تر، إلياس شاهين، دار التقدم، د ط، موسكو، 1884، ص 224.

[2] - Victor Podossetnik et Antoine Spirkine, Précis de matérialisme historique, Éditions du progrès, Moscou, p 55.

[3]- سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظام السياسية المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[4]- مازن الحسيني، كارل ماركس والديمقراطية، جميع الحقوق محفوظة لدار النشر، ط1، د. بلد النشر، 2008، ص 174.

ومن خلالهم، وكان ماركس يؤمن بأن إحدى المهام الرئيسية للثورة الإشتراكية التي كان ينشد بها هو التغلب على هذا الإغتراب السياسي، وعلى هذه السلطة السياسية المغتربة أن تزول وفي هذا الصدد يذكر في مؤلفه **بؤس الفلسفة** ما يلي «إن الطبقة العاملة تقيم في سياق التطور، عوضًا من المجتمع البورجوازي القديم، رابطة تنفي الطبقات وتضادها، ولن تبقي ثمة أية سلطة سياسية حقًا لأن السلطة السياسية على وجه الدقة هي التعبير عن التضاد بين الطبقات في داخل المجتمع البورجوازي»(1).

كما يلخص إنجلز فكرته عن الدولة وإضمحلالها فيقول: «وهكذا فالدولة لم توجد منذ الأزل فقد وجدت مجتمعات كانت في غني عن الدولة... وعندما بلغ التطور الإقتصادي درجة، إقترنت بالضرورة بانقسام إلى طبقات، عدت الدولة بحكم هذا الإنقسام أمرًا ضروريًا، ونحن نقترب الآن بخطوات سريعة من درجة في تطور الإنتاج، لا يكف عندها وجود هذه الطبقات بالضرورة، كما نشأت في الماضي بالضرورة، ومع زوال الطبقات ستزول الدولة بالضرورة، والمجتمع الذي ينظم الإنتاج تنظيمًا جديدًا على أساس إتحاد المنتجين بحرية، وعلى قدم المساواة سيرسل آلة الدولة بأكملها، حيث ينبغي أن تكون حينذاك إلى متحف العاديات بجانب المعزل البدائي والفأس البرونزية»(2)، مما يعني أن مهمة الدولة نشأت لتحقيق التضاد، بين الطبقات وأصبحت دولة الطبقة الأقوى، فإنه وبزوال هذه الأخيرة تصبح الدولة لا مهمة لها فتتلاشى وتزول.

إذا لقد كانت الدولة الممثل الرسمي للمجتمع بأكمله، ولكنها لم تكن كذلك إلا بمقدار ما كانت دولة تلك الطبقة التي كانت وحدها تمثل في عصرها المجتمع بأكمله، فالدولة ولدت ونشأت لمواجهة مشكلة كان المجتمع يعاني منها وبالتالي «فالدولة في حقيقة أمرها إلا الوحدة السياسية الكبرى في المجتمع ولذلك يجعلها ماركس الشمس التي تستمد منها تلك المؤسسات شعاع الحياة»(3).

كما نجد أن ماركس رفض بشدة وجهة نظر "هيجل" عن البيروقراطية وقال بأن «البيروقراطية هي مجرد عنصر "خاص"، أخر تماهي مصالحها الخاصة بمصالح الدولة وأكد على أن أهداف الدولة تتحول إلى أهداف البيروقراطية، كما تتحول أهداف هذه الأخيرة لتصبح أهداف الدولة، فالبيروقراطية في نظره تقبض على جوهر الدولة، على الجوهر الروحي للمجتمع

[1]- كارل ماركس، بؤس الفلسفة رد على فلسفة البؤس لبرودون، تر، محمد مستجير مصطفى، دار التنوير الخارجي، ط4، بيروت، 2014، ص 256.

[2]- فردريك إنجز، مصدر سبق ذكره، ص 299.

[3]- عبد الرحمان خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 310.

فيصبح كل ذلك ملكها الخاص»(1)، مما يعني أن البروقراطية عند ماركس ليست طبقة عامة والدولة تشكل قاعدة مصالحها الخاصة وهي تقوم أيضًا على نوع من الملكية، ولكن ملكيتها الخاصة تتألف من جوهر الدولة أي السلطة السياسية وهذه السمة الخاصة هي التي تخلق وهم كونها عامة وأنه أكذوبة بأن الدولة هي مصالح الناس أو أن الناس هم مصالح الدولة، كما نجد «ماركس رفض فكرة سيادة الشعب وأنها مقولة مشوشة، كما رفض وعارض مفهوم الحكم بالوراثة وهاجم فكرة حصر إرادة الدولة في الملك، وصرح بمعارضته لكل أنواع الملكية بما في ذلك الملكية الدستورية»(2) ورفض مفهوم هيجل عن الدولة وعدل الكثير مما أخذه من فلسفته، وكانت فلسفته عن الدولة هي إنعكاس إيجابي وسلبي أحيانًا أخرى لوجهة نظر هيجل عن الدولة، حيث كانت هذه الأخيرة في فكر هيجل كائنًا عضويًا روحيًا، وتعبيرًا عن ذكاء العالم، ومن ثم فأن لها سلطة وجلالاً وقدمية، إلاّ أن ماركس نظر إلى الدولة من وجهة نظر أخرى، حيث إنه اِنطلق من التأثيرات التي كان لها أثر كبير على طبيعة الدولة، ثم إنه لم يكن ينظر إلى السلطة السياسية إلا مجرد تعبير رسمي لتضارب المصالح في المجتمع البرجوازي، وبالتالي وطالما أن الدولة ليست إلا ظاهرة لتضارب المصالح الطبقية فهي لا تقوم إلا في مجتمع طبقي وعلى حد قول إنجلز لمهمتها «أنها تخفيف النزاع بين الطبقات وحصر هذا النزاع ضمن حدود النظام ويعني قوله هذا تخفيف النزاع أي حرمان الطبقات المُسْتَغَلة من وسائل النضال التي تسمح لها بالتخلص من مُسْتَغِلِيهَا، هذا يعني أن الدولة ستصبح وظيفتها هي ترك الميدان أمام عمل المُسْتَغِلِين وتوسيع الإضطهاد وتنميته وتقويته أكثر، وهذا يعني أن الدولة قد أقيمت لتوطيد الإضطهاد فإذا به تزعزعه، فيؤدي تخفيف النزاع إلى زيادة خطورته»(3).

وموجز القول أن الدولة هي تلك القوة المنظمة التي تكره الطبقة المُستغِلة على الإمتثال والإذعان، وبتجريدها من الوسائل التي تمكنها من مقاومة مُسْتَغِليها ومضطهديها، والتغلب عليهم مع تزويد الطبقة الغالبة بما يلزمها من وسائل تمكنها من الإستمرار في فرض إراداتها، ومجموع الوسائل التي تمكنها من فعل ذلك هي جهاز سلطة الدولة، ولهذا فالدولة حسب رأي ماركس هي «منظمة للسيطرة الطبقية ولإضطهاد طبقة على يد طبقة أخرى، وتمثل الدولة القوة القائمة المنظمة الشرعية، وهي أداة لا للتوفيق بل للنضال الطبقي»(4) وهنا يخطر لنا سؤال هو من هي الطبقة التي تستطيع في كل مرحلة من مراحل النمو التاريخي إيجاد هذه الأداة وتغذيتها وإستخدامها؟

---

[1]- مازن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2]- المرجع نفسه، ص 106.

[3]- جورج بوليتزر وجي بيس موريس كافين، أصول الفلسفة الماركسية، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[4]- المرجع نفسه، ص 134.

ونحن نعلم أن كل طبقة مُسْتَغِلة بحاجة إلى الدولة ولكنها لا تستطيع تغذيتها دائمًا والإجابة يقدمها لنا إنجلز بقوله «وبما أن الدولة قد نشأت عن الحاجة إلى لجم تضاد الطبقات، ربما أنها قد نشأت في الوقت نفسه ضمن الإصطدامات بين هذه الطبقات، فهي كقاعدة عامة دولة الطبقة الأقوى السائدة أيضًا وتكسب على هذه الصورة وسائل جديدة لقمع الطبقة المظلومة وإستثمارها، فإن الدولة القديمة كانت قبل كل شيء دولة مالكي العبيد لقمع العبيد، الدولة الإقطاعية هيئة النبلاء لقمع الفلاحين التابعين والأقنان، كذلك الدولة التمثيلية الحديثة هي أداة الإستثمار العمل المأجور من قبل رأس المال»(1).

وبالتالي لا تستطيع الطبقة السائدة أن تحتفظ بهذه الأداة وإستخدامها إلا بقدر ما تسمح علاقات الإنتاج التي تمثلها والتي تريد إنقاذها، ولهذا كانت الطبقة المسيطرة سياسيًا هي الطبقة المسيطرة إقتصاديًا ومن هنا كانت بعض النتائج:

« 1. حين تبلغ طبقتان متناحرتان شيئًا من الإتزان من الناحية الإقتصادية، يمكن للدولة أن تتمتع ببعض الوقت بشبه من الإستقلال نحو ما بين الطبقتين.

2 . الدولة بين يدي الطبقة المُسْتَغِلة، هي وسيلة إضافية لإستغلال الطبقات المضطهدة ولهذا كانت الضرائب، والجزاوات ومصاريف العدالة وسائل لحمل المضطهدين على دفع مصاريف إضطهادهم.

3. تبدأ الطبقة الحاكمة بالخوف على سيطرتها السياسية متى أصبحت علاقات الإنتاج التي تمثلها، والتي أصبحت بفضلها مسيطرة إقتصاديًا قديمة، أي حين يظهر الخلاف بين علاقات الإنتاج وطابع قوى الإنتاج، حتى إذا ما تفاقم هذا الخلاف نشأت مشكلة الدولة بصورة حادة، وتظهر عندئذ لإمكانية المادية، على سلطة الدولة قد أفلتت من أيدي الطبقة المسيطرة(2).

وهذا يعني أننا عندما نتحدث عن الطبقة الأقوى إقتصاديًا نقصد تلك الطبقة التي تستطيع أن تدفع بنمو قوى الإنتاج إلى الأمام والتي تمثل علاقات الإنتاج الجديدة، إذ أن البرجوازية ما لم تستطيع تنمية قوى الإنتاج لم يعد بالإمكان الإطلاق عليها "قوية اقتصاديًا"، كما لم يعد بالإمكان القول أن الاقتصاد الرأسمالي المسيطر على المجتمع سليم بل هو على غرار ذلك، اقتصاد منحط مما يعني أن تلك السيطرة الإقتصادية والسياسية تقترب من نهايتها، وهذا ما أشار إليه ماركس وزميله إنجلز في تفسيرهما «كيفية محاولة رأس المال في مرحلة إنحطاط الرأسمالية وهو المشرف

[1]- فريدريك إنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، مصدر سبق ذكره، ص 224.
[2]- جورج بوليتزر وجي بيس موريس كافين، مرجع سبق ذكره، ص 142.

على الدولة والتي لم تكن سوى أداة بين يديه أن يحل مشكلة الرأسمالية الإقتصادية بصورة تتفق ومصالحه مضحيًا من أجل ذلك بمصالح الأمة، فإذا بالدولة وهي التابعة للإحتكارات تحاول أن تسيطر على الحياة الإقتصادية، وحماية مصالح الأولجارشية المالية، وتتخذ الإجراءات للقضاء على منافسيها وتمدها بالإعانات، وتحدد الأجور كما تريد حتى أن كل بروليتاري يصطدم بالدولة في طريقه خلال نضاله من أجل العيش، إذ تهتدي الدول في عصر الإستعمار في عملها ومهمتها بضرورة إنقاذ الرأسمالية ولاسيما تأخير ساعة الأزمة الإقتصادية»(1)، وبمعنى آخر تصبح الدولة أداة رئيسية للخراب بصورة منظمة وهي في الأخير أداة النضال بين المستعمرين الألداء، ووسيلة للحروب وإخضاع الإقتصاد القومي للتسلح، ولكي تستطيع القيام بكل هذه الأعباء تظل تستغل وتضطهد البروليتاريا والطبقات العاملة.

إذًا كانت هذه نظرة الماركسية إلى مهمة الدولة، غير أن ماركس إهتم بمسائل أكثر أهمية فيما يخص الدولة، فهو لم يتناول فقط أصلها ومهمتها، بل إهتم أيضًا بمحتوى الدولة وصورتها عكس ما ذهب إليه مفكروا الطبقات المسيطرة والمستغلة، حيث كانوا يعتمدون على الخلط بين صورة الدولة ومحتواها كوسيلة لبلبلة الدولة، إذ أن الدولة في فكر ماركس هي مجرد ظاهرة تستلزم بعض الظروف المجتمعية، وتكتسب طابعها بفضل محتواها الإجتماعي الحقيقي أي كونها دولة رقيق أو دولة إقطاع أو بورجوازية أو رأسمالية أو إشتراكية «بالتالي يتطلب لمعرفة محتوى الدولة الإجتماعي معرفة في خدمة أية علاقات إنتاج وأية صورة للملكية وأية طبقة تقف معها هذه الدولة إذ يرى ماركس أنه للتعرف على محتوى الدولة، يكون ذلك من خلال معرفة وسائل حكم هذه الأخيرة التي هي وسائل الطبقة التي تسير الدولة»(2)، فتكون هذه الوسائل، مثلاً في الدولة الرأسمالية "المال أو الثورة"، والتي تلعب دورًا سياسيًا رئيسيًا في الدولة البرجوازية في سلسلة من الوسائل وهي مثلاً حرية الصحافة، التعليم ... وغيرها والتي تكون ملكًا لرأسماليين كونهم يستطيعون دفع المصاريف لتمويل مشاريعهم، ومن هنا تتضح لنا معالم الدولة الطبقية بوضوح في مسائل عدة كمسألة العدالة والتي تباع على يد البرجوازية، ومن هنا يتضح لنا كذلك أن كل دولة هي دكتاتورية طبقة من الطبقات مما يعني أن حقيقة السلطة في يد طبقة تمارسها لخدمة مصالحها مستخدمة في ذلك وسائلها الخاصة.

ومن هنا تتضح لنا كذلك صورة الدولة كونها تعبير عن محتواها الإجتماعي والحقيقي وهي تتحدد بنمو نضال الطبقات ويمكن التمييز بين عدة صور للدولة ظهرت منذ القدم وهي:

[1]- جورج بوليتزر وجي بيس موريس كافين، مرجع سبق ذكره، ص 144.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 146- 147.

«الجمهورية كدولة ليس فيها سلطة غير منتجة، الملكية كسلطة فرد واحد، الأرستقراطية كسلطة أقلية محدودة نسبيًا الديمقراطية كسلطة الشعب»(1)، إلا أن هذه الصور المتعددة للدولة يمكن أن تمزج بعضها مع بعض إذ يمكن مثلاً للجمهورية أن تكون أرستقراطية أو ديمقراطية وبالتالي لا تستقر صورة الدولة على حال، إذ تعبر بطريقتها عن تناقضات المجتمع الداخلية وتعكس بالضرورة مرحلة جديدة من نضال الطبقات.

إذًا برأي ماركس إن الدولة عنف منظم، وأنها تظهر ظهورًا حتميًا عند درجة معينة من تطور المجتمع، والذي ليس بمقدوره أن يستمر بدون سلطة موضوعية والتي تُكسب وسائل جديدة لطبقة المُهَيْمِنَة للإخضاع الطبقة المُهَيْمن عليها، مما يولد صراع طبقي حتمي بين الطبقتين، إذ يقيم ماركس تصوره عن المجتمع الشيوعي على أساس تنبؤاته بصدد هذا الصراع التناحري بحكم الظروف التي وجدت فيه الطبقة المُسْتَغلة من إستغلال، مما يجعلها أكثر الطبقات الثورية وتقدمية إذ يقول ماركس في البيان الشيوعي: «إن الخطوة الأولى في ثورة العمال هي كما رأينا الإرتقاء بالبروليتاريا إلى طبقة حاكمة وكسب معركة الديمقراطية، وتستخدم البروليتاريا سيادتها السياسية لتنتزع شيئًا فشيئًا من البرجوازية رأس المال كله وتمركز جميع أدوات الإنتاج في يد الدولة أي في يد البروليتاريا المنظمة كطبقة حاكمة»(2)، ويتضح من هذا القول أن الدولة في الطرح الماركسي تنشأ بعد القضاء على حكم البرجوازية ويحدد ماركس طريقا للوصول إلى حكم البروليتاريا، أنه سيكون من خلال الثورة، وإعتبر بهذا الدولة التي تولد نتيجة للثورة ضد الطبقات المستغلة، هي دولة غالبية الشعب بقيادة البروليتاريا وبالتالي فهي دولة ديمقراطية، وإن كانت البروليتاريا كطبقة وكدولة ستنفي نفسها وتزول بعد أن تقيم دكتاتورية العمال والتي تمثل فترة التحول من الرأسمالية إلى المجتمع الشيوعي، وخلالها يتم تدعيم الملكية العامة، وتتحقق الديمقراطية بين قوى الشعب العاملة، ويختفي الصراع بين الطبقات، وبهذا الصدد وعلى حد قول ماركس «أن الدولة تنتهي مهمتها بأدائها مهمة الإنجاز الإقتصادي الوفير، فالملكية الخاصة سوف تختفي ومعها الصراع الطبقي، ولما كانت الدولة وظيفتها تهدئة الصراع الطبقي وإخضاع الطبقات المحكومة، فإنه لن تعد لها وظيفة، أي أن دولة الأشخاص حلت محلها إدارة الأشياء، وتوجيه العملية الإنتاجية، وهو تغير راديكالي في السلوك الإنساني سوف يصاحب التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية

[1]- جورج بوليتزر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 153.
[2]- كارل ماركس، بيان الحزب الشيوعي، مصدر سبق ذكره، ص 17.

ويصبح الإنسان مع الملكية العامة مخلوقًا إجتماعيا متعاونًا فليس هناك شيء للصراع حوله أو عليه»(1).

إذا في ظل الإشتراكية تلغي الطبقات مما يؤدي بالتالي إلى إلغاء الدولة ذلك أن أول عمل تتبين به الدولة فعلاً أنها تمثل المجتمع بأسره، أي الإستلاء على وسائل الإنتاج في صالح المجتمع بأسره، وفي هذا الصدد يحدثنا إنجلز عن الدولة كونها تذوي وتفني حينما سينتهي الصراع الطبقي، في مجتمع تتلاشي فيه الطبقات، وسوف يتحقق ذلك على أيدي الطلائع البروليتارية الثورية إذ يقول «تستولي البروليتاريا على السلطة السياسية وتحول الإنتاج إلى ملكية الدولة ولكنها وهي تفعل ذلك تلغي نفسها كبروليتاريا تلغي كل الفروق الطبقية والعدوات الطبقية، فتلغي الدولة كدولة، إن إزالة الحكم الطبقي تعني أنه لم تعد هناك حاجة للدولة، إن الدولة لا تلغي، إنها تندثر»(2).

إن إنجلز في حديثه هذا عن إضمحلال الدولة، من تلقاء نفسها، فإنه يشير بوضوح وحيوية وحسم إلى مرحلة ما بعد إستيلاء الدولة على وسائل الإنتاج بإسم المجتمع بأسره، أي بعد الثورة الإشتراكية، علمًا أن الشكل السياسي في ذلك الوقت هو الديمقراطية في أكمل صورها.

كما تجدر بنا الإشارة إلى أن ماركس تبني أفكار تنادي بالديمقراطية السياسية ورفض الدمج الذي أقدم عليه هيجل بين السلطة السياسية والإقتصادية، ومقولاته عن وحدة الدولة والشعب، وقال إذا كانت تلك هي الديمقراطية عند هيجل فهي ديمقراطية اللاحرية، والتي تؤدي إلى إغتراب أشمل وأشد مما هو موجود، وبالتالي إلى حالة تناحر في المجتمع، كما أولى ماركس في بداياته إهتماما خاصًا لحرية الصحافة ودورها في بناء مجتمع عادل كما فطن للعواقب المترتبة على قيام سلطة الدولة بفرض رقابة عليها، وأقر ماركس على المكانة المركزية التي تحتلها الصحافة(*) في النضال من أجل الحرية، ويعتبر الرقابة تدبير وقائي تتخذه الشرطة ضد الحرية وبرأي ماركس فإن الحرية تحتاج إلى قوانين تنظمها وليس إلى سلطة تعسفية(3)، هذا يعني أن ماركس تفطن لفكرة أن الصحافة الخاضعة لرقابة تؤدي إلى الإحباط كونها صحافة تحجب الحقيقة، وتتعامل بالأكاذيب وإلى جانب هذه الأفكار نجد ماركس ناقش العلاقة بين الصحافة والأمة «إذ أن الصحافة تعكس

---

[1]- أحمد محمود صبحي وصفاء عبد السلام جعفر، في فلسفة الحضارة اليونانية، الإسلامية، الغربية، دار الوفاء لدنيا الطباعة، ط1، الإسكندرية، 2006، ص 207.

[2]- إنجلز، عن الإشتراكية الطرباوية العلمية، المؤلفات الكاملة لماركس وإنجلز بالإنجليزية، مجلد 3، ص 146 نقلاً عن أمير حلمي مطر، في فلسفة السياسية، دار الثقافة، د ط، القاهرة، د تاريخ، ص 177.

[*]- كتب ماركس الكثير بشأن الصحافة في بداية نشاطه الفكري والسياسي وخاض معركة من المعارك الفكرية بألمانيا عرفت "بمعركة حرية الصحافة".

[3]- مازن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 162.

أفكار الشعب وإلتزاماته، لهذا يعتبرها ماركس مؤسسة عامة توحد الشعب وتعزز ثقته بنفسه»(1) وبالتالي لم يكن موضوع الرقابة وحرية الصحافة إلا مدخل لتحليل موضوع الحرية الديمقراطية بشكل عام والعمل على تحقيقها، هذا يعني أن الصحافة لم تشكل القضية المحورية لماركس فمقالاته كانت تهدف إلى معالجة القضية الجوهرية الأوسع والأهم وهي قضية الحرية وتحرير الطبقة العاملة «إذ ظل ماركس في كتاباته الأولى واللاحقة يعتبر حرية الصحافة شرطًا أساسيًا في بناء المجتمع الديمقراطي، وأكد مرارًا بأن الشرط الأساسي لإنجاز الثورة الإشتراكية هو تحقيق الثورة الديمقراطية»(2) وبمعنى آخر أي غزو الديمقراطية السياسية، الأمر الذي يوفر الأرضية الأفضل التي يمكن للطبقة المقموعة في وجودها إعداد نفسها لإستلام السلطة وتولى الحكم.

كما توصل ماركس إلى فكرة مفادها إستحالة تحقيق الديمقراطية الحقيقية (أي سيادة الشعب في إستمرار وجود المساواة الإجتماعية)، وأقر ضرورة مشاركة الجميع في الشؤون العامة للدولة كما توصل ماركس خلال دراسته بأن النضال من أجل العدالة الإجتماعية، لا يمكن أن ينجح إن لم يرتبط بالنضال من أجل الحقوق الديمقراطية، وقد كررا ماركس وإنجلز القول مرارًا بأن الديمقراطية السياسية هي أفضل السبل والطرق للوصول إلى التحول الإشتراكي، وبالتالي لابد من النضال من أجلها والدفاع عنها، ولعل قول ماركس يدل على ذلك «إن السلطة التشريعية هي كذبة قانونية للدولة الدستورية والكذبة هي أن مصلحة الدولة هي مصلحة الشعب، أو أن مصلحة الشعب هي مصلحة الدولة... ونفس هذه الكذبة قد أقامت نفسها بوصفها سلطة تنفيذية... في الديمقراطية الحقيقية تختفي الدولة السياسية من حيث إعتبارها دستور لأنها لم تعد معادلة للكل»(3)، هنا نجد ماركس ميز الديمقراطية في الدولة الدستورية عامة، كونها ديمقراطية مزيفة لأنها ديمقراطية طبقة دون باقي الطبقات، ويؤكد ماركس أن المصلحة الكلية والمصلحة الخاصة وتناغمهما وهم، إذ أن المصلحة الكلية أو العامة لن تصبح بحق المصلحة الخاصة إلا متى تم تدمير البيروقراطية والدولة.

الديمقراطية تكف عن أن تكون دستورًا سياسيًا، معنى هذا أنه في إطار الدولة السياسية يستحيل قيام حياة ديمقراطية، لأن الديمقراطية الحقيقية يجب أن تكون ديمقراطية الكل وبالتالي «فإن ديمقراطية ماركس كانت تنادي بِدَمَقْرَطَة المجتمع ككل لمحتوى إجتماعي جديد، ديمقراطية لها طابعها البروليتاري المتميز، فالنضال من أجل دمقرطة الدولة أي إيجاد أشكال حكومية

[1]- المرجع نفسه، ص 154.
[2]- المرجع نفسه ، ص 159.
[3]- فريال حسن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 282.

ديمقراطية بالمعنى السياسي كان أمرًا مهمًا بالنسبة لماركس كونه كان ينادي ويطالب بالحقوق الديمقراطية والحد من نفوذ البيروقراطية، ولكن تحقيق كل تلك الأمور لم يكن بالنسبة له النهاية بل جزء من القضية التي تجمع بين النضال من أجل دمقرطة الشكل السياسي للحكم والنضال من أجل تحقيق محتوى إجتماعي جديد للحكم (أي الإشتراكية)»(1).

ومن ثم فإن ماركس حين «يناقش الدولة الدستورية إنما يناقشها من تصور معين لمجتمع وكمرحلة مستقبلية في تطور المجتمع الإنساني، فيه يتمتع الفرد بديمقراطية حقيقية حيث لا تمايز أو تناقض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ومن ثم هو مجتمع لا يسود فيه دستور أو دولة سياسية»(2).

هنا تأكيد من ماركس على أن ثمة تعارض وتناقض تام بين مصلحة الشعب والدولة السياسية، وأنه في الديمقراطية الحقيقية تختفي الدولة السياسية من حيث إعتبارها دولة سياسية ومن حيث إعتبارها دستور لأنها غير معادلة للكل، كما أقر زميله إنجلز بأن طبقة البروليتاريا ليست في حاجة إلى الدولة من أجل الحرية، وإنما لقمع أعدائها، وأن يومًا نستطيع أن نتحدث فيه عن الحرية لا يأتي إلا بعد أن يكون المجتمع قد خلا من الدولة، فإن ماركس ينظر إلى الحريات نظرة ديالكتكية تماشيًا مع مذهبه في كل أرائه «فإنه يحاول تحديد ثلاث مراحل زمنية لتحقيق تلك الحريات:

أولاً: في ظل الدولة الرأسمالية البورجوازية تكون الحريات وهمية.

ثانيًا: في ظل دكتاتورية البروليتاريا التي توجه جهاز الحكم للقضاء على الإستغلال الرأسمالي وخلق الظروف اللازمة لممارسة الحرية، فالدولة وسيلة تحرير الفرد.

ثالثًا: وهي المرحلة التي لا يتم الوصول إليها إلا بإلغاء رواسب الرأسمالية، أين تبدأ مرحلة الإشتراكية وتضمحل الدولة ثم تزول»(3)، ففي ظل هذه المرحلة يختفي الحكام والسلطة السياسية ويمكن في هذه المرحلة تحقيق الحريات بجميع مفاهيمها، أي الحريات الجديدة الإقتصادية والإجتماعية.

إلى جانب تحديد مراحل تحقيق الحريات نجد أن ماركس تحدث أيضا وبإسهاب عن الأساليب التي تستخدمها البرجوازية لقمع الديمقراطية(*) وإنتهاك حقوق الإنسان «ولكنه ركز في مناقشته لهذه الأساليب على ما أطلق عليه هو وإنجلز "التحايل الديمقراطي" ... وبالتالي فإن

---

[1]- مازن حسن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 282.

[2]- فريال خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 283.

[3]- عبد الرحمن خليفة، إيديولوجية الصراع السياسي، دراسة في نظرية القوة، مرجع سبق ذكره، ص 300.

[*]- الأساليب البورجوازية لقمع الديمقراطية: كحرية تنظيم المظاهرات، استخدام الجواسيس...وغيرها.

إشتراكية ماركس كانت ذات طابع مغاير، كانت لا تكتفي بالديمقراطية السياسية وبالحكم الجمهوري أو الدستوري بل تنادي بدمقرطة الملكية»(1).

وهكذا ينتهي الأمر بتاريخ المجتمعات البشرية، إلى المرحلة الشيوعية وهي مرحلة تأتي بعد الإشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا، ففي المرحلة الإنتقالية السابقة «ديكتاتورية البروليتاريا، يكون أساس لكل حسب عمله، كما سبق الإشارة إليه، أما في المرحلة النهائية للشيوعية فهي تقوم على أساسه لكل حسب حاجته وبالتالي فإن «إضمحلال الدولة يتطلب الشيوعية التامة Le communisme complet، ومن بين الشروط الإقتصادية لزوالها تطوير قوى الإنتاج والتي تلبي حاجات وضروريات الإنسان، إلى جانب الشروط الإجتماعية لزوالها كالقضاء على التفاوت الطبقي والفرق بين المدينة والريف»(2).

وبالقضاء على هذه الفروق الإقتصادية والإجتماعية تختفي الدولة وكل أنواع الإضطهاد الناجمة عن قمعها السابق فيتشكل هيكل المجتمع الشيوعي والذي يقوم على الأمور الأربعة التالية:

«1- دور الدولة محدود للغاية ويرتبط بتحديد وتنظيم الشؤون الإقتصادية والإجتماعية.

2- لا توجد فوارق طبقية ويختفي الصراع.

3- يتم توزيع السلع والخدمات وفقًا لإحتياجات الناس وليس وفقًا للإنتاج.

4- تختفي حدود الدولة وسيادة الدولة»(3).

إذا لقد استخلص ماركس عددًا من الدروس المهمة في مفهومه عن الثورة والدولة، من التجربة الثورية الفرنسية ومن الكومونة، ورسخت في الوقت ذاته بعض القناعات التي كان قد توصل إليها وكان موقفه من جهاز الدولة القديم وضرورة تحطيمه واضح للغاية في كتاباته، كما لا يجب أن تغفل عن فكرة أن مفهوم الدولة عند ماركس تعرض للتعديل على ضوء الأحداث «ولكن يظهر مفهوم الدولة في البيان الشيوعي بشكل عام: أن الدولة تمثل البرجوازية المهيمنة وأن الدولة تمثل البروليتاريا المنظمة في طبقة مهيمنة»(4).

إذًا الدولة تمثل حسب ماركس الطبقة المهيمنة في حد ذاتها كونها تنظم هيمنتها (عنف منظم خاصة)، إذًا يتضح لنا أن ماركس يقرر أن الإنتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية حيث تفقد الدولة قيمتها وتزول لا يكون أمرًا فجائيًا، وإنما يخضع لتطور ومرور بمراحل، إذ لابد من وجود فترة إنتقال تمهد السبيل نحو الوصول إلى قمة التطور أي الشيوعية.

---

[1]- مازن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 179- 181.

[2] - Victor Podossentnik et Antoine Spirkine, Op.cit, p 56.

[3]- أحمد محمود صبحي وصفاء عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 207.

[4] - Etiennne, Balifar, Cinq Études du matérialisme historique, François Maspro, Paris, 1974, p 78.

تمهيد:

آمن ماركس كما آمن رفيقه إنجلز بالديالكتيك، ولكنهما قلبَا الأساس الروحي لهذا الجدل إلى أساس مادي بحت، حيث حاول ماركس في كتابه رأس المال تطبيق مناهجه بصورة مفصلة على الوضع الإجتماعي القائم، محاولاً أن يجد في الحياة الإقتصادية القوة الجدلية نحو التغيير، الذي تعجز الحياة السياسية وحدها عجزًا شديدًا على تقديمه، مؤكدًا أنه لكل نظام إجتماعي قوانينه الإقتصادية التي تحدّدها شروط مستقلة عن إرادة الأشخاص، لذا إنغمس ماركس في الدراسات الإقتصادية المطولة حيث جاءت المخطوطات الإقتصادية – الفلسفية لعام 1844م النتائج الأولى لهذا المسعى، حيث سعى ماركس إلى تبيان الصراع الجدلي داخل الحياة الإقتصادية نفسها مبينًا ذلك من خلال إخضاع البناء الكلي للإقتصاد السياسي مقولاته وقوانينه الرئسية لأشد أنواع النقد الفلسفي، كاشفا بذلك عيوب الإقتصادي السياسي البرجوازي، وجذور الضياع الإجتماعي الكامن في الضياع الإقتصادي.

وقد وصل ماركس إلى النتيجة التالية التي قدمها في كتاب **نقد الإقتصاد السياسي** إلى القول «لا تستطيع الأحوال القانونية والأشكال السياسية أن تفسر نفسها بنفسها ولا عن طريق ما يدعي التطور العام للعقل البشري، إن أساسها بالعكس هو في الظروف المادية ... ويجب أن تبحث في الإقتصاد السياسي عن تشريح المجتمع المدني... ففي إنتاج الناس الإجتماعي لحياتهم يدخلون في علاقات محددة... وهي علاقات إنتاج تطابق درجة معينة من تطور قواهم الإنتاجية المادية ويشكل مجموع علاقات الإنتاج هذه البنيات الإقتصادية للمجتمع أي الأساس الحقيقي الذي يقوم فوقه صرح علوي قانوني وسياسي وتتمشى معه أشكال إجتماعية، فأسلوب إنتاج الحياة المادية، هو شرط العملية الإجتماعية والسياسية والعقلية للحياة بوجه عام»(1).

وقد خلص ماركس إلى مثل هذه النتائج عن طريق كشفه لبعض القوانين التي تحكم سير النظام الرأسمالي وتدمغه بطابع الفشل، والذي إعتمد على الجدلية المادية وعلى تفسير التطورات التاريخية من خلال صراع الطبقات لتبيان قوانين سير هذا النظام، والتي صاغها ماركس لتبيان نظرية الصراع الطبقي في شكلها الإقتصادي والتي تجتمع غالبها في كتابه رأس المال بأجزائه الثلاثة.

إذًا فيما تتمثل الخطة الماركسية في تحليل نظرية الصراع الطبقي في شكلها الإقتصادي وبالأخص في تبيان مساوئ النظام الرأسمالي، ومآله وكيفية الوصول إلى المجتمع الشيوعي؟

[1]- كارل ماركس، نقد الإقتصاد السياسي، تر، راشد البراوي، دار النهضة العربية، ط1، بلد نشر، 1996، ص 6.

المبحث الثالث: الجوانب الإقتصادية في فكر ماركس وتفسيره للنظام الرأسمالي:

تجدر بنا الإشارة قبل الخوض في تفسير الجوانب الإقتصادية في فكر ماركس فيما يخص النظام الرأسمالي ومجمل تحليلاته، أن نقدم لمحة عن نشأة هذا النظام لتكوين رؤية عن أسباب زواله كما قدمها لنا ماركس في خطواتها العريضة.

1- نشأة النظام الرأسمالي:

أكدت النظرية الإقتصادية الإشتراكية، أن دراسة التطور التاريخي الذي مر بالمجتمع البشري منذ القدم إلى وقتنا الحاضر، تُميز خمسة أساليب للإنتاج تتماشى مع فترات معينة من تاريخ البشرية وهي كالتالي «الشيوعية البدائية حيث أغلبية وسائل الإنتاج تملكها ملكية شيوعية عامة، أما الأسلوب الثاني فهو أسلوب الرق حيث تمتلك فئة صغيرة من المجتمع كل من وسائل الإنتاج المادية والبشرية معًا، أما الأسلوب الثالث فهو الإقطاع وبمقتضاه تنقسم ملكية الأرض إلى جزئين، الجزء الأول يمتلكه الأفراد ملكية خاصة والجزء الثاني تمتلكه الدولة أو الكنيسة، والأسلوب الرابع هو الإنتاج الرأسمالي حيث يمتلك الرأسماليون وسائل الإنتاج، بينما غالبية المجتمع يشتغلون كعمال أجراء ولكنهم أحرار»(1)، مما يعني أن أساليب الإنتاج حققت مستوى أعلى في كل مرحلة وما يهمنا نحن هنا هو تحليل المرحلة التي وصل إليها النظام الرأسمالي مرورًا بصراع الطبقي لتحقيق الشيوعية.

إذًا لقد أدت الثورة الصناعية والإكتشافات الجغرافية الكبرى، إلى بزوغ فجر النظام الرأسمالي في أوروبا كلها كشكل من أشكال التركيب الإجتماعي، وإن ما يميز القوى المنتجة في هذا النظام هو الإنتاج القائم على إستخدام الآلة والتي خلقت في البدء مجالاً واسعًا للإزدهار وتطور قوى الإنتاج، ولقد عبر ماركس في كتابه رأس المال عنها بوضوح إذ يقول «إنّ استخدام الآلات على نطاق واسع قد نقل السلطة والقوة من يد العامل إلى الآلة الصماء التي هي في واقع الأمر أقوى من العامل وأقدر منه على الإنتاج»(2)، مما يعني حلول الآلة محل العامل وتصبح أقوى وسيلة للإقتصاد من مجهوده، وإلى زيادة تقسيم العمل بينه هو وغيره، وفي هذا الصدد يقول ماركس «إن النظام الرأسمالي يفصل بين العامل وبين ملكية عوامل الإنتاج التي يمكن أن تخلصهم مما هم فيه من بؤس وفقر، إن الطبقة الرأسمالية تقوم بأخذ ما ينبغي أن يكون ملكًا للعمال من مصادر إنتاجية، إنها أداة الطبقة الرأسمالية، تحول وسائل الإنتاج إلى صالحها وتحول

[1]- صلاح الدين نامق، أسس علم الاقتصاد الاشتراكي، المكتبة الاقتصادية، دار المعارف، ط4، مصر، 1919، ص 21.
[2] - Karl Marx, Le capital, Tom 1, Trd Joseph Roy, Paris, 1971, p 50.

العمال إلى أجراء يحصلون على أجر الكفاف»(1)، هذا ما أولد على الصعيد الإجتماعي في العصر الرأسمالي تناقضات بين طبقة الرأسماليين وبين طبقة العمال، حيث أصبحت وسائل الإنتاج ملكية خاصة لا ملكية عامة، مما أنتج فرض نوع من الإستغلال من طرف الطبقة المالكة لتلك الوسائل، وهذا ما تنبه إليه كارل ماركس مبينا أنه في ظل هذا النظام يقوم أسلوب الإنتاج على المبدأ التالي «أن الشروط الموضوعية للإنتاج موكولة لأولئك الذين لا يعملون ويتمتعون بملكية لرأس المال، أما الجماهير العاملة لا تملك إلا الشرط الفردي للإنتاج أي أيديها العاملة وبالتالي فهذا النظام يرتبط بشرطين: وجود كتلة بشرية لا تملك وسائل الإنتاج، ووجود أصحاب الملكيات ووسائل الإنتاج»(2) ومن هنا ماركس يبدى أهمية قصوى لتطور العماليات التفاعلية داخل النظام الرأسمالي ويحاول الغوص في أعماق الماضي ليصل إلى البدايات الأولى للعملية الرأسمالية، فيتساءل من أين أتى الرأسماليون بأموالهم الزائدة ويقول: «إن أي رأسمالي لديه كمية من النقود تجمعت عنده عن طريق إستغلال غيره من الناس وإستطاع عندئذ أن يدخل إلى سوق العمل مشتريًا لقوة العمل، هو البداية التاريخية لعملية الرأسمالية»(3)، مما يعني أن إمتلاك وسائل الإنتاج والهيمنة عليها إلى جانب السلطة التي بها يمكن لرأسمالي إدارة الأمور، أن يستغل عمالاً مضطرين لبيع جهدهم لقاء الحصول على أجر للمعيشة لتتجمع في أيدي الرأسماليين الأرباح مما يزيد من هيمنتهم، والذي يسبب تناقضات حادة في النظام الرأسمالي ذاته خالقًا أزمات تؤدي به إلى الزوال، وإحلال نظام بديل يقضي على كل الفروق الإجتماعية والإستغلال، وهو النظام الشيوعي.

إلى جانب هذه التناقضات التي يتميز بها النظام الرأسمالي على الصعيد الإجتماعي، لم تخلو السلطة السياسية هي التالية من هذه التناقضات، إذ طرأ عليها تبديل حيث حلت الديمقراطية البورجوازية، والتي تتفق مع مبدأ حرية المزاحمة الذي يشكل أساس المجتمع الرأسمالي « وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تطورت الرأسمالية إلى إستعمار فحلت الإحتكارات محل المزاحمة الحرة والإنصاف إلى إستغلال الشغيلة، وهكذا فإن تطور النظام الرأسمالي يصل بهذا النظام إلى مرحلة تصبح فيه علاقات الإنتاج القائمة معيقة لتطور قوى الإنتاج، حيث الرأسمالي يحتفظ لنفسه بقسم كبير من المنتوج، وهكذا فإن هذا التناقض الأساسي الذي يعانيه النظام الرأسمالي بين الطابع الإجتماعي للإنتاج والطابع الفردي للملكية يدفع إلى قيام الثورة الإشتراكية الكفيلة بحل هذا التناقض»(4).

---

[1] - Karl Marx, Le capital, Tom 1, p 885.

[2]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[3] - Karl Marx, Le capital, Tom2, op.cit, 623.

[4]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 53.

وهذا ما تنبه إليه ماركس في تحليله لهذا النظام الذي لا يخلو من التناقضات التي تميزت بها حركة التحول للحياة الإقتصادية في أوروبا، والتي كانت موضع معايشة وتحليل من ماركس وبالأخص البؤس الذي عانى منه العمال والثراء الرأسمالي الذي إمتاز به عصره، ولعل البرلمان الإنجليزي الذي أجرى قبل أن يبلغ ماركس سن الرشد تحقيقات دليل على أوضاع العاملين في صناعة الغزل والنسيج «وقد وفرت فيما بعد نتائج تلك التحقيقات البرلمانية لماركس وإنجلز الغزير من المعطيات والدخائر في حربهما ضد الرأسمالية... حيث تحدثت عن وحشية الظروف التي يعيشها العمال من ساعات طويلة من العمل الشاق...»(1).

هذه الأوضاع وغيرها إستوجبت من ماركس النظر في البنية التحتية للمجتمع ودراستها للكشف عن الخلل وبالتالي معالجته، وذلك من خلال تحليل دقيق لأسلوب الإنتاج الرأسمالي والتي وضعها ماركس على شكل خطة لبيان مساوئ الرأسمالية في التطبيق، والذي يؤدي بطبيعته إلى التضاد بين الطبقات وإلى أزمات إقتصادية وصراع طبقي لا مفر منه، مما يؤدي إلى فنائه.

وقد خلص ماركس إلى مثل هذه النتائج عن طريق كشفه لبعض القوانين والتي سنحاول قدر الإمكان معرفة مضمونها من النظريات التي صاغها ماركس في نقده لهذا النظام المُسْتَغِل والمتمثلة في:

1- في نقد الاقتصاد الرأسمالي:

في إطار هذه المواجهة من النقد وإستنادًا لقول ماركس «إن نتائجي مستخلصة من خلال تحليل تجريبي شامل مؤسس على دراسة نقدية واعية للإقتصاد السياسي»(2) يبدأ ماركس تحليله للإقتصاد بنقد موضوع ومنهج الإقتصاد السياسي الكلاسيكي، ثم يقدم بديلاً يمكنه من تقديم بناء نظري يتعلق بالاقتصاد الرأسمالي وقوانين حركته، منتقدًا «فكر التقليدين من خلال تجاهل هؤلاء الكيف أي المظهر الكيفي للظواهر الإقتصادية، إذ يحتل المظهر الكمي القابل للقياس كل إهتمامهم، وإعتبارهم الظواهر الإقتصادية ظواهر أبدية لا تتغير وصالحة لكل زمان ومكان»(3) مما يعني فبالنسبة لماركس يتعلق موضوع الإقتصاد السياسي بعملية الإنتاج والتوزيع بطبيعتها الديالكتيكية، فالظواهر الإقتصادية لها طبيعة ديناميكية، ومن ثم يكون للقوانين التي تحكمها ذات الطبيعة، فالحركة من طبيعة هذه الظواهر التي هي إجتماعية، ومن ثم تاريخية، وإن ما يتصف بالطبيعة الديناميكية في نظر ماركس هو موضوع الإقتصاد السياسي كعلم يهدف إلى إستخلاص

[1]- دونالد ستورمبرج، تاريخ الفكر الأوروبي الحديث، تر، أحمد الشيباني، دار القارئ العربي، ط3، القاهرة، 1994، ص 452.
[2]- كارل ماركس، المخطوطات الاقتصادية- الفلسفية، د، ترجمة، القسم (1)، ج3، 1844، ص 10.
[3]- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، تاريخ علم الاقتصاد السياسي، الاقتصاد السياسي والرأسمالية والاشتراكية، دار المختار، ط5، الإسكندرية، 1998، ص 146.

قوانين الحركة الإجتماعية المختلفة للإنتاج، ومن ثم يكون لموضوع الإقتصاد السياسي طبيعة تاريخية، فهو تاريخي بمعنيين: «فهو تاريخي أولاً بمعنى أن موضوع التحليل، طريقة إنتاج الرأسمالية ليست كما إعتقد التقليديون، الشكل المطلق والنهائي للإنتاج الإجتماعي وإنما لا تعدوا أن تكون مرحلة عابرة في التطور التاريخي لهذا الإنتاج، ثانيًا يرتكز ماركس على النظرة الجدلية للكون وللعلاقة بين الإنسان والطبيعة في سعيه المستمر تحويل هذه الأخيرة والذي يتم عن طريق المعرفة المكتسبة لقوى الطبيعة، وبفضل التكتيك المبني على تلك المعرفة»(1). مما يعني وجود الحركة الديالكتيكية، وتكون عملية إستخلاص المعرفة بعناصر هذه الحركة وباستخدام للمنطق الديالكتيكي بمعنى أن الحياة الإقتصادية تسير وفق ديالكتيك محك إختيار الطبيعة.

«أما بالنسبة لعملية التحليل، تحليل الظواهر المكونة للعملية الإقتصادية فإن ماركس يتبع المنهج التجريدي القائم على الإستقراء والإستنباط كطرق للإستخلاص المنطقي، بل أن ماركس يعتبر أول من أبرز أهمية التجريد والدور الخاص الذي يلعبه في مجال دراسة الظواهر الإجتماعية بصفة عامة، والظواهر الإقتصادية بصفة خاصة»(2)، إذا ما تحدد موضوع الاقتصاد السياسي وفقًا لمنهج ماركس فإنه في دراسته لهذا الموضوع يهدف إلى الكشف عن القوانين الإقتصادية للحركة في المجتمع الحديث الرأسمالي، فالتركيز يتم في إطار تحليله النظري لنظام الرأسمالي الأمر الذي لا يتأتى إلا بفهم طبيعة طريقة الإنتاج الرأسمالية وكيفية أدائها والتغيرات التي تصيبها عبر الزمن، وفي إطار هذه المواجهة من النقد التي وجهها ماركس للإقتصاد السياسي تحتل نظريته في القيمة وفائض القيمة مكان الصدارة في شرح المتناقضات الذاتية التي يتميز بها النظام الرأسمالي، إذ تعد نظرية فائض القيمة أحد النظريات التي تفسر ظاهرة الإستغلال، هذه النظرية أسسها ماركس بناءًا على نظريته في القيمة كما وردت في الجزء الأول من مؤلفه رأس المال وهي كالتالي:

*** <u>نظرية العمل في القيمة وفائض القيمة</u>:**

يبدأ **ماركس** تحليله إبتداء من قوله «تبدو ثروة المجتمعات التي يسودها الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج تراكمًا واسع النطاق من السلع ووحداته التي يتكون منها عبارة عن السلع الفردية»(3) بينما تبرز كل سلعة على حدة كشكل أولي لهذه الثروة الأمر الذي يستلزم أن يبدأ ماركس من حيث تحليل السلعة ويتعامل معها من كونها مادة خارجية، شيء يلبي بفضل خصائصه حاجات

[1]- المرجع نفسه، ص 148.
[2]- علي عبد المعطي محمد، <u>أعلام الفلسفة الحديثة</u>، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[3]- كارل ماركس، <u>رأس المال</u>، تر، محمد البراوي، المجلد (1)، دار الهدى للطباعة، بيروت، د ت، ص 03.

البشرية وهذا ما يبين قيمتها الإستعمالية، إذ يقول كارل ماركس «إن السلعة شيء خارجي عنا أي تستطيع بما لها من خواص أن تشبع الحاجات الإنسانية المختلفة الأنواع وهي حاجات لا تختلف ماهيتها، سواء أكان مصدرها المعدة أم الخيال»(1)، فإنطلاقًا من هذه الفكرة يرى ماركس إمكانية النظر إلى كل شيء نافع مثل الحديد والورق مما يجعلها حائزة لقيمة إستعمالية، لكنه لاحظ أن هذه القيمة الإستعمالية ليست هي الأساس في تبادل السلع فيما بينها، ففي تحليله لسلعة يتحدث ماركس عن عنصري السلعة المتمثلة في قيمة الإستعمال وقيمة المبادلة وجوهر القيمة ومقدراها، إذ يقصد ماركس بقيمة الإستعمال «منفعة السلعة التي تستطيع أن تشبع بها حاجة معينة للإنسان والاستفادة منها، والتي تحدد كميًا، ولا تتحقق القيم الإستعمالية إلا من خلال الإستهلاك وأنها تشكل المضمون المادي للثروة»(2)، أما القيمة التبادلية والتي يراد بها قدرة السلعة على مبادلة سلعة أخرى وفقا للمساواة حسب قول ماركس «تبدو القيمة التبادلية من أول نظرة نسبة كمية، أي النسبة التي يمكن بها تبادل القيم الإستعمالية من نوع ما يغيرها من نوع آخر، وهي نسبة تتغير حسب ظروف الزمان والمكان، وبذلك تبدو القيمة التبادلية شيئًا عرضيًا ونسبيًا تمامًا»(3) بمعنى أن ماركس يعتبر القيمة التبادلية كصفة ثانية للسلعة كونها تستبدل بسلعة أخرى وفقًا للمساواة الكميتين المتبادلتين لشيء ثالث تتضمنه السلعتان، والتي تحدد القيمة الإستعمالية لسلعة، ولكنها لا تحدد قيمتها التبادلية، بمعنى وجود أمر مشترك مقداره واحد مساوٍ لشيء ما ثالث لا هو الأول ولا هو الثاني، وبالتالي لابد وأن يكون كل منهما باعتباره قيمة تبادلية قابلاً للإرجاع إلى هذا الشيء الثالث مثلاً الحرير والفضة ومهما تكن علاقتهما التبادلية يمكن التعبير عنها بكمية أخرى مثلاً 10 أمتار من الحرير يتم مبادلتها بكمية من الفضة مثلا 5 جرام، كما حدد ماركس قيمة السلعة بكمية العمل اللازم لإنتاجها إذ يقول «إن السلع المحتوية على عمل هي وحدها التي لها قيمة ... هي وحدها دون غيرها التي لها قيمة مبادلة، وأن قيمة السلعة التي لها قيمة مبادلة أنها تتحدد وتقاس بمقدار العمل الذي تحتويه هذه السلعة» ويواصل ويقول «نعلم أن قيمة كل سلعة تتحدد بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاجها في ظل أحوال إجتماعية معينة، وتصدق هذه القاعدة على ما يحصل عليه الرأسمالي من مُنتج نتيجة لعملية العمل»(4) هذا يعني أن السلعة تُمثل الوحدة المباشرة بين القيمة الإستعمالية وبين القيمة التبادلية والتبادل هو الذي يبرز الميزة الإجتماعية للعمل، لأن فيه تكمن العلاقة بين السلع، وحسب ماركس تتحدد قيمة البضاعة بساعات العمل اللازمة إجتماعيًا لإنتاجها

---

[1] - Karl Max, Le capital, Tom 1, Op.cit, p 3.

[2]- عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دراسة انتقائية انتقادية، دار النهضة العربي، د ط، د. بلد نشر، د. ت، ص 390.

[3]- كارل ماركس، رأس المال، ج1، مصدر سبق ذكره، ص 3.

[4]- المرجع نفسه، ص 223.

وبالتالي وعن طريق التجربة والممارسة أصبح في مقدور المجتمع أن يحدد الكميات التي يمكن تبادلها من مختلف السلع على كمية العمل المبذول في إنتاج كل منها، وهنا يقول ماركس «أن المنتجين، حيث يعتبرون منتجاتهم المختلفة متساوية عند تبادلها يقررون بذلك أن أعمالهم المختلفة متساوية، وهم لا يدركون ذلك ولكنهم يفعلونه»(1).

ومن هذا المنطلق لاحظ ماركس أن تحديد السلعة التبادلية هو قانون طبيعي يفرض نفسه على المجتمع، حيث أطلق على هذا القانون إسم «قانون القيمة» والذي يعتبر «القانون الذي يحكم تبادل البضائع ويحكم بواسطة هذا التبادل توزيع القوى العاملة وجميع الطاقات الإنتاجية بين شتى فروع النشاط، إنه بالفعل إذًا قانون إقتصادي يقوم جوهره على شكل من تنظيم العمل، إذ يضمن قانون القيمة الإعتراف الإجتماعي بالعمل بعد أن أصبح عملاً خالصًا»(2) مما يعني أن قانون القيمة يحدد قيمة أية سلعة إنطلاقا من مقدار العمل الضروري اللازم إجتماعيًا لإنتاجها وفي خلال تطور التبادل السلعي في المجتمع نشأت سلعة تشكل ممثلاً لقيمة جميع السلع تطورت مع تطور المجتمع إلى النقود وبالتالي فالثمن هو التعبير النقدي عن قيمة المبادلة للسلعة.

هكذا بدأ ماركس تحليله مستخدمًا المنهج التجردي، بتحليل الشكل الأولي للعلاقات الإقتصادية في المجتمع الرأسمالي، أي تبادل السلعة مبينا بذور التنافض في هذا المجتمع، ومن هذا التحليل يخرج ماركس بمقولاته الأساسية، وهو يخرج بها في ترتيب يعبر عن مولد هذه العلاقات ونموها وتطورها، فهو ينتقل من السلعة إلى شرط تبادلها إلى النقود ثم إلى تحول هذه الأخيرة إلى رأس المال على نحو ما سنتطرق إليه في أحد مراحل تحول الرأس المال وهي مرحلة رأس المال المنتج، أين تزداد قيمة رأس المال هذه الزيادة للقيمة، والتي تجد أصلها في شراء سلعة بواسطة الرأسمالي والتي تتميز عن غيرها من السلع بأنها تنتج أثناء إستعمالها قيمة تفوق قيمتها هي هذه السلعة هي القدرة على العمل، والتي تخلق عند بذل الجهد، فائض القيمة الذي هو مصدر رأس المال والذي ينتج إذن في عملية الإنتاج الحقيقية.

لكي نتفادى اللبس والخلط في هذه النظرية في القيمة يتعين أن نعي مفهوم مكوناتها والفرق بينها:

«إذ تعنى قوة العمل القدرة للقيام بالعمل أثناء عملية الإنتاج وهذه القدرة توجد طالما وجد العامل حيًا وقادرًا من الناحية الجسمانية، أما العمل هو البذل الفعلي للمجهود المنتج، وهو يتحقق إذ ما إستخدمت قوى العمل بجميعها مع الشروط الأخرى لعملية الإنتاج أي مع أدوات العمل

[1]- كارل ماركس، رأس المال، مصدر سبق ذكره، ص 25.

[2]- أرنست ماندیل، مدخل إلى الاشتراكية العلميّة، تر، غسان ماجد وكميل داغر، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1980، ص 41.

والمواد موضوع العمل»(1)، وقد كان ماركس أول من أوضح هذين التعريفين في كتابه **العمل المأجور ورأس المال**، إذ يقول فيما يخص قوة العمل ما يلي: «إن قوة العمل هي سلعة كباقي السلع حيث الأجير يبيع لرأسمالي قوة عمله»(2).

من هنا يوضح لنا ماركس ويصر من الضروري أن نحدد بوضوح الفرق بين قيمة الإستعمال والقيمة وقيمة المبادلة والثمن «فقيمة الإستعمال هي صلاحية الناتج للإشباع حاجة معينة، أمّا القيمة فهي خصيصة إجتماعية للسلعة تجعلها محلاً للمبادلة في ظل شروط إنتاج المبادلة، إذ تتميز السلع بخصيصة مشتركة تجعلها قابلة للتبادل فيما بينها، هذه الخصيصة المشتركة تتمثل في أنها كلها نتاج العمل الإجتماعي المجرد»(3).

هذا وتحلل قيمة السلعة إلى: ر+ م+ ق وهي متمثلة كالتالي:

* «(ر): قيمة الجزء من رأس المال ذي القيمة الثابتة (أي قيمة وسائل الإنتاج التي تنتقل إلى قيمة السلعة).

* **(م):** قيمة قوة العمل أو ما يطلق عليه ماركس برأس المال المتغير (أي الجزء من رأس المال الذي يخصص لشراء قوة العمل.

* **(ق):** قيمة الناتج الفائض أي فائض القيمة التي ينتجها العمل»(4) بمعنى ما يقوم الرأسمالي بشرائه (قوة العمل كسلعة بقيمتها وهو يدفع في مقابلها الأجر)، إذ تنتج القوى العاملة عند استعمالها قيمة جديدة، هي فائض القيمة وبالتالي ومن هذا التكوين للقيمة يستخلص ماركس بعض العلاقات: «(ق % م) وهي معدل فائض القيمة أو معدل الإستغلال، (ر % م) وهو التكوين العضوي لرأس المال ف % (ر + م) الذي يمثل معدل الربح»(5)، هذا ما سنتطرق إليه في التحليل الذي قدمه لنا ماركس في نظرية الإستغلال والاحتيال الرأسمالي لطبقة العاملة.

أما ما يتعلق بالثمن يتعين التمييز حسب ماركس بين ثلاثة أنواع من الثمن وهي: «ثمن التكلفة وهو يساوي ذلك الجزء من قيمة السلعة المغطي لقيمة وسائل الإنتاج، أما ثمن الإنتاج، وهو عبارة عن ثمن التكلفة في فرع معين من فروع النشاط الإنتاجي مضافًا إليه متوسط معدلات الربح في النشاطات الإنتاجية المختلفة، أما ثمن السوق أي الثمن الذي تباع به السلعة وهو مساوٍ لثمن التكلفة مضاف إليه معدل الربح والذي يختلف من فرع إنتاجي إلى أخر نظرًا للإختلاف التكوين

[1]- صلاح قنصرة، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، دار الثقافة لنشر، د ط، القاهرة، 1987، ص 98.
[2]- Karl Marx, Travail salarié et capital, Traduction française, 1891, p 20.
[3]- محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 155.
[4]- المرجع نفسه، ص 156.
[5]- المرجع نفسه، ص 157

العضوي للرأس المال من فرع إلى آخر ونظرًا لعدم قدرة المنافسة الحرة على القيام بعملها لأسباب مختلفة»(1)، هكذا فسر لنا ماركس ترابط هذه المكونات بنظرية القيمة مبينا الرابط الذي يربطها ليتطرق إلى تحليل وتفسير نظرية فائض القيمة.

إذ لا تقتصر أهمية نظرية العمل في القيمة عند ماركس على مجرد فكرة فلسفية تعلي من شأن العمل، بل إنها تعتبر في نفس الوقت بمثابة حجر الزاوية الذي يبني عليه صرح نقده لفائض القيمة الرأسمالي.

كان ماركس أول من درس بتعمق قدرة العمل على خلق القيمة ووجد أنه ليس كل عمل ضروري ظاهرًا أو فعلاً لإنتاج بضاعة معينة يضيف في مطلق الأحوال إلى هذه البضاعة قدرًا من القيمة يتناسب مع كمية العمل المبذول، فإنطلاقا من التحليل الذي قدّمه ماركس تتحدد قيمة العمل بالعمل الضروري المتجسد فيها، حيث يقول ماركس في هذا الصدد «كون أن القيم التبادلية للبضائع ليست سوي الوضعيات الإجتماعية لهذه الأشياء، ولا يجمعها أي جامع بخصائصها الطبيعية، فينبغي لنا قبل كل شيء أن نتساءل ما هو الجوهر الإجتماعي لجميع البضائع إنه العمل، فمن أجل إنتاج بضاعة لابد أن يتفق فيها أو يدخل فيها مقدار معين من العمل الإجتماعي»(2)، وهذا يعني أن المنتج يجب أن ينتج ليس فقط شيئًا يلبي حاجة إجتماعية، بل ينبغي أن يكون عمله جزءًا من المجموع الكلي للعمل المبذول من قبل المجتمع إذ ينبغي أن يكون عمله خاضعًا لتقسيم العمل القائم داخل مجتمعه، إنه لا شيء بدون شعب العمل وهو بدوره ضروري لتكملتها، وبالتالي فإن النظر إلى البضائع كقيم إنما ننظر إليها بوصفها عملاً إجتماعيًا متجسدًا إذ تمثل مقدار من العمل.

ولكن كيف تقاس كمية العمل؟ يجيبنا ماركس: بالزمن الذي يستغرقه العمل أي بالساعات الأيام...، وفي هذا الصدد يقول ماركس «إن للبضاعة قيمة لأنها تمثل بلورة للعمل الإجتماعي ومقدار قيمتها يتعلق بكمية الجوهر الإجتماعي الأكبر أو الأصغر التي تنطوي عليها، أي أنه يتعلق بالكمية النسبية للعمل الضروري للإنتاجها، وهكذا إن القيّم النسبية للبضائع تحددها كميات أو مقادير العمل المناسبة المبذولة والمتجسدة في كل من هذه البضائع، والكميات المناسبة من البضائع التي تتطلب لإنتاجها المدة نفسها من العمل، متساوية، وأن قيمة بضاعة ما تتناسب وقيمة بضاعة أخرى، مثلما تتناسب كمية العمل المحددة في إحداهما وكمية العمل المحددة في

---

[1]- المرجع نفسه، ص 157.

[2]- كارل ماركس، الأجور والأسعار والأرباح، تر، إلياس شاهين، دار التقدم، سلسلة مؤلفات ماركس وإنجلز، ط1، د. بلد نشر، د ت، ص 32.

الأخرى»(1)، ويقدم لنا ماركس مثال ليوضح لنا أن قيمة البضاعة تحددها كمية العمل الضرورية للإنتاجها في حالة إجتماعية معينة ولدى وجود مستوى إجتماعي وسطي معين لشدة ومهارة العمل المستخدم «فحين إستبدل النول البخاري في إنجلترا النول اليدوي لم يحتج الأمر إلا إلى نصف مدة العمل السابقة لتحويل كمية معينة من العزل إلى بردة من النسيج القطني»(2).

وهكذا يحلل ماركس هذه الظاهرة معتبرًا كمية العمل الضروري إجتماعيًا المتجسدة في البضائع هي التي تحدد قيمتها التبادلية.

وإن كمية العمل الضرورية للإنتاج بضاعة ما تتغير بإستمرار مع تبدل القوة الإنتاجية للعمل المبذول، وكلما إزدادت قوت العمل الإنتاجية، إزداد الإنتاج الرأسمالي، إذ أن العامل لا يبيع عمله بل هو يبيع قدرته على العمل وهذا ما يسميه ماركس قوة العمل ويعتبرها بضاعة تخضع قيمتها لنفس القوانين التي تخضع لها غيرها من البضائع، وبالتالي فقوة العمل هي قدرة العامل على العمل ويتم إستهلاكها من طرف الرأسمالي خلال يوم العمل، وهذا ما سيتطرق إليه ماركس في تحليله لنظرية فائض القيمة وإستغلال الرأسمالي واحتياله على الطبقة العاملة.

فيما يتعلق بالعمل يفرق ماركس بين العمل الفردي الملموس والعمل الإجتماعي المجرد «فالأول هو العمل الذي ينفق في عملية محددة للإنتاج له خصائص معينة يكتسبها عن طريق إعداد تكوين معين تميزه عن غيره من العمل الفردي، أما العمل الإجتماعي وهو ذلك المجهود الواعي المجرد الذي يميز مجهود الإنسان عن المجهود الذي تبذله الكائنات الأخرى»(3).

في الحديث عن العمل المجرد يتعين أن نفرق بين العمل البسيط والعمل المركب، فالأول هو العمل الغير ماهر، أما الثاني هو المدرب والماهر، هذا يعني أننا إذا نظرنا إلى السلع باعتبارها قيمًا إستعمالية، بإعتبارها مفيدة نجدها في مدّة معينة من العمل، وكلما انخفضت الإنتاجية يقل الإنتاج في الوحدة نفسها من الزمن.

إذًا إنشغل ماركس بشكل رئيسي بقيمة قوة العمل مبينًا أن قوة العمل توجد في شكل العامل الحي، الذي يحتاج إلى كمية محددة من وسائل المعيشة لنفسه ولعائلته، ومن هنا فإن وقت العمل اللازم لإنتاج وسائل المعيشة هذه يمثل قيمة قوة العمل اللازم لإنتاج وسائل المعيشة هذه يمثل قيمة قوة العمل، علما أن ما يبيعه العامل ليست عمله مباشرة، بل قوة عمله التي يضعها مؤقتًا تحت تصرف الرأسمالي ومن ثم يتضح «أن قيمة قوة العمل شأنها في ذلك شأن قيمة أية بضاعة تحدد

[1]- المصدر نفسه، ص 37.
[2]- المصدر نفسه، ص 40.
[3]- محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 153.

بكمية العمل الضروري لإنتاجها، وقوى عمل الإنسان قائمة فقط في شخصه الحي، ولكي يتمكن الإنسان من النماء والإبقاء على حياته لابد له من إستهلاك كمية معينة من وسائل العيش وبالإضافة إلى كمية وسائل العيش الضرورية يحتاج العامل إلى كمية أخرى لتربية أولاده، أي جيل العمال المستقبلي الذي سيحل محلهم»(1).

ويقول ماركس في مؤلفه **العمل المأجور ورأس المال** «نحن نعيش اليوم في ظل سيادة الإنتاج الرأسمالي، حيث طبقة تعيش لقاء أجر من أجل مالكي وسائل الإنتاج وعلى أساس هذا الأسلوب في الإنتاج تقوم نفقات إنتاج العامل في مجمل وسائل عيشه»(2)، ولنفترض أنّ وسائل العيش إنما يبلغ ثمنها3 ماركات في اليوم، فإن العامل يتقاضى أجرة 3 ماركات في اليوم ويشغله الرأسمالي 12 ساعة، لكن الرأسمالي يحصل على ثمن وسطي بزيادة 3 ماركات أخرى التي يضعها الرأسمالي في جيبه، وهكذا يحلل لنا ماركس ذلك باعتباره «أن الإقتصاد السياسي الكلاسيكي يؤكد أن البضائع تباع بصورة وسطية أي بأسعار تتناسب وكميات العمل الضرورية التي تنطوي عليها هذه البضائع»(3)، مما يعني أن 6 ماركات قيمة جديدة خلقها عمل 12 ساعة مما يعني أن قيمة عمل العامل مدة 12 ساعة تعادل 6 ماركات وليس 3 ماركات وعلى هذا النحو نكون قد توصلنا إلى إكتشاف قيمة العمل وتكون قيمة 12 ساعة عمل هي 3 ماركات للعامل و6 ماركات للرأسمالي، وهكذا يكون للعمل بالتالي لا قيمة واحدة، ومن هنا يتبين أنما إعتبره الإقتصاديون نفقات إنتاج العمل إنما كان لا نفقات إنتاج العمل، بل نفقات إنتاج العامل الحي نفسه وبالتالي وعلى حد قول ماركس ما يبيعه العامل للرأسمالي ليس عمله إذ يقول: «وما أن يبدأ العامل عمله حتى يكف عمله على أن يكون ملكه ولذا لا يعدو بوسعه أن يبيعه»(4) بمعنى أن العامل يبيع قوة عمله وكذا عمله المقبل مقابل أجر معين.

لكن ماذا يحدث بعد أن يبيع العامل قوة عمله من الرأسمالي، أي بعد أن يضعها تحت تصرفه مقابل أجر متفق عليه؟ الرأسمالي يستفيد حينذاك ببيع ما أنتجه العامل بأضعاف كثيرة متحصلاً على الربح الذي كان مصدر قوة عمل العامل من منطلق تحول قوة العمل إلى سلعة تباع وتشتري وفي هذا الصدد يقول ماركس «إنّ قوة العمل هي في المجتمع الرأسمالي بضاعة كجميع البضائع الأخرى ولكنها مع ذلك بضاعة من نوع خاص»(5).

[1]- كارل ماركس، الأجور والأسعار والأرباح، مصدر سبق ذكره، ص 42.
[2]- كارل ماركس، العمل المأجور ورأس المال، مصدر سبق، ص 9.
[3]- المصدر نفسه، ص 13.
[4]- كارل ماركس، الأجور والأسعار والأرباح، مرجع سبق ذكره، ص 13.
[5]- المصدر نفسه، ص 16.

من هنا يتضح لنا أن سلعة قوة العمل تخلق لدى إستعمالها من قبل الرأسمالي قيمة تفوق إنتاجها، حتى إذا دفع للعامل القيمة الكاملة للإنتاج قوة عمله، وهذا الفرق بين قيمة قوة العمل التبادلية، أي قيمة المواد اللازمة لإنتاج قوة عمل العامل، وبين قيمة السلع التي ينتجها العامل خلال عمله اليومي في معمل الرأسمالي هو مصدر أرباح الرأسمالي والتي أطلق عليها ماركس فائض القيمة والتي إعتبرها المصدر الوحيد لأرباح الطبقة الرأسمالية كلها ويقول ماركس في هذا الصدد «هكذا هو النظام الإقتصادي لكل مجتمعنا الحالي، فإن الطبقة العاملة وحدها هي التي تنتج جميع القيم لأن القيم ليست سوى شكل أخر للعمل... ولكن هذه القيم التي ينتجها العمال لا تخصهم، إنما تخص أصحاب الأعمال والمواد الأولية، والسلفيات المالية التي تتيح لهم شراء قوة عمل الطبقة العاملة»(1).

والتفسير هنا يكمن في واقع أن العامل قد باع ليس عمله، على حدّ تفسير ماركس ولكن قوة عمله، وبمجرد أن يستولي الرأسمالي على هذه السلعة يصير له مطلق الحرية في إستخدامها مثلما أراد كما أوضح ماركس «بمجرد ما يدخل العامل إلى مكان العمل، تصير القيمة الإستعمالية لقوة عمله وكذلك إستعمالها الذي يتمثل في العمل ملكًا للرأسمالي»(2) ومن هنا يتضح أن قوة العمل بضاعة يبيعها مالكه الأجير من الرأسمال لكي يعيش، والعمل ليس جزء من حياته إنما هو بالأحرى تضحية بحياته، وليس بإمكانه ترك الطبقة الرأسمالية، وإلا مات جوعًا وهنا يكمن الإغتراب الذي تحدث عنه ماركس حيث يصبح العمل خارجي عن العامل «العمل خارجي عن العامل أي أنه لا ينتمي إلى وجوده الأساسي وأنه بالتالي لا يؤكد ذاته في العمل، وإنما ينكرهَا، لا يشعر بالإرتياح بل بالتعاسة، لا ينتمي لحرية طاقته البدنية والذهنية وإنما يقتل جسده ويدمر ذهنه ... ومن هنا فإن عمله ليس إختيارا وإنما هو قسر، إنه عمل إجباري»(3) ومن هنا يتضح من تعاريف ماركس أن عملية إغتراب النشاط الإنساني العملي هي من جانبين أولهما العلاقة بين العامل وناتج العمل كموضوع غريب يمارس قوته عليه، ثانيًا علاقة العمل بفعل الإنتاج داخل عملية العمل وهي علاقة العامل بنشاطه هو كنشاط غريب لا ينتمي إليه.

وهكذا وفي ظل النظام الرأسمالي يحرم العامل جزءًا من قيمة عمله، وهذا الجزء هو الزيادة في قيمة ربح صاحب المال ويظل هذا الربح يتكدس فيكون رأس المال الذي يعتبر سرقة متصلة لعرق العاملين، كما أنها أداة سيطرة الرأسمالي على العامل.

---

[1]- كارل ماركس، العمل المأجور ورأس المال، مصدر سبق ذكره، ص 23.

[2]- المصدر نفسه، ص 25.

[3] Jean Yves Clavez, La pensée de Karl Marx, Edition du Seuil, Paris, 1956, p 252.

ويقول ماركس مبرزًا أهداف الرأسمالي «إن للرأسمالي هدفين أولهما إنتاج قيمة إستعمالية لها قيمة تبادلية، وثانيهما إنتاج سلعة تفوق قيمتها المجموع الكلي لقيم ما أستهلك في إنتاجها من السلع ... إنه يريد أن ينتج سلعة لا قيمة إستعمالية وقيمة إلى جانب القيمة الإستعمالية وفائض قيمة علاوة على القيمة»(1).

هكذا فالرأسمالي بشرائه قوة عمل العامل ودفعه قيمتها قد اكتسب كجميع المشترين الآخرين حق إستهلاك البضاعة المشتراة، فدفعه ثمن القيمة اليومية أو الأسبوعية لقوة عمل العامل قد أكسبه حق إستخدام هذه القوة وتشغيلها، وبالتالي فإن ماركس يوضح ذلك بقوله «أن الرأسمالي يعمل دائمًا على أن يستخدم قوة العمل المشتراة بقدر أكبر مما يلزم للإبقاء عليها، وكنتيجة لهذا يتمكن من إنتاج سلعة يعرضها للبيع ويحصل مقابل ذلك على دخل، هو الفرق بين الأجر الذي يشتري به قوة عمل في ظل مستوى حضاري معين والثمن الذي يبيع به ناتج العمل، هذا الفارق يمثل فائض القيمة La plus value الذي يفسر مصدر أرباح الرأسمالي»(2).

بالتالي فنظرية القيمة الفائضة تنطلق من المبدأ التالي: وهو أن الرأسمالي يبيع منتجات معمله بمبالغ تتجاوز تكاليف المنتجات، إذ أن البضاعة (السلعة) لا تشترى لسد حاجة ما بل لكي يمتلك الرأسمالي مقابلها ثروة تزيد عن التي صرفها للإنتاجها.

معادلته: **عملة** ← **بضاعة** ← **عملة** ويحقق الرأسمالي مصلحته هذه «في زيادة وإيطالة عدد ساعات العمل لزيادة حجم الفائض ويطلق ماركس على هذا النوع من الفائض بفائض القيمة المطلقة، كما يلجأ إلى وسائل أخرى يخفض ما يلزم لحفظ قوة العمل 4 أو 5 ساعات بدلا من 6 ساعات مثلاً ومن ثم يزداد فائض القيمة بما يقابل 1 أو 2 ساعة حتى ولو لم تمتد لفترة العمل ويسميها ماركس بفائض القيمة النسبي»(3)، وماركس خلال تحليله لنظرية فائض القيمة فرق بين هذين الشكلين لفائض القيمة حيث قصد بالأول ما يحصل عليه الرأسمالي نتيجة زيادة وقت العمل أما الثاني هو ما يحصل عليه نتيجة نقص العمل الضروري، لهذا يقول ماركس فيما يخص نمط الإنتاج الرأسمالي «فالإنتاج الرأسمالي ليس مجرد، إنتاج للسلع، ولكنه إنتاج شيء أكثر من هذا فهو في أساسه إنتاج لفائض القيمة، والعامل لا ينتج لنفسه، وإنما لرأس المال ... فالعامل لا يعد منتجًا إلا إذا أنتج فائض قيمة للرأسمالي وبذلك يساعد على التوسيع الذاتي لرأس المال»(4).

---

[1]- كارل ماركس، رأس المال، ج1، مصدر سبق ذكره، ص 222.

[2]- عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 397.

[3]- Etenne Balibar, Cinq Études du Matérialisme historique, Op.cit, p 53.

[4]- كارل ماركس، رأس المال، تر، محمد البراوي، المجلد الثالث، دار الهدى للطباعة والنشر، لبنان، د تاريخ، ص 2.

هكذا يحقق الرأسمال الربح وذلك من خلال إيجاده في السوق بضاعة من نوع خاص تملك خاصية إنتاج قيمة إضافية وهذه البضاعة هي اليد العاملة التي تشكل الظروف التاريخية لنشؤ رأس المال، وأن ما يكدسه الرأسمالي في جيوبه هو القيمة الفائضة التي مصدرها العمل الإضافي والمجاني، وفي هذا الصدد يقول ماركس «إنتاج فائض القيمة معناه أن نطيل يوم العمل إلى ما بعد الحد اللازم للعامل كي ينتج خلاله معدلاً لما يملك من قوة العمل، وبعد ذلك يستولي صاحب المال على فائض القيمة هذا، فهو الأساس العام الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي»(1).

إذًا إن فائض القيمة بصفة عامة بشقيه النسبي والمطلق يمثل زيادة في كمية نقود الرأسمالي، وأن العامل يمكن له أن ينتج أكثر مما يستهلك، ولهذا فالرأسمالي يحرمه فائض القيمة وهذا ما نطلق عليه إستغلال Exploitation الذي يتميز به النظام الرأسمالي.

بالتالي فإن القيمة الفائضة تتألف من الفرق بين القيمة التي يستطيع العمل أن يخلقها والقيمة التي يسميها ماركس "قيمة قوة العمل"، والتي على الرأسمالي أن يدفعها إلى العامل لقاء خدماته، إذًا «فالقيمة الفائضة هي الفرق القائم بين قيمة قوة العمل المبذولة في صناعة المنتوج وبين قيمة منتوج العمل»(2)، إذ يعلل ماركس ذلك أن رأس المال الثابت الذي يستخدمه الرأسمالي في عمليات الإنتاج هو بمثابة عمل ميت غير منتج لأنه يزيد فقط من إنتاجية العامل وبالتبعية قدرته على خلق فائض القيمة، وأن الربح برأي ماركس هو فائض القيمة الذي ينتجه رأس المال المتغير أي عن إستغلال العامل والذي يمثل في النهاية الفرق بين ثمن قوة العمل وثمن منتجات العمل أي ساعات العمل غير المدفوعة.

فبعد أن أوضح ماركس في الجزء الأول من مؤلفه رأس المال، أن معدل التبادل بين السلع يتحدد بنسبة ما تتضمنه هذه السلع من عمل، نجده في الجزء الثالث من رأس المال يتناول ظاهرة إختلاف التركيب العضوي(*) لرأس المال، نتيجة للتقدم الفني الذي يستجيب له الرأسمالي عادة عن طريق إحلال الآلات محل العمل الإنساني ليبحث أثرها على القيمة والربح.

---

[1]- المصدر نفسه، ص 5.

[2]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[*]- نقصد به النسبة بين رأس المال الثابت والمتغير.

المبحث الرابع: نقد الرأسمالية وحتمية الثورة وإنهيار النظام الرأسمالي:

1- في نظرية الربح:

تُعتبر نظرية الربح أهم حلقة في التحليل الماركسي حيث تمدنا بالإتجاه نحو التراكم الرأسمالي المتزايد وتناقض الربح المتزايد، وهو الأمر الذي يعجل بإندثار النظام الرأسمالي وإنحلاله.

يعبر ماركس عن قيمة السلعة **(ق)** = مجموع ثلاثة عناصر وهي: رأس المال الثابت **(ث)** والمتغير **(م)** وفائض القيمة **(ف)**، وباللغة الرمزية: ق = ث + م+ ف أي أن قيمة السلعة المنتجة هو حاصل هذه العناصر، ومنه يقدم ماركس تحليله وأثر ذلك على معدل الربح الرأسمالي وبتطبيقه لقوانين الجدلية، يفسر لنا ذلك على النحو التالي:

أولاً: النظرية: ميل معدل الربح للتناقض وظاهرة هجرة رؤوس الأموال:

يبني ماركس نظريته هذه من خلال تصوره لأنواع من المشروعات تختلف في درجة السير على مقتضي الفنون الإنتاجية الحديثة، التي تعكس أثره على حجم فائض القيمة «إذ يستنتج ماركس أن المشاريع الأكثر إستخدامًا لفنون الإنتاج المتقدمة تحقق معدل ربح أقل من غيرها، ومن هنا ماركس يرتب على ذلك أن رؤوس الأموال في هذه المشروعات ستتجه إلى المشاريع الأقل لجوءًا إلى هذه الفنون، حيث يكون فيها معدل الربح أكثر إرتفاعًا وهذا ما يطلق عليه ماركس بهجرة رؤوس الأموال»(1)، بمعنى تتسبب هذه الهجرة في زيادة الإنتاج، وبالتالي خلق فائض يجبر المشروعات إلى رفع أسعارها أو خفضها.

ثانيًا: نقيض النظرية- الربح غير العادي:

«هنا نقصد الربح نتيجة التقدم والذي يتيح، إدخال طرق أقل تكلفة من ذي قبل وإلى خفض القدر من العمل اللازم للحفاظ على قوة العمل، فماركس هنا يقر أن التقدم الفني يعد بالنسبة لهذه المشروعات مصدرًا لأرباح متزايدة»(2).

ثالثا: التأليف والتركيب: تقويض النظام الرأسمالي:

إعتبر ماركس أن إستخدام الآلات والفنون الإنتاجية المتقدمة هي التي تحقق الربح غير العادي، ففي رأيه يؤدي تقدم الآلية machinisme إلى تقويض النظام الرأسمالي من داخله عن طريق خفض الربح بالتدريج، وبالتالي التقليل من دخول الرأسماليين، وهذا التقدم في مفهوم ماركس

[1]- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 402.
[2]- المرجع نفسه، ص 403.

سلاح ذا حدين، فهو بقدر ما يضر بالعمال يلحق الأذى بالرأسماليين بالنظر إلى تناقض معدل الربح لزيادة المستخدم من رأس المال «فبالأخص مع تطور النظام الرأسمالي يتجه الرأسماليون للبحث عن مختلف الوسائل التي تمكنهم من تحقيق الأرباح، وبما أن المنافسة الإقتصادية الحرة تدخل في طبيعة النظام الرأسمالي يتجه أصحاب المشاريع لبيع سلعهم بثمن أقل، وذلك من خلال توسيع إنتاجهم، وهذا يتطلب زيادة في توظيف رؤوس الأموال في مشاريعهم لتخفيض كتلة الإنتاج وأفضل وسيلة لتحقيق هذا التخفيض هو التوسيع في إستخدام الآلات...»(1) مما يعني الإستفادة من حسنات وميزات الإنتاج، وبالتالي هذا الإتجاه لتحقيق الأرباح وتجميع الأموال هو ما أطلق عليه ماركس قانون تراكم رأس المال.

هنا يتضح لنا أن كل الهدف من الإنتاج الرأسمالي هو اِستخراج فائض القيمة من عمل الطبقة الشغيلة، فإن العلاقة بين الرأسمال المتغير (الأجور)، وفائض القيمة (الأرباح) تكتسي أهمية كبيرة، لا يمكن الزيادة في كمية أحد هاتين القيمتين أن يتحقق إلا على حساب الأخرى، وفي نهاية المطاف إن الزيادة أو النقصان من قسم فائض القيمة هي العنصر الأساسي لصراع الطبقات في ظل الرأسمالية، إنه صراع بين الأجور والأرباح، من أجل تقسيم الثروات المنتجة، وما يهم الرأسمالي هو معدل فائض القيمة وهو معدل إستغلال العمل من طرف الرأسمالي إذ «إن معدل الربح يكشف لنا عن مدى الأرباح التي يجنيها المشروع الرأسمالي، إذ يعتبر تحقيق الربح المحرك والهدف النهائي لكل رأسمالي والقوة المحركة للإنتاج الرأسمالي الذي لا ينتج إلا المنتوجات التي تدير الربح»(2).

مما يعني أن الرأسماليين يصنعون رؤوس أموالهم في المشاريع الأكثر ربحًا، وأن رغبتهم في الحصول على أرباح عن طريق إبقاء الأجور منخفضة، وبين رغبتهم في بيع إنتاج الصناعة المتزايد هو في «نظر ماركس أشد التناقضات الملازمة للإنتاج الرأسمالي أهمية، وهو السبب الجذري للإنهيار المتوقع للنظام الرأسمالي، حيث لا تبقي أمامه فرصة للإيجاد أسواق جديدة ويعجز عن التغلب على أزماته»(3).

يتابع ماركس تحليله لتأكيد هذه النتيجة، ببيان أن هذا النظام محكوم عليه بالزوال وذلك يحدث تحت تأثير نوعين من أنواع التطور واللذان يأخذان شكل إتجاهين متقابلين وهما:

[1]- مهدي محفوظ، إتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، مرجع سبق ذكره، ص 257.
[2]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 76.
[3]- المرجع نفسه، ص 77.

2- في قانون التركيز المتزايد لرأس المال:

علما أن نمط الإنتاج الرأسمالي يتطور وفقًا لقوانين، تطور معينة تخص طبيعته الخاصة فتحليل ماركس حول تركز الرأسمال وتمركزه نجده يقصد بتركيز رأس المال «إزدياد حجم رؤوس الأموال الإنتاجية التي يستخدمها المشروع الإنتاجي بإستمرار العمل المستمر والمتواصل، على زيادة كمية الثروة التي تتخذ شكل رأس مال إنتاجي، أما الوسيلة التي يمكن بها زيادة هذا الرأس المال ومن ثم تحقيق التركيز في المشروع الإنتاجي فهو تراكم رأس المال، أو تحويل الرأسمالي لجزء من دخله، وهو مبلغ فائض القيمة الذي يحصل عليه إلى رأس المال الإنتاجي، هذا التراكم يجد شرطه الأول في أن ينجح الرأسمالي في تصريف منتجاته، وفي أن يحول جزءًا من النقود التي كسبها إلى رأس مال، وحتى يمكن لظاهرة فائض القيمة أن توجد وأن تخلق رأس المال، فإنه يجب أن يشتري الرأسمالي السلعة التي تخلق فائض القيمة وهي العمل، وأن الشرط الأساسي لنظام الرأسمالي هو أن يحل العمل المجرد عن الملكية محل الملكية المستندة إلى العمل»(1)، وبالتالي فإن تراكم الثورة من جراء تحويل جزء من فائض القيمة إلى رأس المال، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة تركز هذه الثروة في أيدي الرأسماليين، وتوسيع أساليب، وفنون الإنتاج المميزة.

تحدث ماركس في الجزء الثاني والثالث من رأس المال عن النتيجة الحتمية لحركة رأس المال وتراكمه ويقول: «أن تكرار عمليات الإنتاج لسد حاجات المجتمع المتجددة هو ما يطلق عليه اِسم تكرار الإنتاج أو تجديد La reproduction التي يتحقق على صعيد المجتمع ككل، وإن هذا التكرار الموسع هو طابع الإنتاج الرأسمالي، ففي نهاية عملية الإنتاج لا يملك العامل سوى يده العاملة، في حين أن الرأسمالي يملك رأس المال والقدرة على استخدام عمال بالأجرة، وأن الزيادة التي يتحصل عليها الرأسمالي تستخدم من أجل التراكم أي من أجل توسيع حجم الإنتاج للوصول على وسائل إنتاج إضافية، وهكذا فإن القانون العام للتراكم الرأسمالي، يعني أن الجزء المتغير من رأس المال (قوة العمل) هو الذي ينمو، وينمو معه عدد الرأسماليين، وتزداد البروليتاريا»(2) وبالتالي فهدف الرأسمالي الحصول على أكبر قدر من الربح وذلك من خلال توسيع الإنتاج، وهكذا سيتضخم عدد أفراد الطبقة العاملة وفقًا لما أسماه ماركس بقانون تحول الغالبية إلى عمال أو بقانون تراكم رأس المال، وهذا التضخم من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة والمنافسة على العمل.

[1]- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 407.
[2]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 77.

إذًا إن الأزمات حسب ماركس ظواهر مرافقة لنمط الإنتاج الرأسمالي وهي عنصر من عناصر الدورة الإقتصادية فيه ويقول ماركس في هذا الصدد: «فالأزمات ليست سوى حلول عنيفة مؤقتة للتناقضات القائمة مهمتها إعادة التوازن المفقود، لفترة زمنية قصيرة»(1)، إذ ترافق هذه الأزمات تكاثر عددي للبروليتاريا وينشأ جيش احتياطي للصناعة الذي يتركهم النظام الرأسمالي بإنتظار فترات النهوض من الأزمات لكي تتوفر لهم إمكانية العمل المؤقت، وهكذا يؤدي تراكم رأس المال إلى تجمع الثروات وبالتالي الإستغلال والبطالة، ويتجلى هذا الوضع الخطير الذي تصل إليه شروط حياة الطبقة العاملة في عمليات الإفقار النسبي والمطلق.

3- في قانون الفقر المطلق:

إنتقل ماركس بعد إيضاحه ظاهرتي التركيز المتزايد لرأس المال ومركزيته، إلى تبيان الظاهرة المنبثقة والمترتبة عليهما وهي الفقر المطلق العام، الذي يحل بالعمال فبدلا من أن يترتب على الظاهرتين تحسين حالة الطبقة العاملة، فإنها على العكس فتزيد من بؤسها «ولعل من أهم الأسباب لهذه النتائج تزايد تراكم رأس المال وما يؤدي إليه من زيادة إستخدام الآلات في عملية الإنتاج، مما يعني أن الطبقة العاملة وهي بصدد إنتاج رأس المال المتراكم، فهي في نفس الوقت تنتج الوسائل التي تجعلها غير مرغوب فيها، مما يزيد من حدة الفقر العام وإنخفاض مستوى الأجور المدفوعة»(2) وبالتالي ولكل هذه الأسباب وغيرها يقرر ماركس أنه كلما زادت الثروة الإجتماعية ورأس المال العامل وإنتاجية العمل كلما زاد جيش الصناعة الإحتياطي، وبالتالي زيادة الفقر الرسمي، ويعبر كارل ماركس عن ذلك بقوله: «إن تراكم الثروة في جانب هو إذن وفي نفس الوقت تراكم للبؤس والمعاناة والعبودية والجهل والقسوة، والإنحطاط الذهني في الجانب المقابل»(3).

إلى جانب هذه الأسباب وغيرها تجدر بنا الإشارة إلى فكرة إغتراب العامل في المجتمع الرأسمالي وإستلاب العمل، حيث إعتبر ماركس العمل هو الذي يخرج الإنسان من عزلته إذ يعرف نفسه من خلال عمله، حيث فسر ماركس أنه وفي ظل نظام الملكية الخاصة يصبح العامل سلعة إذ يفقد ذاته ويصبح عمله غريبًا عنه، ولا يمكن القضاء على هذا الإغتراب والسيطرة عليه، إلا بتغيير نظام الملكية الخاصة وتحويل الإقتصاد الرأسمالي إلى الإقتصاد الإشتراكي الذي ينتفي معه إستغلال الطبقة العاملة، كذلك أضفي ماركس على فكرة الإغتراب مضمونًا تاريخيًا وإقتصاديًا حيث

[1]- كارل ماركس، رأس المال، ج3، مصدر سبق ذكره، ص 113.
[2]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 80.
[3]- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 412.

فسره بأنه إغتراب العمل الذي يجبر عليه العمال في المجتمع الرأسمالي، ويؤدي إلى بؤسهم، وإلى هذا المدى لم يؤكد ماركس سوى إغتراب نتاج العامل عن العمل، حيث يحس العامل إلا ونفسه خارج عمله أي عمله إرغامي، فهو ليس إشباعًا لحاجة، بل ليس إلا وسيلة للإشباع حاجات خارجية عنه ويقول ماركس في توضيح إغتراب العمل: «على أساس الإقتصاد السياسي، أوضحنا أن العامل يتحول إلى سلعة بل إلى أشقي أنواع السلع، بل إن شقاءه يتناسب تناسبًا عكسيًا مع قوة وحجم إنتاجه، أي كلما زاد الإنتاج وكلما إنخفضت قيمة العامل، والنتيجة الضرورية للمنافسة هي تركيز رأس المال في أيدي فئة قليلة، ويترتب على ذلك أن ينشأ أخس أنواع الإحتكارات ثم تصنع الفروق بين الرأسمالي ومالك الأرض...، وينقسم المجتمع في النهاية إلى طبقتين الملاك والعمال المحرومين»(1)، وبالتالي فإن هذا التحليل يكشف من خلاله ماركس من أن تناقضات الإقتصاد السياسي والحياة الإقتصادية ليست عرضية بل تنتج بالضرورة من المكون الأساسي الذي تقوم عليه، إغتراب عمل الإنسان والمعبر عنه في الملكية الخاصة، ولا يمكن حل وقهر هذه التناقضات، إلا بقهر الملكية الخاصة وتوحيد نشاطات الإنسان ومنتجاته مع الإنسان، ويقول ماركس في هذا الصدد «ومن العلاقة بين العمل المغترب والملكية الخاصة ينتج كذلك أن تحرر المجتمع من الملكية الخاصة، من العبودية، يجد تعبيرًا عنه في شكل سياسي هو تحرر العمال الذي يحوي التحرر الإنساني الكلي، وهو يحويه لأن كل العبودية البشرية تتضمنها علاقة العامل بالإنتاج»(2).

ومن هذا المنطلق نستخلص خصائص الإستلاب لدى ماركس في النقاط التالية:

1. منتوج العمل يظهر ككائن غريب أو كقوة مستقلة عن العامل المنتج.
2. الإستلاب يكمن في المسألة أن نشاط العامل ليس ملكًا له وبالتالي يفرغه من ماهيته.
3. العمل المستلب يجعل الإنسان غريبًا عن الإنسان.

هكذا «ويفسر لنا ماركس التناقض الأول أي بين الإنتاج والإستهلاك، بإرجاعه إلى فقر جماهير المستهلكين وقصور إستهلاكها بالنسبة إلى ميل الإنتاج الرأسمالي، إلى تنمية القوى الإنتاجية، أما التناقض الثاني يكون بين مختلف فروع الإنتاج، فيفسره ماركس بإفتقار النظام الرأسمالي إلى التناسب والتناسق بين مختلف فروع الإنتاج الداخلية فيه، لذلك يرى ماركس إزاء هذا الحال أن الوضع الطبيعي للإقتصاد الرأسمالي هو الإختلال بقدر ما هو التوازن، وقد يبلغ هذا

[1]- كارل ماركس، المخطوطات الاقصادية- الفلسفة، مصدر سبق ذكره، ص 40.
[2]- المصدر نفسه، ص 47.

الإختلال في فترات معينة حدًا لا سبيل لعلاجه وإعادة التوازن إلا بوقوع الإقتصاد الرأسمالي فريسة لأزمة وكساد، يصفي خلاله ما قد ظهر من خلل في هيكل المنتجات أو الجهاز الإنتاجي»(1).

وبالتالي خلال أزمات فيض الإنتاج الدورية، نجد في آن واحد، إنخفاض المعدل الوسطى للربح وفوضي الإنتاج الرأسمالي، والميل إلى تطوير الإنتاج دون اِعتبار الحدود التي يفرضها نمط التوزيع البرجوازي على إستهلاك الجماهير الكادحة، أن قسمًا متزايدًا من رأسمال يصبح عاجزًا على الحصول على ربح كاف نتيجة إنخفاض معدل الربح، فتتقلص التوظيفات وتنتشر البطالة ويتضافر مع هذا العامل البيع بخسارة لعدد متزايد من البضائع.

«إن أزمة فيض هو في آن واحدٍ نتاج هذه العوامل والوسيلة التي يجوز عليها النظام الرأسمالي ليبطل مفعولها جزئيًا، فالأزمة تؤدي إلى إنخفاض قيمة البضائع وإفلاس منشآت عديدة وتتقلص قيمة الرأسمال الإجمالي: هذا الأمر يسمح بإعادة صعود لمعدل الربح ونشاط التراكم وتسمح البطالة الجماهيرية بزيادة معدل إستغلال اليد العاملة»(2).

وبالتالي فإن الأزمة الإقتصادية تفاقم التناقضات الإجتماعية ويمكنها أن تنفذ إلى أزمة إجتماعية وسياسية منفجرة، إذ إنها تشير إلى أن النظام الرأسمالي أصبح ناضجًا للإستبداله بنظام أكثر فاعلية وإنسانية، والذي يحركه عمل واعٍ من قبل الطبقة الثورية التي خلفها، «ولقد كان ماركس يؤمن بأن إسقاط النظام الرأسمالي وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هما السبيل الوحيد إلى حل القضية الإجتماعية، ولذلك لم يستخدم نظرية قيمة العمل بغية مساندة تبادل العمل أو برامج الإعتماد المالي الإجتماعي، بل ليبرهن على أن دينامكيًا النظام الرأسمالي تدفع بالرأسمالية إلى تدمير نفسها»(3).

ولعل أنه من ملامح النظام الرأسمالي المرعبة في عصر ماركس، ملامح الكساد الدوري والنزوع إلى الإحتكار وتخفيض الأجور، حيث تصدى ماركس مقدمًا تفاسير مستندًا إلى قوانين لجميع هذه الملامح وبالأخص الأحداث ببريطانيا، حيث إنطلقت الثروة من يد أصحاب الإقطاع إلى يد أصحاب الأموال محققين أرباح بإستغلال العمال، «فهذه المؤامرة وغيرها نبه إليها ماركس ونصح الرأسماليين بالإضافة إلى الممارسات التي تمارسها هذه الطبقة من إستغلال، كما عارض تضخم أرباح الرأسماليين الذين يضخمون الإنتاج ورفعه، بشراء آلات جديدة مما يؤدي إلى عجز المشروعات الصغيرة سواء من حيث المنافسة أو الإنتاج الشيء الذي يجعلها خاضعة للكبار، وهذه

[1]- أميرة حلمي مطر، في فلسفة السياسة، مرجع سبق ذكره، ص ص 185- 186.
[2]- أرنست ماندیل، مرجع سبق ذكره، ص 62.
[3]- دونالد سترومبرج، تاريخ الفكر الأوروبي الحديث، مرجع سبق ذكره، ص 452.

الطبقة الصغيرة من أصحاب المشروعات الصغيرة سينضمون إلى طبقة العمال العاطلين، وبذلك ترتفع نسبة الفقراء الذين يحقدون على أصحاب رؤوس الأموال مما يؤدي بهم إلى تنظيم أنفسهم والدفاع عن حقوقهم... وينتهي هذا الصراع الطبقي بقيام ثورة عارمة تخرج فيها الأغلبية الساحقة من الشعب منتصرة، ويدفن النظام الرأسمالي»(1).

4- حتمية الثورة وإنهيار النظام الرأسمالي:

يعتبر ماركس أن هناك إتجاها تاريخيًا تسير فيه الرأسمالية «فقانونها الداخلي هو الذي يسوقها إلى مرحلة التمركز في رؤوس الأموال داخل شركات مغلقة مما يخلق الشروط التي تؤول إلى قلب هذا النظام إلى نقيضه، وليس هذا فحسب، بل ويخلق الشروط الذاتية الأولية لعملية الإنتقال هذه، لأنه يؤدي أيضا إلى تركز العمال في المعامل وإلى انتظام الطبقة العاملة، وإلى اندلاع الثورة الإجتماعية»(2)، مما يعني أن القانون العام للتمركز الرأسمالي يشكل الأساس الإقتصادي لجعل ثورة البروليتاريا ضرورة لا مفر منها، وهكذا فإن ماركس يكشف من خلال الأجزاء الثالثة من رأس المال عملية إنتاج رأس المال وتداوله والسير الإجتماعي لعملية الإنتاج الرأسمالي عن طبيعة هذا النظام القائم على الإستغلال، محللاً أسباب إنهياره من خلال نظريته في الأزمات الإقتصادية، معتقدًا أن جميع التناقضات الملازمة لنمط الإنتاج الرأسمالي تنفجر في أزمات فيض إنتاج حتمية مسجلاً ما يلي فيما يخصها «أن الأزمات تصدر من ذاتية نظام الإنتاج الرأسمالي الذي يميزه التناقض بين الطابع الإجتماعي للإنتاج والطابع الرأسمالي للتملك، هذا التناقض الأساسي ينعكس بدوره في متناقضات أخرى يستند إليها مباشرة حلول الأزمات بالنظام الرأسمالي، ومن هذه التنقضات: التناقض بين الإنتاج والإستهلاك، التناقض بين مختلف فروع الإنتاج، التناقض بين تحسين طرق الإنتاج والأرباح»(3).

إستقطبت إذن مناظرات ماركس وأبحاثه في هذه المواضيع فكرة أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بزوال، وبالتالي الإنتقال إلى النظام الإشتراكي، ويعتمد ماركس لتفسيره لهذا الإنتقال على التحليل الإقتصادي موضحًا تناقضات النظام الرأسمالي، إبتداء من نظرية فائض القيمة الذي يشجع على إستغلال الطبقة العاملة، إلى قانون تراكم رؤوس الأموال وتركزها في أيدي القلة، مما يحول الأغلبية لعمال، مما يسبب مشكلة البطالة، وإنخفاض الأجور ويقول «فإن سوق العمل سيعرف عددًا متزايدًا من العمال العاطلين عن العمل مكونين بذلك على حد قول ماركس "الجيش

---

[1]- محمد كاملة ليلة، النظام السياسي، الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، د ط، القاهرة، 1971، ص 348.

[2]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[3]- عادل أحمد حشيش، كرجع سبق ذكره، ص 412.

الصناعي الاحتياطي"، والذي سيصبح سلاحًا بيد الرأسماليين لفرض أجور منخفضة لا تكاد تكفي لسد ضرورات الحياة، ولكن هذا الإستغلال المستمر للطبقة العاملة سيزيد من تراكم رؤوس الأموال إلى جانب وعي العمال لواقعهم الأليم، فينشأ عندهم ما أطلق عليه ماركس الوعي الطبقي»(1).

هذا الوعي الطبقي سيسمح للعمال بإدراك ما يحققه تفرقهم من مصالح الرأسماليين ويجعلهم يدركون بأن التفتيش عن لقمة العيش من قبلهم يجعلهم لقمة سائغة للإستغلال وهذا الوعي سيجعلهم يدركون أن لا وسيلة لهم للوقوف أمام قوة رأس المال إلا بإتحادهم، إذًا إن فكرة ماركس في هذا المجال تؤول إلى «أن طبقة العمال الذين تجمعوا في مقرات العمل واطلعوا على حالتهم السيئة، وتناقشوا مع بعضهم خلال التجمع، نمى فيهم الوعي والتنظيم وعدم قبولهم مواصلة العيش في ظل هذه الظروف المزرية، فإنهم يقومون بثورة للإطاحة بالحكومات الرأسمالية وتغيير النظام وأساليبه»(2)، بمعنى تنظيم أنفسهم ضمن نقابات ثورية تجعلهم قوة منظمة للعمل، بالتجربة تقود الشعب لينظم نفسه ليفجر الثورة التي تقضي على الرأسمالية، وتقييم سلطة العمال الدكتاتورية حيث «يلغي المجتمع الإشتراكي إستغلال الطبقة العاملة، وتحقيق المجتمع اللاطبقي عن طريق الثورة البروليتاريا، ولما كانت إذن كل مرحلة من مراحل التاريخ تؤدي إلى نقيضها تبعًا للجدل، فإن العمال سرعان ما يثورون على أوضاعهم وينزعون ملكية رؤوس الأموال وأدوات الإنتاج فيجعلونها ملكية جماعية وهكذا تنطوي الرأسمالية على بذور إنحلالها وتؤدي إلى ظهور نقيضها وهو الإشتراكية»(3).

وهذا يعني أن العمال سيكتسبون وفق تنظيمهم حالة إجتماعية تسمح لهم بالتوفيق بين مصالحهم ومصالح المجتمع، وعيًا منهم أن ظروف الملكية الرأسمالية ليست ثابتة بل يمكن تغييرها بعلاقات إنتاج جديدة تلغي المجتمع الطبقي، كما تلغي النظام السياسي القهري، لذلك يتطلب من الطبقة الجديدة، إلغاء نظام الدولة وتتولى مقاليد الحكم «فحين تقوم البروليتاريا بالثورة وتستولي على السلطة السياسية، فإنها ستحول كل الملكيات إلى ملكية الدولة ولصالح الجميع، ذلك لأن الحركة العمالية تمثل في الحقيقة غالبية الشعب، وتكون بذلك على خلاف كل الحركات والأنظمة السابقة، التي لم تمثل إلا أقلية وتحكم لصالح هذه الأقلية، أما الحركة العمالية وسلطتها الدكتاتورية فهي حركة تاريخية وشعبية تحكم لصالح الأغلبية، وستكون هذه السلطة ممثلة للشعب كله، ولأول مرة في التاريخ»(4)، وبالتالي ما تستهدفه هذه الحركة، إمتلاك وسائل الإنتاج والحلول محل

[1]- مهدي محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 259.
[2]- نور دين حاروش، مرجع سبق ذكره، ص 112.
[3]- أميرة حلمي مطر، مرجع سبق ذكره، ص 140.
[4]- مهدي محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 260.

المستغلين لغاية إلغاء ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج ووضعها في يد المجتمع، وتسمي هذه الفترة بدكتاتورية البروليتاريا تحافظ فيها على حيوية الثورة وتؤكد مكاسبها، وتصفي بقايا النظام البرجوازية «ولكن هذه الثورة البروليتارية وسلطتها، لن تكون إلا مرحلة إنتقالية ضرورية لإنتزاع السلطة نهائيا من البرجوازية، وحين يتم ذلك ستنتهي مرحلة سلطة دكتاتورية البروليتاريا إلى مرحلة متقدمة وهي مرحلة الإشتراكية، حيث تزول التناقضات، فإن الدولة تفقد مبرر وجودها، أي كل سلطة مهيمنة لطبقة على طبقة أخرى»(1).

بالتالي فماركس بدعوته لتحقيق الإشراف الجماعي على العملية الإنتاجية، رفض فكرة التدرج بالإشراف الجماعي، وآمن بأن الصراع بين الطبقات يتصف بالعنف، ولذلك فإن نهاية الصراع ستكون عنيفة لأن الحل النهائي يتم حين تصل التناقضات إلى منتهاها، حيث تصبح نفوذ رأس المال عالمية، فإن الحركة العمالية عليها أن تكون نفسها ضمن نفس الإطار العالمي لتتمكن من الوقوف أمام رأس المال وعلى هذا الأساس «فإن ماركس حول تنظيمه العالمي إلى أول منظمة عالمية دولية، ولهذا حينما آمن بالعنف لأنه اِعتقد أن أهم سلاح سيكون أمام رأس المال هو سلاح القومية الذي يستعمل كوسيلة لمنع إتحاد عمال العالم في منظمة عالمية لذلك جاءت عبارته الأخيرة من بيان الحزب الشيوعي يا عمال العالم إتحدو»(2)، ومن هنا يتضح لنا أن المجتمع الشيوعي ليس قوميًا، كون أن القومية طابع إيديولوجي، للنظام البورجوازي وماركس تصور طبقة كلية التي يكمن فيها خلاص الإنسانية وهو عالمي أو أممي، والذي تحققه البروليتاريا العالمية وتحقق معها التاريخ الكلي بتوفر الشروط «فبغير الشروط الموضوعية لقيام الثورة لا يمكن أن تقوم ومع ذلك يشترط توفر الوعي الطبقي والقيادة والتوعية لنجاح الثوارت البروليتارية»(3).

بذلك يخلص ماركس إلى أن القانون الإقتصادي لحركة المجتمع الحديث هو الأساس المادي الرئيسي لمجيء الإشتراكية، أما العامل المادي لهذا التحول، إنما هو البروليتاريا التي تخلقها الرأسمالية، وأن النضال البروليتاري ضد البرجوازية يصبح نضالاً سياسيًا يرمى إلى إستيلاء البروليتاريا على الحكم السياسي، ولابد لعملية جعل الإنتاج إجتماعيا من أن تجعل وسائل الإنتاج ملكية مشاعية ويقول ماركس في البيان الشيوعي: «النقطة الأولى لنضال العمال جعل البروليتاريا

[1]- المرجع نفسه، ص 260.
[2]- المرجع نفسه، ص 261.
[3]- أميرة حلمي مطر، مرجع سبق ذكره، ص 176.

طبقة مهيمنة، حيث تستفيد من مركزها السياسي لنزع الملكية ورأس المال شيئًا فشيئًا من البرجوازية وجعلها في يد الدولة»(1).

إذًا يتضح لنا أن النظام الرأسمالي لا يخلوا من التناقضات التي تؤدي به إلى الزوال وإحلال نظام الإشتراكي «الذي يعمل في سبيل تذويب الفوارق بين الطبقات وتنظيم الإقتصاد القومي وفقًا لخطة موضوعية لمصلحة الشعب، فخصائص هذا النظام تدل على ذلك وهي ملكية وسائل الإنتاج ملكية جماعية، إدارة هذه الوسائل وإستخدامها ديمقراطيًا، توجيه الإنتاج توجيهًا يتفق وحاجات الجماعة، توزيع الناتج القومي على الجميع بمراعاة تطلبات العدالة الإجتماعية»(2)، ففي هذا المجتمع يحل النظام والوئام محل الخصام، والإخاء محل الإستغلال، هنا يحقق المجتمع المبدأ القائل في "كل حسب مؤهلاته وقدراته" إلى "كل حسب حاجاته" ويتم التقدم على أساس من العدل والكفاية.

هكذا بين ماركس وزميله إنجلز بإنهيار النظام الرأسمالي لسببين: أولهما التناقضات الكامنة في هذا النظام، وثانيهما النمو المستمر للطبقة العاملة المرافق لتطور الصناعة ونموها، هذا النمو الذي لا يقتصر على الناحية العددية فحسب بل يتناول التنظيم السياسي والقوة التاريخية لهذه الطبقة أيضا، وبالتالي فالمجتمع الرأسمالي على حد قول ماركس يخلق عوامل هدمه بنفسه، ولا يمكن للبروليتاريا أن تخوض بنجاح نضالها التحرري إلا إذا إتحدت وتنظمت بصورة تؤكد التضامن الطبقي والوحدة على صعيد كل المأجورين، لذا فإن النضال ضد كل أشكال التمييز والإستغلال الذي تتعرض له الشغيلة ليس واجبًا إنسانيًا وسياسيًا أوليًا فحسب، بل يتوافق كذلك مع المصلحة الطبقية لجميع الشغيلة ومن المهام الأساسية للحركة العمالية.

[1] - Karl Marx, Friedrich Engels, Le manifeste du parti communiste, Edition du groupe, Epooks, 1848, p 60.

[2]- صلاح الدين نامق، مرجع سبق ذكره، ص 117.

الفصل الثالث:

واقع نظرية الصراع الطبقي.

تمهيد:

ليس الفيلسوف أفضل من يكتب عن أوضاعه الإجتماعية والسياسية، مثلما أن الفنان ليس خير من يرسم صورتها، فكل فيلسوف موقفه الخاص الذي تتلون به أحكامه على الفلسفات الأخرى، لكن مع ذلك فإن أفكاره السياسية وحتى الإجتماعية والإقتصادية تجربة فكرية شيقة تحتشد باللمحات الذكية والملاحظات العميقة والقدرة على كشف الروابط والعلاقات التي يعجز عن إدراكها الذهن العادي وهذا حال كارل ماركس K. Marx الذي إنشغل بقضايا عصره وبأزماته حيث إنغمس فيها فكرًا وسلوكًا، وتعرف إليها عن قرب، حيث قدم لنا أفكار ورؤى وتصورات خالدة وراسخة كرسوخ أسس البناء الشامخ، والبناء يمكن ترميمه وتجديده بتجديد الحياة، وحسب مواصفات كل عصر وهذا ما ذهب إليه نقاده، لكن تبقي الأسس ثابتة لا تحتاج إلى تجديد، وإنه لمن العدل أن نعترف أن حقيقة هذا الفيلسوف لا تنال إلا تدريجًا بتعاون الجهود، ومن العدل أيضا أن نحمد ليس فقط للمفكرين الذين يشاطرهم الرأي في إحيائه بل كذلك للذين عارضوه، علما أنه حين يتعلق الأمر بفلاسفة كبار فإنه يكفينا أن نعرف ما هي أهدافهم لكي نرفضهم أو نؤيدهم كلية ونحكم عليهم إنطلاقًا من الوسائل التي يستخدمونها للوصول لتبرير أفكارهم، فغالبًا فإن الأفكار السياسية والإقتصادية وغيرها ليست صحيحة كلية إلا بالنسبة للذين أسسوها، فالمفكرين والفلاسفة اللاحقون لا يرون فيها إلا جملة من الأخطاء، لذلك يعارضون أفكاره في نقاط الضعف سواء بالإيجاب أو بالسلب والتي تبقي محاولة جليلة من نقادها، وبالتالي فإن ما سعي إليه هذا المبحث هو مناشدة المهتمين بآراء ماركس ومناقشتها بعقل متفتح يناسب عقله، ولسنا بحاجة لتأكيد على أن الانتقاد الموجه له نقد ثانوي مقارنة بمجمل التراث الفكري الذي خلفه.

إذًا فيما تكمن الإنتقادات الموجهة لنظرية كارل ماركس في الصراع الطبقي؟ والتي تعد بحق أشده محطات النقد لإبراز مساوئها؟

المبحث الأول: الإنتقادات الموجهة لفكر ماركس:

إذا كانت أفكار ماركس الفلسفية والإقتصادية قد اِشتملت على بعض الجوانب الإيجابية التي أدخلت ثورة ضخمة في المفاهيم الإقتصادية والإجتماعية السائدة فإن هذا لا يعني أن النظرية الماركسية لا تحتوي على نقاط ضعف تحد من فعالية الأفكار الجوهرية وتطبعها بالنسبي، كما لابد لنا أن ندرك أن فكر ماركس هو فلسفة عملية، تعرف من أجل أن تطبق، وبالتالي فإن ماركسية ماركس ليست على الإطلاق فلسفة دوغمائية لا تفسح المجال للنقد، ولعل من أهم الإنتقادات والتشويهات وأكثرها إنتشارًا والتي تعرض لها ومازال يتعرض لها فكر ماركس هو القول «بأنه

ينادي بالحتمية الإقتصادية، وهذا وفق ما يقوله **بير Samuel H. Beer**، مما يعني أن أسلوب ماركس المادي التاريخي يختزل على الوجود الإجتماعي في قوانين جامدة، لكن بالرجوع إلى أعمال ماركس يدحض هذا القول مما ينسبه له بير، فماركس لم يرى أن التاريخ يسير وفق خط حتمي مستقيم يرسمه نمط الإنتاج وتتحكم فيه القوى الإقتصادية وحدها، لقد إعترض بشدة على إختزال تحليله إلى معادلات تجريدية جامدة، فماركس لم يقل بالميكانيكة»(1) وبأن القوى الإقتصادية وحدها هي التي تتحكم في مسيرة التاريخ بل كان يصور المراحل التي مر بها المجتمع حسب قراءته، كما كان يؤمن بأن العوامل الأخرى لها تأثيرها، وقال بأن التقدم أمر لابد من العمل والنضال من أجل تحقيقه، فالتقدم بالنسبة له يعتمد على نمو معرفة الإنسان بأساليب وطرق إنتاج الأشياء.

إن تفسير ماركس للتاريخ تعرض أكثر من أي من نظرياته إلى سوء فهم، وتشويه، إذ إعتبر بأنه يمثل نظرية كاملة لمسيرة التاريخ الإنساني، وفق نهج مرسوم سلفًا، ونُسب إليه بأن العنصر الإقتصادي هو الذي يقرر تلك المسيرة، بيد أن ماركس لم يقل في الواقع عن التاريخ ككل شيئًا أكثر من أنه يتبع مسار سيطرة الإنسان على البيئة الخارجية وبالتالي «فإن فلسفة التاريخ التي أتى بها ماركس هي فلسفة جديدة كلية لا تعتبر أن التاريخ مجرد تراكم أحداث وأنها تنظر إلى التاريخ على أنه من صنع الإنسان نفسه»(2).

إلى جانب هذا الانتقاد فهناك عدة زوايا تم النقد منها سواء كان المنضار سلبيًا أو إيجابيًا ولعل من أبرزها ما يلي:

وإذا كان لنا أن نستعرض بعض آراء الماركسيين الذين وقفوا وقفة موضوعية إزاء الفكر الماركسي «فلعل أفضلهم العالم الألماني "**برنشتين**" **Bernstein** الذي أمن بماركس وعاصره ولكنه حين وجده يختلف ويذهب بعيدًا بفكرة سيادة العامل الإقتصادي وتحكمه في التطور الإجتماعي وإنكاره العوامل الأخرى في عمليات الحياة، فيما يعتبر تحيزًا غير موضوعي لعدم الإعتراف بواقع اجتماعي يفرض نفسه بغض النظر على الآراء الشخصية فعارضه "برنشتين" بشدة وتصدى للرد عليه وتفنيد رأيه في هذا الشأن»(3)، هذا يعني أن برنشتين لم يستند في تحليله للتطور الإجتماعي إلى عامل واحد لتفسيره، كما ذهب إلى ذالك ماركس حيث أرجع هذا الأخير الصراع الإجتماعي للعامل الإقتصادي فقط وهو ليس بكافٍ لتحديد تطور المجتمعات وصراعتها، وإلى جانب هذا

[1]- مازن الحسبني، كارل ماركس والديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[2]- المرجع نفسه، ص 30.
[3]- عبد الرحمن خليفة، إيديولوجية الصراع السياسي دراسة في نظرية القوة، مرجع سبق ذكره، ص 325.

الرأي هناك كذلك كلاً من **كواتسكي K. Kautsky ولورنز فون شتين L.V. Stein** اللذين أخذا على ماركس إهماله للناحية الأخلاقية، وقد استبعدوا جميعًا أن يقوم العمال بالثورة على حكومة تراعي مصالحهم بإصدارها التشريعات اللازمة لعلاج المساوئ الإجتماعية «ثم إنهم ذهبوا كذلك إلى أن الوسيلة الوحيدة لسيطرة البروليتاريا على شؤون الدولة في تثقيف وتعليم الطبقة العمالية نفسها حتى تكون قادرة على التصرف السليم في الإنطلاق نحو الأهداف التي حددها ماركس»(1) إلى جانبهم **كارل مانهايم Karl Mannheim**(*) الذي وجه سهام النقد ورفضه بعض أحكام الماركسية حيث ذهب إلى القول «أن التغيير الإجتماعي الذي عاصرته الماركسية هو العلة الخلفية المباشرة التي أدت إلى التركيز على "الأساس السفلي" في دراسة التغيير الإجتماعي الكامل في بنية المجتمعات»(2) هذا يعني أن "مانهايم" يرجع إلى ماركس كونه قد إنشغل فقط بالعامل الإقتصادي في البناء الإجتماعي وتغافل عن سائر الوظائف والأدوار التي تقوم بها سائر الأنساق الإجتماعية الأخرى، كوظيفة النسق السياسي حيث يجعل ماركس من الإقتصاد حجر الأساس في بناء المجتمع الصناعي.

ويرد "مانهايم" على ما ذهب إليه ماركس «بتأكيد على وجود عناصر أخرى جوهرية تعمل على تحديد مسار المجتمعات وتشكيل أساسها وبرامجها ونظمها، والتي قد تؤدي إلى تغيير واضح على سمات ثقافة المجتمع، وإلى تحويل في شتى أنساقه ونظمه»(3).

هذا يعني أنه إلى جانب العامل الإقتصادي هناك عوامل أخرى تشكل المجتمع وتغيره ولعل من أبرز هذه العوامل العامل الحضاري والثقافي وغيرها.

إلى جانب هذه الإنتقادات نجد إنتقادات وجهها علماء **الصفوة**(*) الكلاسيكيين لكارل ماركس ونظرياته، ولكن لا نستطيع أن نفهم طابع تفكير هؤلاء إلاّ إذا أخذنا في إعتبارنا التأثير الذي أحدثته الماركسية عليهم، فالملاحظ أن هؤلاء العلماء وعلى الأخص **باريتو V. Pareto وموسكا Mosca** قد وجها جل إهتمامهم لتفنيد الماركسية، ثم إقامة علم سياسي متحرر من القيمة ولقد حاول علماء الصفوة اللاحقون أمثال برنهايم ورايت ميلز، التوفيق بين بعض الأفكار الماركسية التي ذهب إليها علماء الصفوة الكلاسيكيين ولعل أن النقد الأساسي الذي وجه للماركسية

---

[1]- المرجع نفسه، ص 326.

[*]- كارل مانهايم: karl Mannheim، عالم الإجتماع الألماني الماركسي الذي لم يكن ماركسيًا مخلصًا، وأحد العلماء الأوائل الإيديولوجيا.

[2]- المرجع نفسه، ص 326.

[3]- المرجع نفسه، ص 327.

[*]- الصفوة: L'élite مصطلح استخدم في القرن 17 لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، تم في القرن 19 وفي الثلاثينات القرن العشرين في بريطانيا وأمريكا إذ يشير المصطلح إلى الأقلية المتمنرة Minorité كإشارة إلى الجماعات الاجتماعية العليا ومن روادها "موسكا- ميلز- باريتو...".

هو أنها لا تصلح أن تكون علمًا لأنها لا تعدو أن تكون إيديولوجية، ولعل أفضل مثال لهذا النقد نجده عند باريتو الذي بذل جهودًا مستميتة لكي يكشف عن زيف التحليل الماركسي، ولعل ذلك هو السبب الذي دفع بباريتوا إلى إقامة نسق فكري يواجه الماركسية في كل جوانبها وعلى الأخص الإقتصادية والسياسية منها وبذلك يتمكن من إضعاف مكانة الماركسية كعلم لتصبح مجرد إيديولوجية وهمية ولعل من أفكاره ما يلي:

لقد قرر باريتو صراحة في كتابه "**Socialist System**" أن ماركس على حق وأن الصراع الطبقي كان عبر التاريخ حقيقة جوهرية، ويخطئ ماركس من وجهة نظره في نقطتين فقط:

«**الأولى**: إعتقاده– أي ماركس– بأن الصراع الطبقي يحكمه المتغير الإقتصادي ولا غير– أي ذلك الصراع الناجم عن إمتلاك وسائل الإنتاج في حين أن الإستحواذ على الدولة أو القوة العسكرية قد يكون أيضًا أساسًا للصراع بين الصفوة والجماهير، و**الثانية**: يخطئ ماركس إذ يعتقد أن الصراع الطبقي في العصر الحديث يختلف جوهريًا عن ذلك الصراع الطبقي الذي حدث عبر العصور الخالية، إذ يعتقد أن الصراع سينتهي بالنصر النهائي للبروليتاريا»(1)، هذا يعني أن باريتو يرجع نهاية الصراع بين البروليتاريا والبورجوازية إلى من يتحدثون بإسم البروليتاريا وهم القلة (النخبة) «ومن المعلوم أن النسق الذي قدمه لنا باريتو في كتابه "**العقل والمجتمع**" هو النسق البارز والهام من بين جميع أنساق الصفويين الكلاسيكيين، مما جعل الكثير من العقليين المتأخرين يعتبرونه الرد العملاق على ماركس»(2)، حيث تظهر مهاجمته للماركسية على أسس أكثر صلابة، حيث يذهب إلى القول أن الماركسية لم تُقم تفرقة بين ما هو واقعي وما هو قيمي وأن النظرية العلمية متفقًا في ذلك مع ماركس، يجب أن تقود إلى عمل تطبيقي (بمعنى أن تؤدي إلى نتائج ملموسة في الواقع العيني)، «غير أن باريتو هنا قد عالج العلاقة بين النظرية والتطبيق على نحو يختلف أشد الإختلاف عن معالجة ماركس وطروحاته، مما دفع باريتو إلى القول أن الجانب العلمي– أو دقة التنظير للماركسية لم تكن ملائمًا لكي تكتسب مزيدًا من الأتباع فالماركسية على حد قوله يجب أن تفهم بوصفها تبريرًا وإنعكاسًا ملائمًا للوقت الذي ظهرت فيه وأنها– شأن أي معتقد – ما هي إلا تعبير عن غرائز إنسانية عامة»(3)، من هنا يتضح لنا الهجوم العنيف الذي تعرضت له الماركسية بإنتزاع طابع العلم منها، حيث ألقي باريتو الضوء على ذلك ذاكرًا أن تحليل ماركس لا يعد أن يكون هراء، حيث ينفي باريتو صفة العلمية عن كل ما

[1]- إسماعيل علي سعد، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع، د ط، د. دار النشر، الإسكندرية، 2005، ص 234.
[2]- المرجع نفسه، ص 234.
[3]- بوتمور، الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماعي السياسي، تر، محمد الجوهري وآخرون، ط1، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1972، ص 20.

ذهب إليه ماركس، وإذا كان باريتو يسلم بوجود وظهور ما يمكن أن نطلق عليه "بالصراع الطبقي" فإنه يفعل ذلك لينتهي إلى أن أي صراع، إنما يدار لحساب صفوة معينة تريد الحلول مكان صفوة أخرى «وبالتالي فالصراع الطبقي يختلف في تصور باريتو وماركس، إذ لا يسلم باريتو بأن العوامل الحاسمة في الصراع الطبقي تنحصر ببساطة في قوانين الإقتصاد، وإنما هي أكثر تعقيدًا من ذلك»(1) وهذا يعني حسب ما طرحه باريتو أن في كل مجتمع هناك بالضرورة أقلية تحكم بقية قطاعات المجتمع، وهذه القلة التي هي أساسًا الصفوة الحاكمة تؤثر على المجتمع وعلى القرارات السياسية.

وإلى جانب باريتو نجد "موسكا" أحد نقاد الفكر الماركسي حيث قدم نظرته للصفوة وإقامة علم جديد للسياسة إلى جانب باريتو، اللذان وجدا نفسهما في موقف معارض للإشتراكية وعلى الأخص نظرية ماركس الإجتماعية التي أسهمت في تطور الحركة العمالية تلك الحركة التي مثلت حينئذٍ نشاطًا فكريًا ناضجًا إلى أبعد حد، وفي حقيقة الأمر الماركسية كانت العدو اللدود لهما ولقد كتب موسكا يقول «يمكننا محاصرة الإشتراكية في عالمنا الذي نعيش فيه، إذا ما تمكن علم سياسي واقعي أن يزيل الأفكار الميتافيزيقية التي تسود الدراسات الإجتماعية في الوقت الحاضر»(2) ويقوم هذا العلم الواقعي الذي روج له كل من باريتو وفيير وميشلز على دحض نظرية ماركس في الطبقات، وسنلخصها في النقطتين التاليتين:

«**الأولى**: إثبات أن التصور الماركسي للطبقة الحاكمة خاطئ في أساسه والإستشهاد بفكرة الدورة الدائمة للصفوة.

ثانيا: البرهنة على أن وجود مجتمع لا طبقي أمر مستحيل طالما أن هناك في كل مجتمع قلة حاكمة»(3) هذا يعني أن الصفويين رفضوا تنبؤ ماركس عن المستقبل اللاطبقي لعدم إمكانية تجنب البناء التدريجي في المجتمع، كما نجد رفضهم لفكرة التفسير الإقتصادي للتاريخ كونه تفسير يستند إلى عامل أو سبب واحد، لا ينهض بذاته لتفسير التعقد الذي تنطوي عليه التغيرات التاريخية ولقد تبني موسكا وباريتو هذا الإنتقاد.

«كما علق **ميزيل Meisel** بحق، بأن الصفوة كانت في الأصل فكرة من أفكار الطبقة الوسطى طبقًا للنظرية الماركسية فالبروليتاريا ستكون الطبقة النهائية التي ستشير إلى ظهور

[1]- إسماعيل علي سعد، مرجع سبق ذكره، ص 234.
[2]- بوتمور، مرجع سبق ذكره، ص 14.
[3]- المرجع نفسه، ص 14.

المجتمع اللاطبقي، ذلك أن تاريخ كل المجتمعات ماضيها ومستقبلها هو تاريخ طبقاتها الحاكمة سوف يكون هناك دائمًا طبقة حاكمة وسيكون بالتالي الإستغلال»(1).

فحسب رأي ميزيل هذا هي وجهة النظر المعارضة للإشتراكية والمناهضة للماركسية على وجه التحديد وهي وجهة نظر تقوم على نظرة الصفوة التي تأسست دعائمها خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، والتي تقوم على فكرة الطبقة الحاكمة التي تستند في حكمها إلى القوة الإقتصادية والعسكرية، بمعنى آخر تلك الطبقة التي تحكم وتكون سيدة المجتمع إستنادًا لكونها تتميز عن غيرها بخواص فريدة يتميز بها أعضائها.

1- في نقد نظرية الصراع والثورة:

من المعلوم أن ماركس يصبو من خلال نظريته في الصراع الطبقي كما أسلفنا بالذكر إلى التوزيع العادل لوسائل الإنتاج لكل أفراد المجتمع، وأكد على أن التمييز الإقتصادي والسلطوي هذا يؤثر على التنظيم الإجتماعي، وأن نظريته المادية التاريخية، إنتقلت في شرح وتفسير تاريخ الإنسانية بإرجاعه إلى مجرد صراع طبقي، فالخطأ الذي وقعت فيه كونها جعلت من الحقيقة الجزئية مفهومًا كليًا يحيط بكل شيء، فالإنقسام الطبقي ليس هو الإنقسام الوحيد الذي يدور حوله الصراع في المجتمع وهذا ما سنعرفه من خلال الإنتقادات الموجهة لهذه الفكرة، رغم أن المادية التاريخية وضعت يدها على عامل رئيسي في التطور التاريخي كان مهملاً وهو عامل الصراع الطبقي «إلا أنها بمبالغتها في التركيز على هذا العامل بدت وكأنها نظرة تجريدية، وبدت نظرة جزئية تركز على عامل واحد وتهمل دون سواه، وتنطبق على تركيب إجتماعي خاص ومرحلة زمنية خاصة به، وتحاول من خلالها أن تعمم تحليلها على جميع المجتمعات وكافة الأزمنة وأعطت لنفسها حتى التنبؤ للمستقبل»(2) بمعنى أن نظرية الصراع الطبقي يجب أن تراعي التكوين الطبقي الخاص لكل مجتمع، بمعنى أن تأخذه بعين الإعتبار كما لابد أن نضع الصراع الطبقي في مكانه من أنواع الصراع الأخرى التي يواجهها المجتمع، ولعل أن ما حدث من تطور في أحوال العمال الإجتماعية والمهنية في أزمنتنا المعاصرة والتي حققت تخفيض حدة التوترات التي سيطرت على العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، والتي حقق فيها العمال عن طريق التشريع كل ما كان ماركس يصبو إلى تحقيقه عن طريق الصراع والثورة، وكذلك لا يغيب عنا أن المجتمع لا يمكن أن يخلو من الصراعات، إلاّ أنها حالات هادئة محتملة في أغلبها لا تتحول إلى عنف فسرعان ما يحتويها ويتعامل معها النظام القائم في المجتمع حيث تصبح عامل تطور وبناء

[1]- المرجع نفسه، ص 10.
[2]- إلياس، فرح، مرجع سبق ذكره، ص 300.

و«بالتالي فإنه لم يكن بالضرورة حدوث مثل هذه التوترات بل كان هناك البديل للصراع الطبقي وقد تمثل في أفكار أخرى لا تمت إلى الماركسية بصلة مثلا: التكامل والتكامل الإجتماعي والتعاون والمشاركة الوجدانية والإحساس العميق بالقومية»(1) إلا أن ما ذهب إليه ماركس بمناداته بالصراع كان في سبيل حل التناقضات التي كان يزخر بها المجتمع آنذاك ووجد في الصراع الحل النهائي لتغيره وتطويره.

وبهذا يبدو أن سبيل المنتقدين لفكرة الصراع عند ماركس لن ينقطع طالما أن هناك مفكرون وفلاسفة يعيشون بفكرة وضع حد للصراع، ويعايشون منطق الحياة بفكر سليم غير منحاز ولاسيما ما نجده عند رجال الفكر الإجتماعي، الذين لم ينفكوا يومًا عن معالجة ومحاولة حل مشكلات مجتمعاتهم ولكن بشكل مختلف لما ذهب إليه ماركس وما إرتضاه، وقد أثرت أن نتطرق لوجهات نظرهم الكلية في هذا الصدد وهي كالتالي:

* نجد وجهة النظر التي ذهب إليها عالم الاجتماع "**فاندن برج**" لمعارضة ماركس فيما يخص منادته بالصراع ومعطياته، حيث هدف هذا العالم إلى إسقاط الفكر الصراعي لديه وتتلخص وجهة نظره في النقاط التالية:

1- «كان فكر ماركس عن الصراع مركز على المجتمعات الإنسانية بصورة عامة، مهملاً للصراعات الإجتماعية التي تحدث بين الأنساق والنظم الإجتماعية، ومن غير المعقول أن ننظر إلى المجتمع بأنه متصارع من خلال طبقتين»(2) هذا يعني أن "فاندن برج" يرفض فكرة صراع الطبقات بسبب مصالحها الإقتصادية إذ أن الواقع المعاش يقر أن هناك مصالح أخرى للصراع منها ما يمكن ذكره كالإنسانية، الذاتية، العقائدية، كما أن الإنقسام الطبقي ليس هو الإنقسام الوحيد الذي يدور حوله الصراع الطبقي، وماركس قسم المجتمع إلى قسمين وهذا منافي للواقع، و«يقر "فاندن برج" أنه من الأجدر بماركس إستخدام عملية بنائية أوسع أفقًا، وأكثر فعالية من الديالكتيكية في تفسيرات التغير الإجتماعي»(3).

ونأتي الآن إلى مفكر أخر ساهم بقدر كبير في الدراسات الإجتماعية والسياسية وهو "**توماس بوتومور**"(*) «حيث قدم إسهامًا حقيقيًا في فهم البناء السياسي لبلدان العالم الثالث من خلال تحليل الدور الذي تلعبه الصفوة في تحديث هذه البلدان وتنميتها ويقوم هذا التحليل على

---

[1]- عبد الرحمان خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 340.

[2]- المرجع نفسه، ص 343.

[3]- المرجع نفسه، ص 345.

[*]- توماس بوتومور: كتب في علم الاجتماع السياسي محاولاً الوصول إلى أعمق المشكلة الاجتماعية، استمر بآرائه التقدمية التي سبقت عصره (مفكر تقدمي).

تبني وجهة نظر تقدمية تكشف عن وعي عميق بالواقع الإقتصادي والسياسي والإجتماعي الذي تعيشه هذه البلدان»(1)، إلى جانب هذه المساهمة وجه بوتومور نقدًا لاذعًا لماركس ولعل هذه النقاط أهمها وبالأخص ما يتصل بفكرة الصراع الطبقي لديه فيما يلي:

1- «إن الشعور الطبقي الذي إستخدمه ماركس في فكرة الصراع كان مفهومًا واسعًا وشاملاً، فكان من الأجدر أن يحدد أبعاد هذا المفهوم تحديدًا علميًا وموضوعيًا.

2- تعامل فكر ماركس الصراعي فقط مع الفكر الطبقي المتعلق بالطبقة العاملة وأهمل الأفكار غير الطبقية، أي دراسته كانت عامة وبعيدة عن البرهنة العلمية مما يعني أن أفكاره حول الطبقات محصورة ولا يمكن تعميمها على الصراعات الإجتماعية.

3- أكد ماركس على نواة الصراع الإجتماعي الطبقي القائمة دائمًا على المصالح الطبقية وليس أكثر»(2). إذ يشير بوتومور على أن الفكر الماركسي لا يمكن أن يعمم في فكرة أن الصراعات الطبقية قائمة على أساس المصالح الطبقية، فقد تكون هناك مصالح غير طبقية لم يتطرق ماركس إليها، كما أن فكرته حول الصراع الطبقي لا يمكن تعميمها خارج إطار الصراع الطبقي ولا يمكن أن نطبق صراعه هذا على باقي أنواع الصراعات الإجتماعية.

- «ركز ماركس على مصدرين للصراع الإجتماعي: هما المصدر السياسي والمصدر الإقتصادي وأهمل العوامل الأخرى»(3)، فماركس بتركيزه على المصدر السياسي والإقتصادي برأي بوتومور، أغفل العوامل الأخرى كالحضارة والدين، علمًا أن البناء الإجتماعي لا يتكون فقط من الأنظمة السياسية والإقتصادية، بل وتلعب الأنظمة الأخرى دورها في تشكيله من حيث التناسق فيما بينها ويعد هذا الإغفال من طرف ماركس برأي بوتومور إهمال تفسيري وتحليلي «كما نجد ماركس أيضا أهمل الجوانب النفسية للعلاقات الإجتماعية أي الوجدان، العاطفة والرغبات النفسية والمحفزات والمكافأت الإجتماعية، وأثر ذلك في أبعاد وتقارب وتحرك أفراد المجتمع، كما أهمل أيضا التفكير القومي ولم يعر أهمية لنموه في بلدان العالم»(4).

في حين أن التفكير القومي له دور فعال في إحداث التضامن الإجتماعي الداخلي والصراعات الإجتماعية الخارجية بين القوميات المختلفة وأثر تاريخها وماضيها في إشعار الصراعات القومية بينما اِقتصرت نظرة ماركس الصراعية على الطبقات وهي أقل خطرًا من الصراعات القومية؟ ولعل ما يقوله **هنري لوفيفر Henri Levebire** في كتابه "**كارل ماركس**"

[1]- بوتومور، مرجع سبق ذكره، ص 26.
[2]- المرجع نفسه، ص 27.
[3]- عبد الرحمان خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 336.
[4]- المرجع نفسه، ص 337.

وهو يشرح موقف كارل ماركس من القومية، إذ يقول: «إذا أخذنا عبارة "أن العمال الكادحين لا وطن لهم" بمعزل عن إطارها أن تفهم على النحو التالي: أن العمال لا يريدون ولا يجب أن يكون لديهم وطن ولقد فهمت على هذا النحو من طرف خصوم الماركسية، وهذا ما نجده مثلاً عند بوتومور وغيره، ولكن يحيلنا لوفيفر على ذكر النص الذي أوضح فيه ماركس وإنجلز مقصدهما ومن هنا يظهر الفرق بين وجهة نظر الماركسية وغيرها، لقد أخذ على الشيوعيين أنهم يريدون إلغاء الوطن والقومية، ولكن العمال الكادحين لا وطن لهم: إذن فلا يمكن أن يؤخذ منهم ما ليس عندهم، على الطبقة العاملة أن تستولي على مقاليد الحكم السياسي وأن تنظم نفسها بوصفها طبقة قومية، فتكون الأمة منها وعندئذٍ تكون الطبقة العاملة طبقة قومية، ولكن على أساس غير بورجوازي»(1) ومعنى هذا أن الماركسية لم تقف من القومية موقفًا سلبيًا مطلقًا إلا أنها لم تذهب إلى أكثر من حدود المطالبة بتجديد معنى القومية من خلال اِستيلاء الطبقة العاملة على القومية.

وأن المفهوم البورجوازي للقومية، قد إستغل ما كتبه ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي أن العمال الكادحين لا وطن لهم، والحكم على الماركسية حكمًا مبررًا وإعتبارها حركة معادية للقومية وتنشد إلغائها.

– «أن فكر ماركس الصراعي لا يناسب الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي الحديث إنما القديم»(2) يعني هذا أن ماركس في نظريته الصراعية إستقرأ أوضاع عصره وأزماته ومشاكله حيث طبقة تستغل طبقة لصالحها، لكن هذا تغير حيث أصبح للطبقة المسيطر عليها حقوقها وتحسنت بشكل ملحوظ في قرننا هذا(*)، مع وعي وثقافة تميز عمال القرن التاسع عشر عن أولائك العمال في القرن العشرين أو الواحد والعشرين وصعودهم إلى درجات أعلى في السلم الإجتماعي، وهذا خلافًا لما تصوره كارل ماركس.

كما يشير بوتومور إلى نقاط أخرى لضعف فكر ماركس كالقول «بأن المقارنة التي عقدها ماركس بين الطبقة البورجوازية والبروليتارية لم تكن حكيمة لأن هيكل النظام الطبقي يتوقف على نظام توزيع الملكية ولاسيما أدوات الإنتاج، كما أن الطبقة الوسطى لم تحض بإهتمام محترم من قبل كارل ماركس وفكره الصراعي، بينما بالغ من أهمية الصراع البرجوازي البروليتاري على الرغم من ظهور طبقة متوسطة جديدة تضم العمال اللذين يعملون في المكاتب وصغار أرباب المهن الحرة، كما نجد أن ماركس أعطى أهمية بسيطة للصراع العالمي بين المعسكر الرأسمالي

[1]- هنري لوفيفر، كارل ماركس، تر، محمد عيتاني، نقلاً عن إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 254.
[2]- المرجع نفسه، ص 338.
*- كتشكل النقابات العالمية وفاعليتها في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة والأخذ بنظام المساومة الجماعية وتطبيق أسس التأمين الاجتماعي وغير ذلك من التحسينات.

والإشتراكي وغال في إبراز الصراع الطبقي داخل الأمة الواحدة إلى جانب فشله في ربط العامل الإقتصادي بالعامل السياسي عند دراسته لأسباب الصراع»(1)، مما أشار إليه بوتومور نفهم أن ماركس عجز عن تحديد هوية الطبقات الإجتماعية المختلفة في التاريخ حيث إقتصرت نظرته على رؤية طبقتين فقط، ولكن لم يصف لنا وجود الطبقة الوسطية، هنا تعجز النظرية الماركسية عن التنبؤ بظهور هذه الطبقة وأن أفراد هذه الطبقة لا يعملون بالضرورة ضمن توجه الطبقة الرأسمالية وخدمة مصالحها، فهم عمال ذوي المهن الحرة، الفردية الإتجاه، أما فيما يخص ملكية وسائل الإنتاج التي تحدث عنها ماركس فإنها وإن كانت موجودة في عالم اليوم إلاّ أن العديد من هذه المؤسسات الصناعية الكبيرة تقع تحت ملكية الأولوف من أصحاب الأسهم والسندات، وتدار من قبل موظفين يتقاظون أجورًا معينة على جهدهم وعملهم، وأن تراكم الثروة في هذه المؤسسات يختلف اليوم عما كان عليه في القرن التاسع عشر، فملكية وسائل الإنتاج تختلف حتمًا عن السيطرة على وسائل الإنتاج، وبالتالي ماذا يقول ماركس عن موقع الطبقة الوسطى في الصراع الإجتماعي ودورها الثوري، هنا نجد الخلل إذ تحتاج النظرية الماركسية إلى إعادة النظر في هذه الطبقة فدور هذه الأخيرة في الصراع جعل تنبؤ ماركس بحتمية الصراع مجرد وهم إلى جانب جعله الصراع يتمحور في الأمة ولم يُعممها.

نستطيع أيضا أن نميز من بين نقاد ماركس فيما يخص فكرة الصراع الطبقي "رايت ميلز"(*) الذي اِنتقد الفكر الماركسي في النقاط التالية:

1) «صور لنا ماركس أن الصراع الإجتماعي سيستقطب جميع أجزاء المجتمع الإنساني وهذا يحدث نادرًا، إذ يحدث فقط في المجتمعات الرأسمالية ولا يحدث في المجتمعات الإشتراكية فلا يمكن تعميم هذه النتيجة على كافة أنواع المجتمعات، وكان من المناسب بماركس أن يتناول في دراسته لصراع الظواهر الأكثر حدوثا»(2) هنا يرجع ميلز إلى فكرة صراع المجتمعات الرأسمالية مع الإشتراكية منتقدًا ماركس كونه إستخدم الطبقة الإجتماعية كوحدة تحليلية للصراع بينما كان من الضروري أن يتطرق إلى وحدة أشمل وهي صراع المجتمع الرأسمالي والإشتراكي الذي يحدث وذات فعالية أكثر من الصراع الطبقي، الذي تحدث عنه ماركس.

2) «أرجع ماركس الصراع الإجتماعي للعامل الإقتصادي ونظام الملكية، وهو ليس بالكافي فهناك برأي ميلز صراعات أخرى كالحضارية، الدينية...»(3) بمعنى أن الصراعات

---

[1]- عبد الرحمن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 350.

[*]- رايت ميلز: Wright Mills من أعلام اليسار الجديد في أمريكا في منتصف القرن العشرين.

[2]- عبد الرحمن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 340.

[3]- المرجع نفسه، ص 342.

الإجتماعية قد تنشأ من عوامل عدة ومتعددة لم يذكرها ماركس، وقد توسع فيها ميلز حيث ربطها بمكونات البناء الإجتماعي العام، وليس بمصدرين فقط، إذ إقترح ضرورة ربط المصادر البنيوية مع الطبقة في إحداث الصراعات الإجتماعية «كما نجد ميلز ينتقد ماركس في إرجاعه التغيرات الإجتماعية إلى الصراع الإجتماعي، حيث أراد ميلز أن يربط التغيرات الإجتماعية بأكثر من عامل وأراد أن يتوسع في مفهوم التغير الإجتماعي حيث هناك مجتمعات خالية من الصراعات كالإشتراكية مثلاً بسبب الإحتكاك الحضاري وتفاعل حضارة بأخرى»(1)، مما يعني أن ماركس تغافل لدور العوامل الأخرى في التغيرات الإجتماعية كالإحتكاك الحضاري، الحروب، تأثير الصفوة، وتطور التقنيات والاختراعات الجديدة مما يؤدي إلى دفع المجتمع إلى التقدم، ويبعد الصراع الطبقي في إحداث تلك التغيرات الإجتماعية، فعلى سبيل المثال، هناك مجتمعات لا طبقية يمكن أن تتغير إثر عوامل أخرى غير الصراع الطبقي.

بالتالي إن تحليلات "ميلز" هدفها تعميق إحتملات وتوقعات ماركس في دراسته للصراع الطبقي وإضافة مصادر أخرى إلى مصادر ماركس، وتوسيع دائرة الصراع وجعله صراع إجتماعي، وبذلك قلل من تعميمات ماركس النظرية، وأضاف حقائق جديدة لنظرية الصراع لم يتنبه ماركس إليها.

إلى جانب هذه الإنتقادات والاختلافات حول أراء ماركس ومفكرين آخرون، فكذلك «نجد الاختلاف الكامن في الإشتراكيات الحديثة والمعاصرة عن إشتراكية ماركس في فكرة الثورية الدموية إذ قد يتم التطور من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الإشتراكي عن طريق إصلاحات دستورية أو برلمانية، أو من خلال مكافحة الاستعمار، ولذلك لا ترى الإشتراكيات الحديثة ما تراه الماركسية، من ضرورة سيطرة طبقة واحدة، بل قد ترى إمكانية التحول الإشتراكي بتحالف طبقات المجتمع»(2).

هذا يعني أن الإشتراكيات الحديثة والمعاصرة، تفرض مجتمع يتساوى، فيه جميع الأفراد أين تزول كل تفرقة حيث يتحول المجتمع إلى طبقة واحدة، وهذا عن طريق الإصلاحات على عكس ما ذهب إليه ماركس، بإعتباره النضال الطبقي ضرورة حتمية لتحقيق المجتمع العادل والطريق الأنجع في إختصار المعاناة البشرية، ولكن هذا ليس رأي نقاد الماركسية «حيث يرى هؤلاء في هذا الأمل نوعًا من الأحلام اليوتوبية، فيذهبون إلى أن هذا المبدأ القائل كل حسب قدرته إلى كل حسب حاجاته يمكن أن يكون قانونًا تسير عليه جماعة صغيرة من الأصدقاء أما بالنسبة لمجتمع

[1]- المرجع نفسه، ص 344.
[2]- أميرة حلمي مطر، في فلسفة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 177.

بأسره يخلو تمامًا من عوامل الصراع والظلم ففيه مغالاة في تقدير الخير في الطبيعة الإنسانية وبالإضافة إلى هذا فإن الحياة في هذا المجتمع قد لا ينطبق عليها هذا المبدأ، إذا ما إفترضنا أن الذي سوف يسود إنما هو اللامبالاة من قبل الأفراد وإنتهاء كل دوافع المنافسة والتفوق بينهم»(1) مما يعني أن ماركس بمناداته لإقامة المجتمع الإشتراكي الذي يسوده العدل والمساواة والقضاء النهائي على أسباب الإستغلال وكل الفروقات قد غال في تقدير الطبيعة الإنسانية أنها طيبة وخيرة، وهذا بالعكس فالطبيعة البشرية وبسبب أنانية أفرادها ستقضي على كل دافع للتغيير والمنافسة.

2- في نقد نظرية الدولة:

تضمنت أراء ماركس حول الدولة والبيروقراطية والإغتراب كثيرًا من جوانب الغموض والمثالية، فلقد تصور ماركس إمكانية إلغاء الدولة في مرحلة ظهور البروليتاريا أو بالتحديد مرحلة دكتاتورية البروليتاريا، إذ يترتب على تطبيق النظام الشيوعي إلغائها، إذ لن يكون هناك قوة سياسية تعمل لصالح طبقة معينة، لأننا ما دمنا قد ألغينا الطبقات، فقد ألغينا الصراع الذي يؤدي إلى نشأة الدولة من قبل الطبقة الحاكمة «ومن منطق الماركسية هذا في شأن الدولة لابد وأن يؤدي إلى القول بأن الجمع بين نظام الدولة والحرية، أمر مستحيل إذ كيف تتصور الحرية في ظل جهاز "الدولة" الذي ينشأ بقصد التسلط على الغالبية العظمى في مجتمع لحساب القلة الصغيرة، وهذا المنطلق، ذاته هو الذي دعا إنجلز إلى القول بأن طبقة البروليتاريا ليست في حاجة إلى الدولة من أجل الحرية وإنما لقمع أعدائها، وأن يوما تستطيع أن نتحدث فيه عن الحرية لا يأتي إلا بعد أن يكون المجتمع قد خلا من الدولة»(2)، مما يعني أن ماركس في حديثه عن إلغاء الدولة قد تغافل فكرة الحاجة إلى نشوء الدولة وبقائها، وأن نبوعها كان بسبب حاجة الطبقة المُسَيْطَرة إلى قهر الطبقة المسيطرة عليها، وهو بهذا يغفل وظيفة أساسية تقوم بها الدولة وشكلت دافعًا من دوافع نشوئها في التاريخ، وهي إيجاد صبغة لمعالجة التناقضات القائمة بين الأفراد والطبقات والفئات المتناحرة «ولكن كيف يمكن أن نُسقط عن الدولة صفتها السياسية لتحل محلها إدارة الأشياء في مجتمع لا طبقي يقوم كيانه على مشروع إقتصادي ضخم وقوامه، من لا يعمل لا يأكل، ومن كل حسب قدرته ولكل وفق حاجته، ألا يتطلب هذا الكيان إكراهًا سياسيًا أشد بطشًا من ذلك الذي يقتضيه المجتمع البورجوازي، ولابد أن تقوم في ذلك المجتمع الشيوعي علاقات وتفاعلات مختلفة مما يحتم قيام سلطة لتنظيمها، التي لو إفتقدت لوقع المجتمع في فوضى لا يستقيم معها أي

[1]- المرجع نفسه، ص 178.
[2]- عبد الرحمن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 326.

نظام»(1)، وبمعنى آخر فقيام مجتمع لا طبقي يستدعي إلغاء للدولة حسب منظور ماركس لكن هذا مستحيل، إذ لا يمكننا أن تخيل مجتمع خالٍ من سلطة تقوم به ولا جماعة بشرية تستطيع العيش بلا دولة تحميها وبلا سلطة قوية تحفظ لها أمانها وبالأخص وأن الطبيعة البشرية يسودها الشر أكثر من الخير «وأن تطبيق النظام الشيوعي يستدعي إلغاء الملكية الخاصة والدولة إذ يشترط تحقيقه أن تسود الإشتراكية على المستوى العالمي بحيث يختفي خطر الهجوم من قبل الرأسمالية على الدولة الإشتراكية، لذلك سوف نستهدف بكلمة الدولة كلمة المجتمع اللاطبقي وسوف يكون الحكم للعلم والتكنولوجيا، وينصرف الإنسان إلى التحكم في الآلة، لا في أخيه الإنسان، حيث يحي الإنسان حياته ويبلغ الإنسان مستوى الحرية الحقيقية»(2).

من هنا نستخلص فكرة أن ماركس كان يؤمن بأن الدولة ستذوي وتموت، وكانت رؤية للمستقبل رؤية فوضوية(*)، فالملكية الإشتراكية ووسائل الإنتاج لم تكن بالنسبة إلى ماركس مذهبًا وكيانًا، فهو لم يذكر عن هذا الموضوع، إلا القليل، وعلينا أن نذكر أن ماركس كان يوضع تمزيق الطبقة الوسطى، إذ ينتظر إشتداد الصراع الطبقي وإزدياد الطبقة العاملة، ومن ثم إنتفاضها بالثورة ضد النظام الرأسمالي، ولكن تنبؤات كارل ماركس، لم تتحقق في جميع هذه الميادين فالثورة الإشتراكية كانت بحاجة إلى حرب عالمية طاحنة، لا لإزالة دولة أو الإبقاء عليها.

إذًا لقد واجهت نظرية الصراع الطبقي كثيرًا من النقد بل لعل نظرية أخرى لم تواجه من النقد ما واجهته، كما كان لها من المؤيدين ما كان لها من الخصوم ولعل **إريك فروم Eric Fromm** من بين الذين تحدثوا عن ماركس والماركسية بالإيجاب منتقدًا ما ذهب إليه نقادها.

إذ يقول في كتابه: **مفهوم الإنسان عند ماركس** «الشيء الأكثر مدعاة للإستغراب يتمثل في حقيقة أن الأشخاص الذين يتهمون ماركس بمرارة بالمادية هم أنفسهم الذين يتهمون الإشتراكية بإنعدام الواقعية، لأنها لا تقر أن الدافع الفعال الوحيد الذي يدفع الإنسان للعمل يتركز في ميله للربح المادي ... إن نفس الحجج التي يدعي أنها البرهان على أن أفكار ماركس غير متوافقة مع تقاليدنا الروحية والدينية، والتي أعيد إستخدامها للدفاع عن نظامنا القائم ضد ماركس، هي نفسها بالضبط التي تجري إستخدامها من قبل الأشخاص ذاتهم للبرهان أن الرأسمالية تُلبي تطلعات الطبيعة البشرية وبالتالي أنها أكثر شمولاً من الإشتراكية اللاواقعية»(3)، بهذا القول يقر فروم أن

---

[1]- المرجع نفسه، ص 327.

[2]- أميرة حلمي مطر، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[*]- تعرض ومازال مفهوم ماركس عن الدولة إلى إنتقاد حادٍ من أوساط مختلفة قديمة وجديدة فبالإضافة إلى اتهامه بالطوباوية وعدم الواقعية وأن قول ماركس أن الدولة ألة قمعية إذ يأخذون على ماركس أنه لا يرى في الدولة سوى مسألة الصراع الاجتماعي وأن الدولة برأيهم ليست أداة طبقية.

[3]- إريك فروم، مفهوم الإنسان عند ماركس، تر، محمد سيد رصاص، ط1، دار الحصاد، دمشق، 1998، ص 18.

هذا التأويل لماركس زائف كليًا وأن نظريته لم تفترض أن المحرك الرئيسي للإنسان هو السعي للكسب المادي، وأن هدف ماركس الحقيقي هو تحرير الإنسان من ضغط الحاجات الإقتصادية لتحقيق إنسانيته وتجاوز إغترابه، ويذهب فروم إلى القول «أن فلسفة ماركس تشكل مذهبًا وجوديًا روحيًا بالمعنى غير الديني إنها بسبب هذه الخاصية الروحية بالذات تتعارض مع التجربة المادية العصرية، وتتفارق كثيرًا عن الفلسفة المادية السائدة في هذه الأيام»(1).

يطرح فروم سؤال عن سبب إساءة فهم فلسفة ماركس بكاملها وتحريفها إلى شكل مغاير ويرجعها إلى أسباب هي:

- أولها الجهل، حيث يشعر أي شخص بقدرته وأنه مخول للحديث عن ماركس دون أن يطلع على مؤلفاته، حتى لأخذ فكرة عن نظامه الفكري البالغ الدقة والتعقيد.
- سبب آخر يرتكز في حقيقة أن الشيوعيين الروس تبنوا نظرية ماركس وحاولوا إقناع العالم بأن تطبيقاتهم ونظرياتهم تتبع أفكاره والعكس هو الصحيح، وإلى جانب إساءة تأويل ماركس نجد الروس يحتقرون الكرامة الفردية والقيم الإنسانية.

إن الأسباب ليست صعبة على الكشف فبينما كانت نظرية ماركس تمثل نقدًا للرأسمالية كان كثير من أنصاره متشربين بعمق بروح الرأسمالية إلى درجة أنهم فسروا فكر ماركس على ضوء التصنيفات المادية والإقتصادية السائدة في الرأسمالية المعاصرة(2)، مما يعني أن السوفيات الشيوعيين اعتقدوا أن الإشتراكية ليست مجتمعًا مختلفًا إنسانيًا عن الرأسمالية بل شكلاً من الرأسمالية أين يكون للطبقة العاملة مكانًا أرقى.

كما لم يقل اهتمام المذهب التجريبي الأنكلو سكسوني «بأن الماركسية كما قال **برتراند راسل B. Russel** دُغمًا غير معقولة إستلهمها ماركس إستلهامًا أوليًا بديئيًا من حدس هيجل وتأملاته، ومن ثم عثر على الوقائع المناسبة لها، بدلاً من أن ينطلق إنطلاقًا علميًا صحيحًا، حيث أن الماركسيين تمسكوا بمعتقداتهم كأنها معتقدات مقدسة لا تقبل تعديلاً أو تبديلاً وإعتبرو كل تحريف لها هرطقة شنعة»(3)، مما يعني أن الماركسيين جعلوا من مذهبهم عقيدة حياة لا تتغير بل يتغير المجتمع وفقًا لها ولمبادئها.

وإلى جانب هذه الإنتقادات فهناك من إعتبر الماركسية أنها لا تولي أهمية كبيرة للثقافة والفكر والفن أي بالحياة المعنوية، وأنها لا تقتصر في إهتمامها بالطبقات الشعبية على الحياة

---

[1]- المرجع نفسه، ص 19.

[2]- المرجع نفسه، ص 20.

[3]- عبد الله شريط، المنابع الفلسفية في الفكر الاشتراكي، د ط، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص 163.

الإقتصادية وحدها، والقضاء على البطالة وتوفير حياة الكرامة المادية للجميع، وتم الرد على هذه التهمة بالقول «جرت العادة عند الناس ومختلف أصناف المثقفين بأنهم يفهمون الماركسية على أنها فلسفة مادية لا تعير أي إهتمام بل تنكر إنكارًا أن يكون للفكر أي دور يلعبه في سير التاريخ أي في تطور المجتمعات، وأنها إذًا تنكر العامل الفكري أو الإيديولوجي في هذا التطور ولا تؤمن إلا بالتأثير الإقتصادي، إن هذا غير صحيح»(1)، هنا يؤكد دعاة هذا القول أن هذا لا يمت بالصلة إلى ما تنادي به الفلسفة الماركسية، إذ أن هذه الأخيرة لا تنكر أبدًا الدور الذي يلعبه الفكر والفن في حياة الناس، ولكن للماركسية طريقتها الفكرية الخاصة في تطبيق الجدلية المادية على الحياة الفكرية وعلى الدور الذي تلعبه الإيديولوجية والأفكار في التاريخ.

وعلى كل حال فإن الإنتقادات الموجهة لفكر ماركس عديدة إلاّ أنها في جملتها لم يقصد بها الغالبية من قائليها هدم النظرية وإنما كانوا يقصدون ومعهم الحق التغلب على ما تكشف عنه هذه الإنتقادات من عيوب، وتجدر بنا الإشارة أيضا أن موجات النقد لفكر ماركس لم تعرف نقطة للنهاية، فلعل الإنتقادات الموجهة في طابعها الإجتماعي والإيديولوجي تكتسي نظرة واقعية لم يشير إليها ماركس، ولعل هذه الإنتقادات الإضافية توضح ذلك:

* إنتقد مفهوم صراع الطبقات كونه مفهوم قسم المجتمع إلى معسكرين ودعا إلى العنف وكراهية الطبقات ومثل هذا الإنتقاد مثله اليمين المحافظ والليبرالية.

* إنتقد مفهوم صراع الطبقات من طرف القوميون، كونه يضعف الأمة ويتيح مجالاً للإنقسام الإجتماعي والإقتصادي.

* إنتقد مفهوم صراع الطبقات من طرف بعض الثورين الأحزاب الماركسية المتمسكة لصعوبة دمج الصراعات الجديدة، ولقد مثلت هذا الإتجاه "التسوية والجهوية".

* كما تجدر بنا الإشارة إلى نقاد لم نتطرق إليهم أنفًا وجهوا إنتقاداتهم لماركس فيما يخص نظرية الصراع الطبقي، ولعل من أبرزهم **رالف داهر يندروف D. Ralf** إذ يرى هذا الأخير أن ماركس كان يوتوبيا عندما تصور مجتمع بدون طبقات وبلا صراع.

إلى جانب ناقد أخر لويس ألتوسير(*) حيث عرف هذا الأخير بمحاولاته النظرية لإخضاع الماركسية لنسق المقاربة البنيوية، ومن تم تخليصها من طابعها الإيديولوجي.

* هذه إذًا هي مجمل الإنتقادات الموجهة للفكر الماركسي، وكذا مجمل الأسباب الواقعية لعملية تحريف نظريات ماركس، وإنه من الصعب تحديد أي من العوامل أو الإنتقادات أكثر قوة في دفع

---

[1]- المرجع نفسه، ص 163.

[*]- لويس ألتوسير Luis Althusser: من أهم النقاد والفلاسفة الذين عرفتهم فرنسا في النصف الثاني من القرن العشرين.

عملية إساءة فهم وتحريف فلسفة ماركس، إنها عوامل تتفاوت ربما في الأهمية حسب تنوع نقادها كما أنه من المستبعد أن تتكر محاولة هؤلاء لإبراز نقاط ضعف هذه الفلسفة، أو نجعل ناقدًا واحدًا بمفرده هو المسؤول الوحيد لتحريفها.

3- الإنتقادات الموجهة لماركس في الجانب الإقتصادي:

في عرضنا لنظرية الإقتصاد السياسي وتحليلها والتي تناولت عدة نظريات خلال تحليل أسلوب الإنتاج الرأسمالي (كقيمة العمل: القيمة الفائضة، الأجور، الإنتاج، تراكم رأس المال الأزمات...) لهدف إبراز الصراع الطبقي في بعده الإقتصادي لا يجب أن نتغافل أن التحليل الماركسي يعود له الفضل في الكشف عن التناقضات الداخلية في النظام الرأسمالي، أما إذا نظرنا إلى التحليل الماركسي للنظام الرأسمالي، من خلال المرحلة الراهنة التي شهدت تغييرًا كثيرًا في شروط الحياة والعمل وكذا دور النقابات، وتدخل الدولة في توجيه الإقتصاد، بدا لنا أنه ليس من التقدير لكارل ماركس أن نغفل عن بعض الملاحظات النقدية التي يمليها تطور الأوضاع والظروف وتطور النظام الرأسمالي نفسه، والمسلمات العلمية الإقتصادية الحديثة، أن نقاد الماركسية يناقشون جوانبها الفلسفية والإقتصادية ولعل أهم ما يوجه إلى الماركسية من نقد إنما يقع على أساسها الإقتصادي، ولعل أول ما يقال بهذا الصدد وتوجب إعادة النظر فيها على ضوء ما أظهرته التطورات الإقتصادية، أمكن توجيه النقد لهذه الأفكار من أكثر من ناحية:

1) يعتبر تحليل ماركس للقيمة وللأجر ولفائض القيمة ليس موضع قبول من جانب الكثير من الباحثين، «فنظرية قيمة العمل التي إعتمدها ماركس بشدة قد طرحها اليوم الإقتصاديون جانبًا وهم يعتقدون بأنها غير جديرة بتلك الأهمية، و(التي تقوم على افتراض أن تبادل البضائع يجري وفق ساعات العمل الضرورية لإنتاجها) قد لا تكون منسجمة مع كل ما تقوله العلوم الإقتصادية حاليًا»(1)، وبمعنى آخر فإن ماركس بقوله أن الشيء المشترك بين البضائع كونها حصيلة العمل البشري وأن قيمتها تتحدد بعدد الساعات لإنتاجها، فكيف يحدث مثلاً أن تزيد قيمة الخمر تبعًا للزمن الذي يبقي فيه داخل القبو أو المستودع، وهذا ما لم يتفطن إليه ماركس كون أن هناك صنائع لا تقاس بعدد الساعات لإنتاجها، ولهذا يقر بعض نقاد كارل ماركس أنه لو استطاع أن يتقدم إلى ما بعد جيله لما كتب بعض الأفكار في كتابه "رأس المال" وبالتالي فإن تفسير ماركس للقيمة بأحد عناصرها وهو العمل، فمن هنا يَبعُد تحليله عن الواقع «زد إلى ذلك أن تفسيره وتصوره لتراكم رؤوس الأموال سوف ينتهي بالضرورة إلى الثورة الشيوعية لم يحدث حسب إستقرائه لتاريخ

[1]- رونالد ستروميورج، تاريخ الفكر الأوروبي الحديث، مرجع سبق ذكره، ص 459.

إنجلترا... بل إن كل الحضارات حتى القديمة كانت حضارات تراكم فيها رأس المال لأنها كانت تستخدم المدخر، في زيادة مصادر الإنتاج، وبغير المدخر لم يكن من الممكن تكوين رؤوس الأموال، لكن من جهة أخرى فإن رأس المال لم يكن دائمًا مركزًا في أيدي واحدة بل أنه كان ينتقل من يد من لا يعرفون كيف يحافظون عليه إلى يد الآخرين»(1).

كذلك فإن الأجور لا تتحدد وخاصة في الأزمنة الحالية التي تتميز بتدخل الحكومات ونقابات العمال– بالطريقة التي ذكرها ماركس فإنه يصبح من العسير التسليح بالتحليل الذي قدمه ماركس لفائض القيمة، إذ هل يصدق دائمًا قول ماركس بأن فائض القيمة هو دائمًا سرقة من قبل الرأسمالي للعامل؟ «يبدو أنه في أكثر الأحيان أن هذا ليس صحيحًا فقد إضطر ماركس كي يصل إلى هذه النتيجة أن يتجاهل كثيرًا من الأمور، لعل أبرزها ما يظهر في أن هناك صناعات كثيرة يستخدم فيها عدد كبير من الآلات وعدد صغير من العمال، فإذا كان ربح الرأسمالي ناتجًا من فائض القيمة من أجر العمال فسوف يترتب على ذلك أن يكون ربحه من الصناعة ذات العدد الأكبر من العمال أكبر من أي صناعة أخرى وليس ذلك صحيحًا»(2).

هذا بالإضافة إلى أن نظرية القيمة الفائضة، قد تعرضت لأكثر من نقد في علاقتها مع نظرية المعدل الوسطي للربح، فمنذ أن نشر إنجلز الجزء الثالث من رأس المال، كشفت بعض الدراسات إلى أن النظرية يسودها التناقض بين ما ذهب إليه ماركس في الجزء الأول والثالث من نفس الكتاب «إذ يعبر في الجزء الأول عن رأس المال المتحول هو الذي يخلق القيمة الفائضة فكلما إزداد رأس المال المتحول بالنسبة إلى رأس المال الثابت، كلما إزدادت القيمة الفائضة وبالتالي الربح، وفي الجزء الثالث يعتبر الرأسمالي المتساوي يجلب ربحًا مساويًا تقريبًا بصورة مستقلة عن تركيبه العضوي، أي عن العلاقة بين رأس المال الثابت وبين رأس المال المتحول داخل إطار رأس المال الإجمالي»(3)، هذا يعني أن قانون القيمة الذي صاغه ماركس إذا كان صحيحًا أي أن رأس المال المتحول وحده هو الذي يخلق القيمة الفائضة، فإن هذا يعني أن المعدل الوسطي للربح لا يمكن أن ينتج إلا عن تشكيل ترابط جيد بين جميع المعامل، يعادل رأس المال الثابت ورأس المال المتحول «ولكن واقع الأمر ليس كذلك ليس رأس المال المتحول وحده هو الذي ينتج القيمة الفائضة، بل رأس المال الثابت أيضًا ثم إذ كان صحيحًا أن القيمة الفائضة

[1]- أميرة حلمي مطر، مرجع سبق ذكره، ص 181.
[2]- المرجع نفسه، ص 181.
[3]- إلياس فرح، مرجع سبق ذكره، ص 303.

والربح هما نتاج رأس المال المتحول وحده، فإن الذي ينتج عن ذلك أن الرأسماليين أنفسهم لا الطبقة العاملة وحدها معرضون بدورهم لظاهرة الإفقار التدريجي»(1).

و«إنّ إعتبار ماركس ظاهرة فائض القيمة مسؤولة عن عدم التوازن بين العرض والطلب ومن ثم حدوث الأزمات، التي لديه نتيجة طبيعية لطريقة تسيير النظام الرأسمالي الذي يقتضي أن تزيد الإرادات عن النفقات نتيجة لزيادة القيمة المضافة، عن قيمة العمل المدفوع، هذا التحليل لا يخلو من المناقشة، فهذه الأزمات وإن أصبحت الآن حقائق مسلمًا بها في النظام الرأسمالي، إلاّ أن البعض يرى أنه يمكن التخلص من الآثار الضارة لها عن طريق التحكم في الطلب الفعلي أو عن طريق تدخل السلطات العامة في الحياة الإقتصادية، وهو الأمر الذي حدث بالفعل في كثير من الأحوال»(2)، وبمعنى آخر فإن التحليل الماركسي(*) ينسجم مع الفترة الزمنية التي عاش ماركس في كنفها إلا أن التقدم الحديث فيما يخص الإنتاج والبيع في الإقتصاد الرأسمالي، إذ لابد أن نأخذ بعين الإعتبار أن أكثر بلدان الرأسمالية في المرحلة الراهنة لم تعد بعيدة عن تدخل الدولة في مجالات الإستراد والتصدير وفي توزيع الدخل، وتثبت الأسعار، والعمل على إلغاء البطالة، كما تجدر بنا الإشارة إلى أن فكر ماركس وإنجلز لم يخرج عن نطاق عصرهما ومشاكله وبالأخص ما أورداه في نظرية الأزمات والإفقار العام، حيث جاءت الأفكار مطابقة للحوادث التي عاصراها.

إن تفسير ماركس للكساد أو للأزمة الدورية إلى جانب نظريته في الأرباح والأجور يبدوان اليوم غير صحيحين لكون أن الرأسمالية قد تطورت وأصبحت تمتلك طاقة كبيرة على تجاوز الأزمات الطويلة، وقادرة على الإنطلاق من جديد وعلى تحديد بنيتها، أما فيما يتعلق بتنبؤاته بخضوع المؤسسات الصغيرة كليًا للمؤسسات الكبرى، وأن شقاء الناس سيزداد مع تقدم الآلات في ظل النظام الرأسمالي، ولن تتحسن حالهم بسبب إنخفاض نسبة الأرباح، وتزايد بؤس الطبقة العاملة فإن هذه الأمور لم تحدث بعد، لهذا شعر بعض أتباع ماركس بأن نظرياته الإقتصادية بحاجة إلى مراجعة شاملة «فالتيار الأساسي للتحليل الإقتصادي، إبتعد كليًا عن ماركس ونظرياته، وقد سمعنا مؤخرًا **جون ماينارد كيتيز J. M. Keynes** يتحدث بإسم جميع المدارس الإقتصادية تقريبًا ويدعو إلى طرح كتاب "رأس المال" جانبًا ككتاب مدرسي، ولكن مذهب ماركس الإقتصادي كان له أشد الأثر في الإتحاد السوفياتي إبتداء بثورة عام 1917م، غير أن التطبيق والممارسة الإقتصاديين في الإتحاد السوفياتي لا يبديان في ذلك بالفضل العميق لكارل ماركس الذي لم ينجح

---

[1]- المرجع نفسه، ص 304.

[2]- عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 428.

[*]- إن الماركسية تحتاج إلى جهود كبيرة للتكيف مع صورة العالم الراهن لاكتشاف قوانين حركة هذا العالم لأن بعض أحكام ماركس ليست مؤهلة لتطبق على الرأسمالية حينما وجدت.

في تحديد تفاصيل الإقتصاد الإشتراكي، فماركس اعتقد بأنه قد حدد بدقة عِلية المرض المميت من أمراض الرأسمالية كما أن جميع الماركسيين لا يزالون حتى يومنا هذا مؤمنيين بأن المذهب الرأسمالي محكوم عليه بالموت»(1) وبمعنى آخر فإن الأمراض التي شخصها ماركس والتي ستقضي على الرأسمالية لم تعد نفسها في زماننا هذا، فلربما سيكون ذلك لكن ليس بالأسباب التي وضعها ماركس.

رغم التناقضات التي تكتنف مذهب ماركس الإقتصادي، إلا أننا نعترف بعبقريته الفذة في التحليل، والتي لم يصل لفهمها بعضًا من نقاده أو تغافل عنها ولقد لاحظ "**كارل بوبر**" **Karl Popper** وهذا ناقد متعاطف مع الماركسية «كما هو ملاحظ في عصرنا أن أولئك الذين لا يزالون متمسكين بالماركسية الذغمائية كالشيوعيين، يجب أن يصبحوا متصوفة ومناهضين لكل حجة معقولة، فهؤلاء يرددون المعادلات الماركسية عن ظهر قلب ويرفضون الإستماع لأي إعتراض ويتجاهلون عالم الواقع، فلقد اتضح أن معتقدهم الماركسي هو نوع من إيمان مزيف بزخارف علمية بينما أن جوهره هو إيديولوجية عاطفية»(2)، إذ هنا يتضح لنا أن "**بوبر**" إعتبر الماركسية بمثابة إيديولوجية عاطفية كونها إمتازت بنظرتها التنبؤية بمجتمع خالٍ من الإستغلال يتحقق فيه السعادة الأبدية للبشرية.

إلى جانب كارل بوبر نجد **ماكس فيبر Max Weber** وقد تكون إنتقاداته من أكثر الإنتقادات قوة، حيث ألقي الشكوك على التفسير الإقتصادي لنشأة الرأسمالية الحديثة وذلك من خلال مؤلفه **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme** ففي هذا المؤلف أوضح ماكس فيبر «أن تطور الرأسمالية الحديثة قد تطلب بالإضافة إلى التغيرات الإقتصادية وتشكل الطبقة الجديدة، والتي أشار إليها ماركس نفسه، تغيرًا عنيفًا في إتجاهات الناس نحو العمل وتراكم الثروة، وهما من أهم العناصر المتضمنة في التعاليم البروتستانتية، والواقع أن فيبر قد أدخل عددًا من الإعتبارات في مناقشته، من ذلك مثلا الإعتراف بأن المذاهب البروتستانتية قد لقيت بالفعل قبولاً من جانب الجماعات التي كانت بالفعل تمارس نشاطات إقتصادية رأسمالية»(3) بيد أن ذلك لم يعدو أن يكون محاولة لتشويه ما ذهب إليه ماركس من منطلق أن فيبر قد أنكر الحقيقة التي مؤداها أن الإنتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية قد

[1]- رونالد سترومبرج، مرجع سبق ذكره، ص 455.
[2]- المرجع نفسه، ص 458.
[3]- توماس بوتومور، مرجع سبق ذكره، ص 27.

حدث بفعل العوامل الإقتصادية وحدها، مما يعني أنه أي "فيبر" أنكر النسق الماركسي في تبيان تطور المجتمعات.

أهم محطات النقد المستخلصة:

إن موضوع صراع الطبقات يحتاج إلى جهود كبيرة لتطوير الطروحات وليس إسقاطها وكذلك فإنه من الطبيعي أن نتساءل في نهاية هذه الدراسة، عن أسباب الحملات العنيفة التي شنها المفكرون ضد ماركس، وليس في إستطاعتنا أن نقول أن هذه الحملات مصدرها القراءة الغير المتعمقة لكتابات ماركس، ولسنا نزعم أن نقد المفكرين والفلاسفة من أمثال بوتومور وماكس فيبر وغيرهم لم يتطرقوا لكتاباته الأكثر قوة، ومع ذلك فإن إعترافنا بأن هناك عوامل ذاتية وشخصية وراء الكثير من الطعون كالإنتقادات ذات الطابع الإيديولوجي أو أن بعضها على الأقل قد صدر عن سوء فهم كما جاءت به نظريات ماركس ونصوصه، أو عن مصدر خلط، في فهمها والتي تكمن في تلك العبارات التي تداولتها الألسنة دون أن تدرك في الأعم الأغلب مغزاها الحقيقي.

إذ أن أخطاء ماركس أو ما يزعم البعض أنها أخطاء قد أثرت في مئات المفكرين في أنحاء العالم المهتمين بفكره، ولعل ما ورد في فكر ماركس فيما يخص الإقتصاد والسياسة أفكار لها صداها ووضعها وأثرها فيما تلاه من مفكرين، فهو البذرة التي نادت بالصراع الطبقي لكبح الإستغلال والسيطرة وتحقيق المجتمع اللاطبقي العادل.

هذا وبكلمات لا دليل عليها تم سحق ماركس ومعه كل الصراع والنتاج الفكري الإنساني والتراكم الفكري الإنساني لأكثر من مئة وخمسين عام من أكثر سنين الإنسانية إنتاجًا وتطورًا، هكذا لأن النقاد لم يستطيعوا أن يرو عدد الدول التي طبقت أفكار ماركس والصراعات التي حدثت والشخصيات المشهورة التي عرفته ولكنهم ينظرون إلى الفكر الماركسي مجرد من قشوره، ونحن حقًا من أولائك الذين يعترفون بحقيقة أن الواقع اليوم تغير عن فترة ماركس إذ لا يشكل معيارًا سليمًا نستند إليه في بعض النظريات، ولا نقول ذلك لدحض ماركس بل لإبراز ما كان صحيحًا في زمانه، بات في أيامنا غير صالح وبالتالي وجوب طرح بدائل جديدة.

وفي ضوء هذه النظرة الفاحصة لمن إنتقد كارل ماركس ينبغي أن نزن أفكاره في وضعنا الموقف العام كما إستخلصناه من فكره، إذ أنه وبصوره خاصة في فترتنا المعاصرة لهذا الفكر مجال للتحدث عنه أكثر من غيره لأنه لم ينته بعد، ونحن نعلم أن من نقده تبقى وجهات نظر لا تقوم دليلاً كافيًا عند جميع المفكرين، ولنا إذًا أن ندافع عن أفكاره تلك التي لها صداها عبر التاريخ إذ تبقى فلسفته أبدع النظم الفكرية وأكثرها تأثيرًا، إذ لا يستقيم البحث الفكري في مجال الإقتصاد

والسياسة، إلا بالأخذ منها والتمسك بمبادئها، وإذا ما نظرنا في مبادئ ماركس الإقتصادية والسياسية لوجدنا ضبطًا عجيبًا في طريقة تحليله لآرائه، حيث إحطاط لنفسه لزوم التحرر الشديد وبالأخص إعتماده على الواقع المعاش وتمسكه به، فها نحن على صواب إذا قلنا أن الفكر الذي بين أيدينا لا يقبل الدحض لأنه فكر متشعب كبير المدى، إذًا فلا بد من أن يكون النقد أيضًا متشعبًا، فإذًا لا يصح لنقاد من أمثال فلاسفة الصفوة مثلاً الأخذ على ماركس فكرة إستعماله للعامل الإقتصادي وإعتباره محرك أساسي للتاريخ فهو قال بهذا ولكنه لم ينكر العوامل الأخرى حيث إعترف نفسه بهذا قبل أن توجه إليه الإنتقادات، إذ لا يصح على النقاد الآخرين تناول نظريات ماركس بطريقة إعدامها وزيفها، وإنما يدفعنا البحث هنا إذا ما صح ما تقدم به نقاده فنحن نعتبر ماركس بما جاء في فلسفته أحد الينابيع الرئيسية في الفلسفة الأوروبية، وما نظرة نقاده إلا صورة تختلف من حيث الأفكار ولكن تبقى الينابيع أصلية، فمهما تكن محطات فكره الضعيفة فهي ثمينة بالتقدير والإهتمام إذ نلتمس في فكره هذا الأصالة وسمة الموسوعية وإذا قيس فكر ماركس يعد النقد الموجه إليه تجديدًا ونرفض جملة وتفصيلاً الدعاوي التي تقول أن ماركس يتوبويًا في بنائه مجتمع لا طبقي، وأن أفكاره بعيدة عن أرض الواقع، إذ كيف نفسر إستقاء المفكرين الغرب والقادة الحربين، ورؤساء الأحزاب من ظلال عقله وخبرته، إقتباس قسم كبير من أرائه حول نظرية الصراع الطبقي، وبهذا يكون فكر ماركس فكرًا إنسانيًا محدد بعوامل إجتماعية، إقتصادية تاريخية، ومعرفية، إذ لم يعد فكره اليوم مجرد تراث فكري ثوري، بل غدا بعد قيام التجارب الإشتراكية مصدرًا عنيًا من مصادر العمل الثوري، فقد ساهمت أراء ماركس في تبديل الصورة التي يملكها الإنسان عن العالم، كما ساهمت في تغير خريطة العالم السياسية، وفي إحداث تحول أساسي في بنيته الإقتصادية والإجتماعية، رغم أن خصائص الصراع الطبقي الذي ذهب إليها ماركس قد تغيرت في الظروف الراهنة، كون أن هذا العصر هو عصر التحولات العميقة في الحياة المادية والفكرية، عصر يزداد فيه العالم ترابطًا بشكل لم يكن مألوفا من قبل إنه عصر الثورة العلمية، عصر العولمة، إذ ماركس نادى بضرورة الثورة في الصراع الطبقي ونحن الآن نرى أن الإمبريالية(*) في زمن العولمة، فالجنة الأزلية تحت أقدام الرأسمالية وما نراه في العالم من بطالة ومجاعات وتهميش، وغزو ونهب الشعوب، ولعل العراق الضحية الدامية الأولى، أليس هذا ما يجسد الصراع الحالي بحلته العصرية وما مذهب ماركس إلا مرجع يتيح لنا الفرصة للنقاش ويسمح لنا أن نتلاءم معه، فنقتبس منه ما يتلاءم مع تصورنا للحياة، وما يتفق مع المستقبل الذي نرسم خطوطه في إيديولوجيتنا العربية ولكن السؤال الذي نطرحه هل سيرضي ماركس أن يكون صاحب

* - الإمبريالية: هي آخر مراحل الرأسمالية حسب لينين.

مذهب فلسفي يختلف فيه الناس؟ ويموج برأي نقاد مختلفة، إننا لو طالعنا ما كتبه ماركس بحق لتبين أنه يكتُب فلسفته وكأنه يستقرء المستقبل كونه يسجل حقائق واقعية، وإنّ ما نآخِذُ ماركس عليه أن أرائه حول المادية الجدلية والتاريخية يكتنفها الكثير من الصعوبات والغموض ولاسيما عند تفسيرها للواقع الإجتماعي والإقتصادي، كما أن ماركس لم يفصل بطريقة سهلة بين البناء التحتي والبناء الفوقي من التداخل في العلاقات الإقتصادية والإجتماعية، وأوليات كل منهما لدى البشر والمجتمعات الإنسانية، كما إكتنفت تصوراته حول الصراع الطبقي، المبالغة الشديدة، ويبقي تحليله في إنهيار النظام الرأسمالي، من بين التحليلات المعترف بها في حقل الإقتصاد السياسي مما تكتنفه من توضيحات وتحليلات عميقة أوردها في كتاب رأس المال وهو الكتاب الذي يبقى كوثيقة أخاذة في بلاغتها وأهميتها.

كما تجدر بنا الإشارة إلى أن كتابات ماركس ليست بسهلة الفهم لكن يمكن التغلب عليها بالمثابرة والعودة إلى دراسة التاريخ، ولعل بعضًا من الإنتقادات الموجهة إليه تعود إلى سبب التشويه المعتمد وغير المعتمد، الذي تعرض له فكر ماركس ومازال يتعرض إليه، وأصبح في كثير من الأحيان يرقي إلى مستوى التزييف، ويصعب معه الرجوع إلى النصوص الأصلية وتقرير ما الذي قاله ماركس حقًا وما الذي لم يقله أو ما الذي كان يرمي إليه، ولعلنا من بين ضحايا هذا التزييف الذي اِتخذته كتابات عديدة تدعي لنفسها تفسير فكره أو تدعي أفكارها من إنتاج ماركس.

وإيمانا منا أن الفكر البشري أخذ وعطاء وأن النقد الموجه لماركس دليل إلى الفهم الكبير لأرائه فإن تبنيها من طرف طائفة ودحضها من طرف طائفة أخرى من المفكرين والفلاسفة يدل على جانب من الإجتهاد.

ويجدر بنا القول أن ماركس وصف لنا المخطط الإجتماعي لقيام الحكم السليم والمجتمع اللاطبقي، ألم يصطنع من أوضاعه التي عاصرها عبرة يتبناها جيل عبر جيل؟

إذ لم يكن هدفنا من إبراز نظرية الصراع الطبقي والبحث فيها أن تبرز الجوانب السياسية والإقتصادية لها والتي ينطوي عليها مفهوم الإستغلال والصراع، ذلك لأن المفهوم يشير إلى ظاهرة إجتماعية قابلة للملاحظة معاشة، كما أنها تأخذ مكانًا في نظريات تسعى أساسًا إلى تفسير أحداث إجتماعية في ظل التغيرات السياسية.

ومن هنا إذا فماركس كمفكر عملاق أدى دورا سياسيًا جديرًا بذكر تغلب عليها الواقع على الأحلام والحكمة على الظلال.

وبالتالي هذه الوقفة التي أردنا وضعها لماركس كانت لغرض وضع موازين الحكم عليه في موضعها السليم ولسنا الآن في صدد الدفاع عن الماركسية بقدر ما نشير إلى التأثير الذي عرفته

فيما بعد، وسؤالنا الذي نطرحه الآن تُرى ما مكانته في الفكر البشري وما مدى تأثير أرائه على لاحقيه؟

بالتالي فالصورة المطلوبة لهذا السؤال الذي سيكون موضع دراستنا في المبحث الثاني على الشكل التالي: ما الذي تركه ماركس فيما بعد على معالم الفكر الغربي وما مكانته العملية والعلمية في تاريخ البشرية؟

المبحث الثاني: تأثير فلسفة ماركس على أتباعه ومكانته العلمية:

تمهيد:

إن معظم الأعمال النادرة والخالدة في الفكر السياسي، ترتبط بإحساس المفكر السياسي بوجود إنهيار مجتمعي، وأزمة سياسية وخلل ما في محيطه القريب منه، ما يدفعه في البحث عن العلة وتشخيص أعراضها، وتفكيك مسيئاتها، وإقتراح ما يجب عمله من أجل تجوازها وهذا حال كارل ماركس K. Marx، الذي تأثر بظروف عصره، ثم أثر على من تلاه بأفكاره وبالتالي لكل فكر ممتاز حياة حافلة في الضمير الواعي المتطور للإنسانية على تبيان الفترة الزمنية، وتعدد صور هذه الحياة، ولعل تأثير ماركس عميق في ضمائر الشعوب وكذا لفلسفته أعمق الأثر على التيارات الفلسفية الأخرى، وعلى المجالات التطبيقية، حيث تبنت لفلسفته شعوبًا كثيرة ومفكرين عديدين في الشرق والغرب على حدٍ سواء.

لقد شهد التاريخ اللاحق عليه بنجاحه، فقد كان بشهادة معظم المؤرخين ذروة الفلسفة والإقتصاد الأوروبي، إذًا فيما تكمن قيمة أفكار ماركس السياسية والإقتصادية التي جعلته يحتل هذه المكانة العلمية؟ وما مدى تأثيره على اللاحقين عليه؟

لقد تأثر معظم الفلاسفة والمفكرين، وقادة الأحزاب بآراء كارل ماركس ومبادئ فكره الثوري حيث درج الفلاسفة على دعوته "نبي الشيوعية"، إقرارًا منهم بمكانته البارزة، كَتَبَ عن هذا الفيلسوف العظيم عشرات الدراسات إما بلهجة التقديس، وإما بروح العداء، فالبعض جعلوا منه مغامرًا سياسيًا وإنتهازيًا ماليًا، وطاغية، وطفيليًا إجتماعيًا، ورأى فيه آخرون نبيًا، وكائنًا من عالم آخر، وأول كبار الإقتصاديين وأب العلوم الإجتماعية والتاريخ والأنتروبولوجيا، بهذا إحتل ماركس في تاريخ الفكر الغربي خاصة والإنساني عامة مكانة لا يباريه فيه أحد، فمؤلفاته العظيمة رأس المال وحزب البيان الشُيوعي، زخرت بنظريات سياسية وإقتصادية جديرة بالدراسة، والتحليل ففيها لمس ماركس قضايا ومبادئ كثيرة، أثر بها، حيث شغلت فلاسفة ومفكرين الحقبة الزمنية التالية عليه، ومن هذا المنطلق احتفظ بتأثيره الدائم، ومركزه كأحد أعلام الفكر العِظام الذين دفعوا بالفكر البشري إلى الأمام تاركًا لنا مؤلفات تدل على موسوعيته، وعلى أية حال فقد كان لنجاحه معجبين ومتأثرين ولعل أهم أعلامها الأشد تأثيرًا به نذكر من زمانه ومن عصره، إنجلز، باكونين M. Bakounine (*) لينين... واللاحقين عليه من أمثال جورج لوكاش G. Lukacs، جون بول

(*)- إذ يعترف باكونين بأن ماركس ذو فكر بالغ العمق، والقوة، واعتبره متفوق على برودون الذي لم يتمكن من التخلص من مثاليته، إذ اعترف بأن ماركس مفكر اقتصادي رضيت جدًا، وعميق وإنه واقعي مادي.

سارتر J. P. Sartre، لويس التوسير، ورواد مدرسة فرانكفورت ولقد إرتأينا دراسة هؤلاء الفلاسفة لأن الإلمام بجل من تأثر بفكر ماركس في بحث واحد لا يكفي بالغرض منه.

إذًا يعتبر ماركس أشهر المفكرين السياسيين الإشتراكيين، حيث تركت أفكاره أثار هامة في العالم أجمع والسبب في شهرتها «أن الكثير من أفكاره خاطبت الشريحة العريضة في المجتمع وهي الطبقة العاملة، كما تتميز أفكاره بالمنطقية وبإصطباغها بالصبغة الإنسانية، ولكن على الرغم من التسلسل المنطقي لأفكاره من الناحية النظرية، إلا أنها من الناحية التطبيقية العملية لم تطبق وفقًا لما جاء به ماركس، ولكن طبقت بطريقة مخالفة، فأفكاره جاءت في شكل تنبؤات لم يتحقق معظمها إلى حدٍ كبير، وأن كانت قد تقبلت بشكلها الكلي من جانب المؤمنين بأفكاره كعقيدة مغلقة **Dogma**، غير قابلة للنقاش والجدل»(1).

مما يعني أن أفكار ماركس ألهمت إيديولوجيات الملايين من البشر، نظرًا لمنطقيتها والطابع الإنساني الغالب عليها، ومنادتها بتحرير الإنسان من الإستغلال، إلا أنها من الناحية الطبقية لم تطبق بأكملها على النحو الذي رآه ماركس، فلم يتم مثلاً إنهيار النظام الرأسمالي كما تصوره، ولم يزدد العمال بؤسًا كما تنبأ به هو.

إنطلاقا من هذه الفكرة ينبغي أكثر من أي وقت مضى فهم كيف صار كارل ماركس وهو الرجل الممقوت حتى في معسكره، والذي كانت جل أعماله مبعثرة، حتى مماته، فبعد خمسين عام من مراسم جنازته، المعبود المطلق لنصف البشرية يرغمون على إجلال كتاباته، وعلى الإنحناء أمام صورته المرفوعة على كل الأماكن العامة «فماركس عند مماته، ترك عملاً ضخما، واضحًا وتتخللهُ الإلتباسات في آن «إذ ينحصر عمل الذين بكروا في إعتناقهم مبادئ فلسفة ماركس من معاصري ماركس وإنجلز، وقد ألزموا أنفسهم مهمة تبسيط الماركسية، وإدخالها في حياة بلادهم السياسية، لذلك أسسوا أحزابًا إستبقوا لها صفة الإشتراكية، مع الإحتفاظ لها بإيديولوجيا رسمية تدعى الماركسية»(2)، مما يعني أن القادة الماركسيون للقيام بمهمتهم ما كانوا يملكون إلا بعض نصوص ماركسية، وإعتمادًا على هذا الواقع فإن العدد الأكبر من ممهدي الطريق، لم يتولوا تنفيذ عملهم بالطريقة الأساسية الماركسية، بل فرضوها نظامًا مغلقًا ولكن كل هذا لا يمنع من أن يبقى لهم على الأقل أنهم كانوا الطليعة التي وضعت المفاهيم الصعبة التي صاغها ماركس موضع

[1]- حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبدة، مرجع سبق ذكره، ص 474.
[2]- بيار مونيك فاڤر، الماركسية بعد ماركس، تر، نسيم نصر، منشورات عويدات، ط3، بيروت، 1988، ص 8.

العمل «ولقد إجتهد أكثرهم صفاء كلمة أن يفسروا على ضوء الماركسية الحقائق السوسيولوجية والإقتصادية المحيطة بالمجتمع لكي يقيموا المؤاتاة بينها وبين العمل السياسي الذي يمارسنه»(1).

فإنطلاقا من هذه المحاولات التي قدمها معاصرو ماركس وأتباعه يبقى للفكر الماركسي شواهد حية معبرة في ألمانيا والنمسا، وفرنسا وإيطاليا، لما آل إليه على يد من شوهه لوضعه في الممارسة وهؤلاء هم إنجلز الذي اِخترع مفهوم حزب الطليعة، وكوتسكي، الذي شوه نظرية ماركس الإقتصادية، ولينين الذي يستورد الماركسية إلى روسيا، كإستراتيجية لتغريب بلد متخلف، وستالين الذي سيجعل من ديكتاتورية البروليتاريا، ديكتاتورية تمارس على البروليتاريا بعد تصفية الطبقات الأخرى، وستجري أفعالهم على أربعة مساريح، بريطانيا العظمى التي لم تحتفظ من ماركس إلا بالممارسة الإجتماعية الديمقراطية، دون إسمها، وفرنسا التي لن تحتفظ منه إلا بالمصطلح دون الممارسة السياسية، وألمانيا وروسيا اللتان ستحققان شكلين كاريكاتوريين من مشروعه «حيث كانت ألمانيا من الدول الأوروبية السابقة إلى ممارسات تطبيقية للماركسية وفيلسوفنا ما يزال حيًا فقد قام فيها جماعات من الناس، بمعركة سياسية ضد البرجوازية إنطلاقا من أفكار حفظوها من البيان الشيوعي العام ومن رأس المال»(2).

ولبناء أداة الإستيلاء على سلطة الدولة التي كان ماركس يرتاب بها منذ شبابه، إستوجب على هؤلاء الأتباع إعادة كتابة مسيرة حياته بعناية، ثم تطهير أعماله، حتى يلائموها مع الشكل الكاريكاتوري الذي هم بحاجة إليه، ويستوجب عليهم أخيرًا رفع كتاباتهم إلى مستوى كتاباته ذاته حتى يدعوا الحق في التعبير بإسمه، وبالتالي فقادة الحزب الألماني إستحوذوا على أعمال ماركس ونشرها وفقًا لأغراضهم كقادة على نحو ما فعل كارل كوتسكي، ولينين وستالين وغيرهم، وهي على النحو التالي:

1- تفشي الفكر الماركسي في ألمانيا، النمسا، فرنسا، إيطاليا:

أولاً: تفشي الفكر الماركسي في ألمانيا:

- **كارل كوتسكي:** «عالم نظري في الديمقراطية الإشتراكية، كان معجبًا بأعمال ماركس وإنجلز وقارئ شديد الحماس لـ "المضاد لدوهرينغ" ورأس المال"، حيث إقترح عليه إنجلز المجيء للعمل معه على نشر أعمال ماركس»(3)، وفي سنة 1887م كتب محاولة في جعل فلسفة ماركس الإقتصادية في متناول العامة ضمنها كتابا دعاه "تعليم ماركس الإقتصادي"، كما عرض مرافعات

[1]- المرجع نفسه، ص 9.
[2]- المرجع نفسه، ص 12.
[3]- جاك أتالي، كارل ماركس أو فكر العالم، مرجع سبق ذكره، ص 393.

برهن فيها عن مهارة في منطق التحركات الديمقراطية الإشتراكية في كتابه **الثورة المجتمعة** عام 1902م، تعرض كثيرًا للمسائل التي لم يستكمل ماركس دراستها.

لكن نوعية بعض كتبه الجيدة لم تستطع أن تخفي بعض الضعف الناتج عنها «وبما أن كوتسكي كان فيلسوفًا يقينيًا، ملتزمًا، فقد غير الماركسية إلى فلسفة محضة علمية، إذ راح يثبت أن علم ماركس، من الآن فصاعدًا، يعفي من كل جدل فلسفي، وبالتالي فقد حول المادية التاريخية إلى متقلص من آلية رتيبة»(1).

بالتالي فهدف كوتسكي من ذلك إسترجاع مخطوطات ماركس إلى وطنه لتشكل الأساس الإيديولوجي للحزب الإشتراكي الألماني، حيث «كان إهتمامه المسيطر تبرير تجميد سياسة حزبه وواقع الأمر أنه إذا كانت الرأسمالية، تندحر في سقوط حتمي، فإن الجماهير الكادحة تستطيع أن تنتظر بإطمئنان اليوم الذي تقبض فيه على الإرث البورجوازي، وأنه من واجب الطبقة العاملة التي يقودها الحزب أن تجتهد لبلوغ النضج الضروري، لكي تستطيع أن تعمل كطبقة قائدة، ولكي تكتسب هذا النضج ستضطر إلى استخدام كل موارد الديمقراطية»(2)، فكان من نتائج موقفه هذا الذي كانت مظاهره تبدو كأنها نابعة من ماركس، بصورة شرعية أن أستخدم دون جهد لتبرير إرتداد المرتدين.

ثانيا: الماركسية النمساوية:

بإعتبار أن النمسا كانت مسرحا لنشاط ذهني وبحكم أنها بيئة جائشة تتفاقم فيها المخاصمات القومية الحادة، وما تفتقت عنه الفلسفة من جديد، وما توصلت إليه في الإقتصاد «فقد خلفت مدرسة خاصة بالفكر الماركسي، مستقلة عن ألمانيا، وكانت الغاية منها تعميق الفكر الماركسي لكي يرد على المناهضات التي أثيرت حوله ردًا علميًا، أما ممثلو الماركسية النمساوية الأبرز نذكر **ماكس أديلر MAX Adler وردولف هيلفيردنغ R. H. Deng، وكارل دينير K. Diner، وأتوبوير Auto Power** وغيرهم.

ففي رأي ماركس أديلر إن الماركسية نوع من السوسيولوجيا، ومن خلال هذه الصفة لا تستطيع أن تهمل أي حادث مجتمعي ملحوظ، وظهور شُعور خلقي معين في جماهير الناس»(3).

---

[1]- المرجع نفسه، ص 13.
[2]- المرجع نفسه، ص 14.
[3]- المرجع نفسه، ص 16.

ثالثًا: الماركسية في فرنسا:

ففي نهاية القرن التاسع عشر وجد القادة البروليتاريون أنفسهم ورثة تقاليد غنية، فقد كان **جون غوس J. Guss**، و**بول لافارغ Paul Lafarge**، قد عرفا شخصيًا ماركس، ومثلهما **جيرائيل ديفيل D. Jabriels** فجعل الثلاثة مهمتهم إنصار الماركسية في مبادئها، في التنظيم السياسي، في قلب الحركة العمالية الفرنسية «قد أكثر هؤلاء محاضرتهم، وأخرجوا بعض ترجمات أولي لمؤلفات ماركس وإنجلز، فكان أن إختص ديفيل بترجمة رأس المال عام 1883 وكتب هو نفسه "تطور رأس المال"، وعرض لافارغ "المادية الإقتصادية لكارل ماركس" عام 1884، ونظرية فائض القيمة عام 1895، ومع هذا كله لم يستطيعوا أن يتبنوا حقا فكرة ماركس الصعبة، فكل ما أمسكوا به غالبًا من المادية التاريخية أولية الإقتصادية ومن الجدل المنطقي صاغوا آلية إبتدائية ولكنهم أهملوا درس وضع فرنسا المجتمعي دراسة علمية»(1).

رابعًا: الماركسية في إيطاليا:

أنطونيو لابريولا Antonio Labriola: 1843- 1904 إذ تدور أفكاره في ثلاث نصوص وتمثل أعمق فهم للماركسية في القرن التاسع عشر وهي كالتالي:

- «إعتبار ماركس كعالم إقتصادي وسياسي، أو ككاتب مؤرخ، إذ تناول **لابريولا** عقيدة ماركس وإنجلز وكأنها رؤية عامة عن الحياة والعالم.

- مجمل المفاهيم المسمي "مادية التاريخ" تؤلف علم التاريخ الذي أوجده ماركس وإنجلز وهذه الطريقة العلمية تتخلص من التفسيرات المثالية التي كان التاريخ خاضعًا لها.

- يؤكد لابريولا أن كتاب رأس المال فيه من مادية التاريخ، قدر كبير كما فيه عناصر أخرى تجعله صالحًا ليكون بقدرٍ مماثل كتاب علم وفلسفة»(2).

وفي الوقت الذي كانت فيه الماركسية تميل إلى أن تصبح النظرية الإشتراكية الرسمية، طلع بعض أصحاب العقائد، يرفضون التسليم بعصمة ماركس وإنجلز، ولكنهم ظلوا على الإعتراف بخصبهما الفكري النادر، قد خلو طريق الإمتحان الناقد، وكان هؤلاء يقولون بإعادة النظر التصحيحية في الماركسية على ضوء التطور التاريخي، والذين عرفوا بالتصحيحين، أما في الظاهر، فلم تكن تلك الإثباتات التصحيحية، غير إمتداد لتشويهات عقائدية لحقت بالماركسية في مجرة إنتشارها، ولعل إدوارد برنشتاين Edward Bernstein يمثل التصحيحية في ألمانيا، كونه محاور مبكر قوي الحجة، وديمقراطي إشتراكي نشيط، كسب تقدير ماركس وإنجلز بالخصوص

[1]- المرجع نفسه، ص 21.
[2]- المرجع نفسه، ص 26.

أثبت بيرنشتاين أمانته المصغية لماركس وإنجلز من اللجوء إلى تغيير كتاباتهم بعض ما يروقه أدعاء منه ليجعلها متلازمة وأراءه التي يتمسك بها، حيث يميز في مؤلفات ماركس بين ما يمكن أن ينسب إلى عالم ينحني موضوعيًا على الحقيقة الإجتماعية، وبين ما يمكن أن ينسب إلى ثوري يحمله إيمانه على سوء معالجة موضوعية الوقائع، وبين ماركس وبيرنشتاين، تناقض يبدو، بشكل خاص في نظرة كل منهما إلى الثورة، فماركس يرى أن اللجوء إلى الثورة له مبررات فلسفية وإقتصادية وسياسية في حين أن برنشتاين يرى العكس حيث ينتقد الأسس الفلسفية للثورة، وكذا الأسس الإقتصادية للثورة»(1)، فبرنشتاين إنتقد ماركس، زاعمًا أن مؤلف رأس المال إستخف بقدرات المجتمع الصناعي على التكيف، ويرفض فكرتي صراع الطبقات وقلب الرأسمالية على السواء، وهنا لا يبدوا أن برنشتاين أراد أن ينكر أمانته لمنظري الماركسية، وإنما كان يعتقد أنه يقوم بتأليف علمي يقيني بينما كانت تحاليله المجزأة، تنتهي به على حد تمنيه الخاص إلى ما أسماه إنتقائية، لم يستبق لها أي مبدأ ماركسي.

2- <u>الماركسية اللينينية</u>:

من مؤلفات ماركس الضخمة تشعبت خطوط سياسية مختلفة، فكانت منها الماركسية البولشفية، التي حملت في ما بعد إسم الماركسية اللينينية.

إذ يعود الفضل إلى فلادمير إيليتش أوليانوف المعروف بإسم لينين (1870- 1924) بتطوير الماركسية، وينقل أفكار ماركس، وإنجلز إلى الواقع السياسي «ومن أكبر من أعطي للماركسية في حقلها النظري والتطبيقي، حيث جعلها شريعة لدول الإتحاد السوفياتي، عمل على إقامة المجتمع الشيوعي ودعم الفلسفة الماركسية والدفاع عنها، حيث أنشأ حركة ثورية، ذات كفاءة عالية فازت بالسلطة، وثبتت دعائم أول نظام إشتراكي»(2)، حيث أدان لينين الإصلاح، أي النزعة التي تقول بإمكانية الوصول إلى الإشتراكية عبر إصلاحات متتابعة.

يعتبر لينين أن الرأسمالية الإحتكارية قد وصلت إلى وضع تقوم فيه الدولة، بدور الأداة التي تمارس القهر، ناهيك، عن وقوع بعض أحزاب الطبقة العاملة في الفساد، وذلك بفعل الفساد الذي تمارسه الرأسمالية، فبالتالي «لقد إكتشف لينين تطور الرأسمالية إلى المرحلة الإمبريالية والذي إستخلصه من كتابات ماركس، وإنجلز»(3)، مما يعني أن لينين فهم الماركسية فكانت له معرفة دقيقة بالمادية الجدلية، حيث أدرك منذ بداية مشواره الثوري أن الأصل في الماركسية هو

[1]- بيار مونيك فاڤر، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[2]- عبد الفتاح إبراهيم، <u>الاجتماع والماركسية</u>، دار الطليعة لنشر، د ط، بيروت، 1980، ص 86.
[3]- بيتر كوترمان وأخرون، <u>أطلس الفلسفة</u>، المكتبة الشرقية، ط2، لبنان، 2007، ص 232.

العمل وحسن التطبيق، ولعل تجربة ماركس عام 1848م، أحد المراجع الأساسية للينين مبينًا أنه على الطبقة العاملة أن يكون لها تنظيمها السياسي الخاص بها أي حزبهما الخاص «إذ درس لينين نصوص ماركس حول ثورتي 1848م- 1870م، فيستخلص عبرة كبيرة، وهي أهمية التحالف مع الفلاحين، أي عمل كل شيء لكسبهم، وعدم فعل أي شيء دونهم»(1).

مما يعني أن لينين كان على إلمام بآراء ماركس وإنجلز أيضًا فيما يخص التنظيم الثوري بالنسبة للفلاحين، حيث إنصبت جل إهتمامه بهذه الزمرة، ولعل رسالته المتمثلة في **خطوة إلى الأمام، وخطوتان إلى الوراء** تبين دور الفلاحين في الثورة الديمقراطية، «إزاء ذلك وضع لينين نظريته حول الثورة التي قام بتطبيقها عام 1918م في روسيا، أن نواة البلشفية التي أطلقها هي دكتاتورية البروليتاريا المؤقتة، التي يجب أن تقوم، وأن تتبع قيادة حزب، والحزب يتألف من نخبة يجب أن تقوده بشكل مركزي صارم، وأن تكون حاملة أو ممثلة للإيديولوجية، أي للنظرية الحق»(2)، فبهذه الطريقة أعلن لينين ثورة بروليتارية فلاحية، ورد على تحديدية المحافظين النظامية المحصورة بالحجج العقلية المتساندة لدعوة سياسة ثورية، إذ إعتبر أن العمل الثوري ضرورة مستمرة، والنظرية الثورية غير منفصلة عن العمل فدون نظرية ثورية لا حركة ثورية.

«أدخل لينين أمرًا جديدًا لم يكن على ماركس، فعلى الأقل على تلاميذه، وما كان قد أصبح، في الواقع تقليدًا في البحث الماركسي، هو إعادة تخطيط الاعتماد التأليفي في عنصر ترافد البنيات التحتية والبنيات الفوقية»(3)، فالماركسية التي إعتمدت بقدر ما قاعدة علمية كانت تتبع الخيط الزمني التاريخي، أما مع لينين، فقد توسع في تصميم الحاضر فتناول مجمل الحوادث الملحوظة المتزامنة والمتبادلة التأثير، وبإعتبار أن ماركس وإنجلز كشفا عن المتناقضات في المجتمعات الرأسمالية في عهد المنافسة الحرة، فإن لينين فقد أظهر المتناقضات التكملية التي يُمكن أن نسميها وظيفية ذلك في مؤلفاته "قانون الإزدهار غير المتكافئ"، وقانون الرأسمالية المطلق"، «فبالتالي فلينين نشر عدة بيانات ومقالات حلل فيها التطورات الإقتصادية منذ وفاة ماركس، وإنجلز، ولعل مؤلفه الإمبريالية أخر مراحل الرأسمالية لعام 1926، كان متممًا لكتاب رأس المال، حيث نجد لينين قد ركز فيه على أن الرأسمالية، بلغت طور الإمبريالية حيث دخلت مرحلة الإحتكارات»(4)، كما يعترف بالصعوبات التي تبناها في نظريته ويقر بأن نظريات ماركس الإقتصادية فسرت جيدًا من قبله، إذ يفتتح لينين في موسكو بإلقاء خطاب هام لماركس وإنجلز

[1]- جاك أتالي، مرجع سبق ذكره، ص 414.
[2]- بيتر كونزمان، مرجع سبق ذكره، ص 233.
[3]- بيار مونيك فاڤر، مرجع سبق ذكره، ص 58.
[4]- إدوارم. م، بيرنز، النظريات السياسية في العالم المعاصر، تر، عبد الكريم أحمد، دار الأدب، ط2، لبنان، 1986، ص122.

يقول فيه: «نحن نفتتح نصبًا لزعيمي الثورة العمالية العالمية، ماركس وإنجلز... وفضل ماركس وإنجلز العظيم ذو الأهمية التاريخية العالمية، هو أنهما برهنا بتحليل علمي، على إفلاس الرأسمالية المحتوم، والإنتقال المحتوم إلى الشيوعية، حيث لن يعود ثمة إستغلال الإنسان للإنسان... وبَينَا للكادحين، في كل البلدان دورهم، ومهمتهم، أي أن يكونوا البادئين في الكفاح ضد رأس المال»(1).

وهكذا يكون لينين من بين المتأثرين بماركس حيث عدل تعاليمه، فمثلاً حين كان ماركس يعتقد أن كل نظام إقتصادي مرحلة تمهيدية للنظام الذي سيليه، ذهب لينين إلى القول أن روسيا تستطيع أن تغفل مرحلة الرأسمالية البورجوازية وتقفز مباشرة من اِقتصاد شبه إقطاعي إلى إقتصاد إشتراكي، من هنا يتضح لنا أن لينين ظل مرتبطًا بكتابات ماركس وفكره، وبالأخص فيما يخص الثورة، ولعل مؤلفه الدولة والثورة أفضل مثال لذلك الإرتباط حيث أعاد النظر في نظريات ماركس وإنجلز فهو «بمثابة المثاليات المشروطة لمعلميه، وتعالمهما ولعل من بين التعاليم التي اِقتبسها منهما ما يلي: في موضوع الدولة والتي إعتبرها لينين قوة مفروضة من خارجه، أخذا عن ماركس وتعاليمه، أن الدولة لا يمكن أن تنشأ وأن تبقى، حيث أعجب ليس فقط بفكرة أصل الدولة بل حتى بفكرة إصطلاحها، مبينًا الفرق الكامن بين القول بإلغاء الدولة، وإضمحلال الدولة»(2)، فمن خلال هذه الأفكار بين لينين أهداف الثورة البلشفية معيدًا النظر في نظريات ماركس وإنجلز في الدولة وبين الفرق بين إلغاء الدولة وإضمحلالها، معتبرًا أن إلغاء الدولة صيغة من النظرية الفوضوية لتشويه فكر كارل ماركس، كما نجده من أشد المتمسكين بفكرة دكتاتورية البروليتاريا، وتحقيق المجتمع الخالي من الطبقية والإستغلال مما يعني أنه من أشد المتمسكين بتعاليم ماركس.

ليأتي بعد ذلك ستالين ينقل إسم ماركس، وتقديم نفسه كأفضل مفسريه ثم كمفكر عظيم وكمفلسف رسمي للماركسية، إذ يبلغ الأمر بستالين في مارس 1939م، في المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي السوفييتي، أن يوقع ماركس في الحفرة، حتى إنه لم يعد يتكلم إلا عن كلاسيكيات الماركسيات، إذ يقول «لا يمكن مطالبة كلاسيكيات الماركسية، وتفصلها عن عصرنا خمسة وأربعون إلى خمسين عامًا، أن تكون توقعت في مستقبل بعيد كهذا كل تحولات التاريخ، في كل بلد على حدة، وسيكون من السخف مطالبة كلاسيكيات الماركسية، أن تكون هيأت لنا حلولاً جاهزة

[1]- جاك أتالي، مرجع سبق ذكره، ص 434.
[2]- إدموند ولسون، تاريخ الفكر الاشتراكي المعاصر، تر، يونس شاهين، المؤسسة العربية، ط2، بيروت، 1973، ص 394.

لكل المشكلات النظرية التي قد تطرأ في كل بلد ... حتى نتمكن نحن وراثي كلاسيكيات الماركسية من البقاء متكئين، نجتر حلولاً جاهزة»(1).

يتضح لنا أن نظريات ستالين بنيت على تبسيط عقائدي، حيث كان يهذب كتاباته معتمدًا الوضوح، لغرض وهدف صنع مؤلف تربوي «فإنه كان يؤسس مختارًا على تبسيطات، ويهمل التسلسل المنطقي العلمي، مستعيضًا عن المادية في منطقها الحواري، بعلاقة آلية بين الأضداد وهكذا أصبحت الماركسية، تحت قلمه، تعليمًا دينيًا، لا يتغير قائمًا على قاعدة من نصوص ماركس، ولينين، ولكنها نصوص مجزأة، أفقدها هذا الإجتزاء كل ماداتها الحوارية»(2).

كما يبلغ الجنون الستاليني في الإتحاد السوفياتي أوجه، فيجرد تظهير التعليم بإسم ماركس دائمًا، وتعلق معاهد البحوث، وتسلم لسينكو، وأنصاره المراكز الهامة في البيروقراطية العلمية السوفيتية «إذ يؤكد سينكو أن الشيوعية سوف تنتصر على الطبيعة وأن الشعوب التي تحظى بستالين زعيمًا ستعرف عصرًا ذهبيًا ورخاء غير محدود، ولكن بعد موت ستالين عام 1953م يموت معه نظامه المرتكز على الرعب.

أما في الصين ماوتسي تونغ Mao Zedong، وألبانيا أنور خوجَا Enuer Hoxha فيواصلان موالاتهما لستالين Staline إذ ينصب نظام الحزب الداخلي في بيكين على أن الحزب الشيوعي الصيني، يتخذ الماركسية اللينينية، ومن فيتنام إلى غانا، ومن غينيا إلى الجزائر، توالي أكبر حركات التحرر الماركسية، مع أن الماركسية لم تعد موجودة ولا ماركس، ولم يعد أحد يرجع إلى النصوص الأصلية المدفونة تحت طبقات متتالية من الأكاذيب، فماركس ضحيته غير المباشرة، إذ عد مسؤولاً عن الفظاعات التي اِرتكبت بإسمه»(3).

3- تأثير الماركسية في الفلسفة الحديثة:

إلى جانب هذه الطائفة من المتأثرين بالفكر الماركسي، فقد شهد النصف الأول من القرن العشرين، إنتعاشا لافتًا في حق التنظير الإشتراكي، الماركسي، وظهر مفكرون تركوا أعظم الأثر في وعي أجيالهم، وكانت لهم أدوارهم في النضال السياسي وما ميز نتاج بعضهم، هو أنهم لم يركنوا إلى التفسيرات الدوغمائية الرسمية للماركسية، وهؤلاء نورو النظرية، وإقترحوا إستراتيجيات

[1]- جاك أتالي، مرجع سبق ذكره، ص 452.
[2]- بيار ومونيك فاڤر، مرجع سبق ذكره، ص 125.
[3]- جاك أتالي، مرجع سبق ذكره، ص 456.

للتطبيق بما تلاءم، ومتغيرات العصر المادية، والفكرية، وبهذا الصدد لعل أنطونيو غرامشي(*) وجورج لوكاش، كان من أولئك المفكرين في ضمن الحلقات السياسية الماركسية الفاعلة.

أولاً: أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci:

كان ماركسيًا مخلصًا لكنه رفض عبادة ماركس كمعصوم من الخطأ، فماركس من وجهة نظره ليس مسيحيًا خلق وراءه سلسلة من الحكايات ذات المغزى الأخلاقي، التي تحمل ملزمات صريحة وقواعد غير قابلة للتغيير، «حيث كتب بألمعية وأصالة عن الحزب الشيوعي ووظيفته وعن مجالس المصانع، وأكد على العمل الثوري المنظم، والواعي منددًا بالإصلاحيين»[1]، وهو صاحب فلسفة البراكسيس «ولعل تأمل غرامشي للظاهرة الستالينية هو الذي جعله لا يتوقف طويلاً أمام أطروحة لينين المحدثة عن ماركسية قوية تمتلك الحقيقة، بل ذهب إلى فلسفة البراكسيس التي هي تفاعل مفتوح بين الماركسية العالمية، والحس الشعبي المفتوح، حيث كل طرف يكتمل بالطرف الأخر وبنقده، ويحرره من الآثار العالقة به»(2)، فبالتالي فإن الفكر الغرامشي النظري والسياسي تكون في إطار تحليله للمضمون الطبقي للمجتمع البرجوازي، وللعلاقة الضرورية بين الإشتراكية والحرية «حيث بين غرامشي أن الإشتراكية، حرية مطلقة ضد كل جمود عقائدي وضد كل حقيقة موحى بها»(3).

إذا يتضح لنا أن غرامشي هو ذلك المفكر والفيلسوف التاريخي الذي انطلق من كونيه الفكر الماركسي «حيث أن الممارسة النظرية والمعرفية له، تتميز بتحركها في إرتباطها الطبيعي بحركة الصراعات الطبقية في إيطاليا وبتحركها في حقل معرفي، هو التفسير والتحليل الماركسي الذي إعتمده غرامشي في رؤيته، وفهمه لمختلف مظاهر التاريخ الإيطالي»(4)، من هنا كانت السمة المميزة للممارسة النظرية والمعرفية للفكر الغرامشي عن باقي أعمال الماركسيين الغربيين حيث تمثلت في حركتها المحورية على مستوى البنية أي «أن غرامشي إعتمد في ممارسته النظرية الثورية، البنية الفوقية، على دراسة وتحليل البنيان الفوقي شديد التعقيد، كان يعني (غرامشي)، أن مؤسسات هذه البنية الفوقية هي نتيجة ووسيلة للصراع الطبقي، في إطار التشكيلة الإقتصادية الإجتماعية البرجوازية الطبقية، وهي تعبر في الوقت عينه عن المصالح الأساسية المتناقضة»(5).

---

*- أنطونيو غرامشي: (1891م- 1937م)، مفكر إيطالي بدأ نشاطه السياسي مبكرًا، وانظم إلى الحركات العمالية الإشتراكية الايطالية، وشارك في الكفاح السياسي، وكتب عن مجمل الأوضاع الاقتصادي لطبقة العالمة.

[1]- كريس هرمان، جرامشي ضد الإصلاحية، مركز الدراسات الاشتراكية، د ط، د. بلد نشر، 1986، ص 11.

[2]- أندريه توزيل، ماركسية القرن العشرين، تر، فيصل دراج، د ط، د. بلد النشر، 2009، ص 5.

[3]- توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دراسة، منشورات دار الكتب العربي، د ط، د. بلد نشر، 1997، ص ص 97- 98.

[4]- المرجع نفسه، ص 98.

[5]- المرجع نفسه، ص 99.

ولما كانت المسألة الجوهرية في نظر غرامشي، تتمثل في ضرورة تجديد الماركسية وإعادة التفكير بها، في سبيل تحقيق نهضة ماركسية جديدة إنطلاقا من الموضوعات التي تعالجها المنهجية الجدلية والتي تدور حول معرفة علمية التطورات التاريخية الإقتصادية، والإجتماعية والثقافية في الغرب الرأسمالي عامة، وإيطاليا خاصة، كما نجد غرامشي «يرفض الماركسية المبتذلة التي تحتوي على قدر كبير من الحتمية الإقتصادية، والميكانيكية، والمادية الفجة، في حين يرى غرامشي أن الماركسية هي علم السياسة، وأن البروليتاريا الحديثة المنتظمة في حزب سياسي مطالبة أن تحدد الإرادة الجمعية الشعبية، والإرادة السياسية العامة بالمعنى الحديث»(1)، مما يعني تأكيد غرامشي على تثقيف البروليتاريا ومن خلاله على دور الوعي والثقافة في التاريخ، وأكد على ضرورة تشيد دولة العمال.

إذًا إن فكر غرامشي النظري الجدلي «يريد أن يكون فكرًا للسياسة الراديكالية وهو بذلك يقدم ذاته في معالجته للعلاقة بين مختلف أشكال البنية الفوقية والبنيات الإقتصادية المختلفة، على أنه نقص لكل فكر إقتصادي، إيديولوجي ينكر أي دور فعال تلعبه البنية الفوقية، والجبهة الثقافية في آن معًا، ويتجاهل في الوقت عينه، إشكالية العامل الذاتي، وبلورة الوعي الطبقي الثوري»(2).

كما تجدر بنا الإشارة إلى أن غرامشي إستخدم مفاهيم لم تكن مطروقة في حقل الفكر الماركسي، مثل مفهوم الهيمنة الثقافية التي تعني أن الطبقة البرجوازية تهيمن على المجتمع لا بإمتلاكها وسائل الإنتاج والتحكم بمؤسسات الدولة فحسب وإنما عن طريق فرض إيديولوجيتها وتصوراتها وأفكارها على المجتمع.

وخلاصة القول أن غرامشي هذب نظرية كانت الفكرة المركزية فيها، إن التاريخ يدعو البروليتاريا إلى أن تستبدل طريقة الإنتاج الرأسمالي، بطريقتها الخاصة بالإنتاج وأن تحل ديكتاتوريتها محل سلطة الرأسمالية في كل العالم، وذلك في أشكال تنظيمات عالمية.

لقد حافظت أفكار ومفاهيم كثيرة، حققها غرامشي في نسيج الفكر الماركسي «ولعل مذكرات السجن التي كتبها تفتقر إلى الملموسية، بسبب خوفه من حكومته، فمهما كانت إبداع هذه المذكرات، فهي لا تحمل عظمة أعمال ماركس أو لينين أو حتى غرامشي ذاته، حيث حرم من المشاركة في الصراع الطبقي، وفي منع ماركسيته من إدراك القدرات الكامنة التي ظهرت في جريدة العصر الحديث وأطروحات ليون»(3).

---

[1]- المرجع نفسه، ص 102.

[2]- المرجع نفسه، ص 103.

[3]- كريس هرمان، مرجع سبق ذكره، ص 57.

ثانيًا: جورج لوكاش Jeorg Lukács:

كان جورج لوكاش الفيلسوف وعالم الإجتماع، والمنظر السياسي الذي شغل الفضاء الفكري الماركسي الأوروبي في النصف الأول من القرن العشرين «وواحد من كبار الماركسيين الذين وقفوا وعلى طول الطريق ضد الماركسية الأرتودوكسية، وبخاصة ضد الستالينية، حيث جارها، بما استطاع وأعطي بعد رحيلها عملاً كبيرًا عنونه أنطولوجيا الوجود الإجتماعي»(1).

فأفكار لوكاش الفلسفية إصطدمت منذ البداية بأفكار لينين ومفاهيمه الفلسفية وخاصة بعد أن إستعاد البعد الهيجلي في أفكار ماركس، حيث نجده «أثري الفكر الماركسي بتناوله المفاهيم والإشكاليات النظرية، عبر منظور يختلف عن منظور الماركسيين التقليديين، ولذا وصف بالتحريفية، ففي مقابل التأويل الستاليني الجدانوفي، أعطي تأويلات مغايرة، ورسخ قواعد نظرية ماركسية أخرى متأثرة بفلسفات الذات الغربية مستلهمًا فيها لا ماركس وحده، وإنما هيجل أيضًا معيدًا الإعتبار للروح الجدلية في الماركسية»(2)، مما يعني أن لوكاش كان فيلسوفًا مشاكس سبح عكس التيار بالنسبة للماركسية التقليدية، فإصراره على دور الذات بدى وكأنه عاد إلى المثالية الهيجلية لهذا كان اتهامه بالإنحراف.

ولعل كتابه "التاريخ والوعي الطبقي" أكثر أعماله نضجًا وسعة أفق، حيث كان عبارة عن دراسات معمقة في الديالكتيك، تهدف إلى إجتثاث الخلاف الذي دار آنذاك بين الماديين وغير الماديين وفيه يقول «إن الماركسية الأصلية لا تعني تسليمًا أعمى بنتائج بحث ماركس، ولا تعني الإيمان بنظرية أو بأخرى ولا تأويل كتاب مقدس، إن الأصالة بنسبة إلى الماركسية، ترجع على نقيض ذلك إلى المنهج بشكل حصري»(3)، غير أن التناقض الأساسي بين ما نادى به لوكاش وبين ما عبر عنه كارل ماركس في إحدى أشهر أطروحاته حول فيورباخ Feuerbach، جعل منه موضوع لعنة الماركسيين المتشددين، ولقد رفض لوكاش النظرية الأحادية للجدل، كما عند هيجل وماركس، ومزج بينهما في ثنائية تفاعل مع حركة المجتمع «جعله هذا في نظر الشيوعيين الأرثوذكسيين ماركسيًا لم تتم بلشفته، كما ينبغي، وهرطوقا، على الصعيد الفلسفي أي كان يساريًا هيجليًا، وليس ماديًا كما يقول جورج لختهايم في مؤلف جورج لوكاش إذ يضيف لختهايم «إن نوع الماركسية التي إدعاها لنفسه، لها نغمة نخبوية»(4).

---

[1]- أندريه توزيل، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2]- جورج لختهايم، جورج لوكاش، تر، ماهر الكيالي ويوسف شريري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1982، ص 32.

[3]- جورج لوكاش، التاريخ والوعي الطبقي، تر، حنا الشاعر، دار الأندلس، ط2، لبنان، 1982، ص 12.

[4]- جورج لختهايم، مرجع سبق ذكره، ص 33.

في الحقيقة أن لوكاش أعطى "الوعي الثوري"، دورًا مهمًا، ونَسَبَ الوعي الزائف إلى الطبقة الحاكمة بمفردها، وفي ذات الوقت، نسب إلى الطبقة العاملة الثورية إمتلاك "الوعي الحقيقي"، وأن كان هذا الوعي بدائيًا، ويتطلب توجيهًا من جانب الطليعة، فبالتالي إن صياغة لوكاش في رفعه طليعة الطبقة العاملة بدل الحزب إلى مصاف الحقيقة التاريخية جعلته على الصعيد الفلسفي يساريًا هيجليًا لا ماركسيًا ماديًا.

ففي كتابه التاريخ والوعي الطبقي يحاول لوكاش تجديد الفكر الماركسي، وإلقاء الضوء على جوانبه الثورية، خصوصًا البعد الجدلي منه، ويعمل على إعادة الإعتبار للذات، فالتاريخ برأيه ينتج عن التفاعل بين الذات والموضوع، أي عن وعي الناس بالقوانين التي تحكمهم، كان لوكاش يميل نحو إعطاء الأهمية للوعي، هذا الوعي الذي يجد فعاليته في وعي الطبقة العاملة التي أحالتها الرأسمالية إلى بضاعة لا يمكن أن تتحرر إلا برفضها هذا الوضع، فالبروليتاريا في هذه الحالة تمثل مبدأ السلب والعنصر المحرك في الجدلية لأنها عندما تناضل من أجل تحررها فإنها تناضل لإنقاذ نفسها والبشرية كلها من التشيؤ «ففي مؤلفه التاريخ والوعي الطبقي، حاول حل تلك المعضلة الكامنة في العلاقة بين النظرية والتطبيق وقد رأى أن وعي البروليتاريا بالقوانين التي تحكمها وتحكم مسيرتها، هو فاعل تاريخي، والتاريخ لا يتحرك إلا عبر التفاعل بين الذات والموضوع ويغدوا الوعي داخل التاريخ لا خارجه، وبهذا يؤدي وعي البروليتاريا بواقعها وبالتالي التحرر من التشيوء»(1)، إستخدم لوكاش مفهوم التشيؤ بدلا من مفهوم الإستيلاب، وعاد إلى كتابات ماركس الشاب ليمنح الوعي الطبقي دورًا فعالاً في التأثير على الوضع التاريخي، وتحويله وبهذه الأفكار التي قدمها لوكاش للفكر الماركسي بعناصر جديدة، يعد بالنسبة لخصومه أو مؤيديه أهم مفكر منذ ماركس، لا بل يعتبره البعض أهم فيلسوف في النصف الأول من القرن العشرين لقد كان له تأثير كبير على رواد مدرسة فرانكفورت النقدية.

إلى جانب جورج لوكاش نجد الكثير من الفلاسفة والمدارس الفلسفية والمذاهب الإجتماعية والإقتصادية التي تأثرت بالفكر الماركسي كالوجودية، التي ظهرت في الفلسفة المعاصرة بعد الحرب العالمية الأولى في ألمانيا وبعدها في فرنسا «وهي تنطلق من وحدة الذات والموضوع والإنسان في الوجودية Existentialisme يتميّز بالوعي الذاتي بإعتباره وجودًا لأن الوجود سابق للماهية»(2)، يعني أن الإنسان موجود أولاً ثم يحقق ماهيته بإختياراته، ومن بين المفكرين الوجوديين الذين تأثروا بالماركسية جان بول سارتر Jean Paul Sartre (1905- 1980)

[1]- جورج لوكاش، التاريخ والوعي الطبقي، نقلا عن جورج لختهايم، مرجع سبق ذكره، ص 43.
[2]- حبيب الشاروني، الوجود والجدل في فلسفة سارتر، منشأة المعارف لنشر، د ط، الإسكندرية، 2001، ص 70.

الأديب والفيلسوف الفرنسي «الذي حاول أن ويوفق بين الوجودية والماركسية، كما يرفض أن يذيب الإنسان في الطبيعة ويؤكد على حرية الإنسان وذاتيته، وهو العنصر الفعال في التاريخ إذ يعتبر هذا الأخير مشروع جماعي هو الذي يجدد الماهية، لهذا لخص سارتر الوجودية التي إعتبرها مذهب فلسفي أخلاقي ونزعة إنسانية في مؤلفه "الوجودية نزعة إنسانية" لعام 1946 L'existentialisme est un humanisme، حيث دافع عن أفكاره، ويرد إتهامات الماركسيين الذين إعتبروا الوجودية إيديولوجيا البرجوازية الصغيرة، ويتمثل محور الخلاف بينهم وسارتر في مشكلة الحرية والذاتية، إلا أننا نجد سارتر إهتم بالمادية التاريخية في فلسفة ماركس بإعتبارها سلاحًا لتحرير الإنسان من جميع أنواع الإغتراب والإستيلاب»(1)، مما يعني تحرير الإنسان ذاته من كل أشكال الإستغلال المفروضة عليه إذ نجد سارتر يعير إهتمامه بهذه الفكرة ولعل مؤلفه الوجود والعدم L'être et le néant لعام 1943، دليل على سيطرة هذه الأفكار في فلسفته «كما نجده إعتبر الفلسفة وليدة الحركة الإجتماعية، وهي مرتبطة بالمستقبل، كما يرى أنه هناك ثلاثة عصور للفلسفة وتتمثل في: عصر ديكارت Descarts ولوك Lock، عصر كانط kant وهيجل وعصر ماركس»(2)، فلقد تأثر سارتر بهذه الفلسفات والتي لا يمكن تجاوزها، وبهذا الموروث اِستطاع أن يؤثر في الفكر الفلسفي والسياسي في المؤسسات العلمية خاصة، إلا أنه لا يجب أن تتغافل على أن جيل سارتر نشأ جاهلاً بالمادية التاريخية، أما هو كفيلسوف الحرية فقد أراد منذ البداية أن يطلع على الأفكار في مصادرها الأصلية «فعمد على قراءة "رأس المال" و"الإيديولوجية الألمانية"، ولكن لم يتحقق له من قراءة هذه الكتب ما تحقق له عندما إلتفت إلى طبقات العمال التي تحيا الماركسية حيث رأى فيها كيف تتجسد أفكار ماركس، فهذا الإلتقاء بين الفكرة والتجربة هو الذي أدى بسارتر إلى الفهم الذي يعني التغير وتجاوز الإنسان لنفسه»(3).

كما نجد سارتر إلى جانب ذلك يعتبر الماركسية الحقيقية هي المادية التاريخية وينتقد الماركسية المعاصرة (المدرسية)، بسبب جمودها، «إذ يرى أن الماركسية الأصلية على نحو ما عبر عنها كارل ماركس، تذهب إلى أن الإنسان يصنع التاريخ ولقد كتب عام 1946م يقول «إن نقدي لم يكن يتعلق بكارل ماركس إنه موجه نحو الماركسية المدرسية»(4).

أما فيما يخص تفسير **سارتر** للصراع الطبقي فهو نفسه مع كارل ماركس إلا أنه يمضى أبعد منه، إنه يرده إلى الندرة، فيعتبرها سبب الموقف الإنساني في علاقات البشر.

---

[1]- عبد المجيد عمراني، مرجع سبق ذكره، ص 116.
[2]- المرجع نفسه، ص 117.
[3]- حبيب الشاروني، مرجع سبق ذكره، ص 82.
[4]- المرجع نفسه، ص 84.

4- تأثير الماركسية في الفلسفة المعاصرة:

تولدت إتجاهات ونظريات مختلفة، حاولت أن تقارب أراء ماركس من زاويا مختلفة ومن أبرز الإتجاهات التي برزت في هذا السياق والتي تفرعت وترعرعت في ظلال الاتجاه الماركسي من نظريات، وتصورات وقراءات متعددة جديدة ومعاصرة للإرث الماركسي، تلك التي شغلت ولا زالت تشغل المهتمين بعلم الإجتماع، ذلك لغرض توضيح الإسهام التاريخي والنظري لكارل ماركس في علم الإجتماع، والتي تعد أهم نقطة لدراسة النظريات التي نشأت متأثرة بأفكاره وسنقتصر على عرض تصورات علماء الإجتماع ممن ينتمون إلى المدرسة الماركسية، وحاولوا أن يقدموا قراءات خاصة بهم للموروث الفكري والنظري لكارل ماركس، كما هو الحال بالنسبة لألتوسير، أو سعوا إلى صياغة رؤى نقدية من داخل النظرية الماركسية الأم، كما هو الحال إلى حد ما بالنسبة ليورغان هابرماس، وهي كالتالي:

- قراءة لويس ألتوسير للماركسية: البنيوية الماركسية:

«يعتبر **لويس ألتوسير Louis Althusser** منظرًا ماركسيًا، ذو ميل بنيوية، تعود شهرته في الأصل بمناهضته للنزعة الإنسانوية Anti Humanisme، حيث حاول أن يعيد الحياة للماركسية، في كتابيه دفعًا عن ماركس والأخر قراءة في رأس المال»(1)، مما يعني أن ألتويسر كان ماركسيًا خالصًا، رافضًا للنزعات الإنسانية للفلسفة الهيجلية التي تأثر بها ماركس الشاب حيث يقف ضد محاولات إحياء النزعة الإنسانية في الفلسفة الماركسية لكلٍ من لوكاش، وسارتر «حيث يحاول ألتوسير أن يبين أنه في ثنايا أعمال كارل ماركس نعثر على الثورة النظرية، وهي تلك الثورة التي وضعت أساس علم المجتمع وأن البنية الفكرية لهذا العلم، يمكن العثور عليها في أعماله الأخيرة وتحديدًا رأس المال، وهذا الرأي هو جزء أساسي من دعواه ضد النزعة الإنسانية»(2)، مما يعني أن ألتوسير يعتبر أن أعمال ماركس الأولى التي إنطلقت منها تلك النزعة هي أعمال غير علمية، وهو بهذا الرأي لا يدعي شأن الآخرين من الماركسيين المعاصرين أنه لا يقوم بتطوير نظرية ماركس أو تأويلها، بل يقوم بعرض ما قاله ماركس عرضًا صادقًا «وهذا يضفي على السواد الأعظم لأعماله نفخة التأويل الإنجيلي، أي محاولة إماطة اللثام عن الحقيقة المقدسة، أن نظرية ألتوسير ترسى صدق إدعائها إلى حدٍ ما، على أساس أن هذا ما قاله ماركس

[1]- جون ليشته، خمسون مفكرًا أساسيًا معاصرًا من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، تر، فاتن البستاني، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2008، ص 85.

[2]- إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسنوز إلى هابر ماس، تر، محمد حسن علوم، سلسلة كتب ثقافية، د ط، الكويت، 1978، ص 206.

حقًا، كما يمكن إعتبار ألتوسير مطور لنظرية ماركس، حيث نستقي من أعماله، أكثر مما لو إنشغلنا في جدل النصوص المقدسة»(1).

إذًا لقد عني ألتوسير بوصفه عضوًا مخلصًا في الحزب الشيوعي الفرنسي بأن يثبت أن ماديته تتفق مع تعاليم ماركس، وهذه هي المهمة التي إضطلع بها في كتابه ذي الطابع التجديدي الجذري، من أجل ماركس Pour Marx، وكما يقدم في كتابه المشهور قراءة في رأس المال Lire le capital، قراءة لماركس «إذ يشرح بوضوح الفرق بين قراءة سطحية تركز على الكلمات الفعلية في النص، وقراءة شخصية بحثية، حيث يسمح ذلك لألتوسير، الإهتمام عن أمرين هما:

1- تفسير إقتصادي يرى ماركس على أنه وريث الإطار الكلاسيكي للإقتصاد السياسي.

2- تفسير يستند إلى النزعة الإنسانية والتاريخية، بالإعتماد على مرجعية أعمال ماركس المبكرة(*) ، إذ يرى ألتوسير أن النظر إلى ماركس من وجهة هذين التفسيرين معناه أن ننسب إليه فكرة ضيقة ودارجة عن الحس المشترك»(2)، ويفيد ألتوسير إذًا من خلال القراءة التي يقدمها لكتابات ماركس وبالخصوص كتاب رأس المال أن ماركس الناضج والإنساني، يؤكد على أن ما يحدد تشكيلة إجتماعية ما ليس هو شبح ماهية ما، أو طبيعة إنسانية ما، وليس الناس، بل علاقة الإنتاج التي تشكل وحدة مع البنية التحتية، وأنها علاقة بين الناس والأشياء، أي تخص وسائل الإنتاج المستمدة من الطبيعة المادية، وبالتالي فإن النزعة اللاإنسانية النظرية التي ينسبها ألتوسير إلى ماركس تتجلى، إذن في رفض تأسيس أي تفسير للتشكيلة الإجتماعية وتاريخها اِنطلاقا من مفهوم الإنسان كذات أصلية لحاجياتها وصراعاتها، فماركس ينطلق حسب قراءة ألتوسير من العلة البنيوية التي تنتج إيديولوجيا بورجوازيا تحافظ على وهم ضرورة الإنطلاق من الإنسان، أي أنه ينطلق من التشكيلة الإقتصادية المعطاة وبالضبط من علاقة الإنتاج الرأسمالية، ومن العلاقات التي تجددها هذه العلاقة في البنية الفوقية، وذلك من أجل التوصل إلى معرفة القوانين التي تتحكم في حياتهم وفي صراعاتهم الملموسة، وبالتالي فإن «إستراتيجية ألتوسير إذًا، هي إدخال ممارسة للقراءة بإمكانها تميز الطريقة التي يدشن بها ماركس، ثورة نظرية تقوم على موضوع جديد تمامًا طريقة الإنتاج، وتصبح هذه عند ماركس، البنية الخفية لصياغة عناصر الكل الإجتماعي، ولم تعد تنتمي إلى الإشكالية التي تدخل في تكوين فلسفة هيجل والإقتصاد السياسي الكلاسيكي، ومن جوهر هذه الإستراتيجية وجود نظرية معرفة، تفصل نظرية ماركس في المعرفة عن غيرها»(3).

---

[1]- المرجع نفسه، ص 227.

[*]- ويقصد بها: المخطوطات الاقتصادية والفلسفية، وأطروحات عن فويرباخ.

[2]- جون لشته، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[3]- المرجع نفسه، ص 86.

إذا فهم ألتوسير ماركس فهمًا خاصًا ورأى أنه لابد من فصل كتابات ماركس الشاب عن كتاباته في مرحلة النضج، والنظر إلى هذا الكتاب على أنه أساس الماركسية بإعتبار أن ماركس إكتشف فيه طريقة الإنتاج في التاريخ، وخصوصًا الطريقة الرأسمالية في إنتاج القيمة الفائضة قيمة التبادل وغير ذلك...، فوفقًا لألتوسير، أن ماركس إكتشف علم التاريخ «فهو خالق التاريخ كعلم مماثل للرياضيات، والفيزياء في التركيز العلمي، فماركس بإعتماده التاريخ علمًا إستطاع أن يستخلص قوانين تغيير المجتمعات، وعلى هذا الواقع، أسس السياسة العملية للحزب البروليتاريا فبمجيء الفلسفة الماركسية أتيحت لطبقة العاملة أن تنفذ إلى قلب عمليات إستغلالها الدائمة التغير»(1)، مما يعني أن أفراد البروليتاريا إستطاعوا، أن يكونوا لهم وضعًا طبقيًا موحدًا يمكنهم من إقرار الأعمال الثورية، طبقًا للحقيقة الموضوعية في النزاع الطبقي «حيث يقر ألتوسير بأن النزعة الإنسانية تنسي بأن ماركس قد افتتح علمًا جديدًا وهو علم التاريخ، حيث يجب أن نفهم التاريخ على أنه تاريخ طرق الإنتاج، وهو الموضوع الوحيد والفريد للمادية التاريخية، وهو موضوع يختلف تمامًا، عن موضوع الإقتصاد السياسي الكلاسيكي، وعن موضوع نظريات التاريخ والمجتمع في عصر التنوير، لأن عند ماركس لا يوجد مجتمع، بل طرق إنتاج فحسب وهي تتطور في التاريخ»(2).

ومن بين أهم الخطوط العريضة لفلسفة ألتوسير، والتي نجد العديد منها في مختلف مؤلفاته والتي يرى فيها أن ماركس لم يكن ماركسيًا بالفطرة، بل أصبح كذلك بعد مسيرة تتبعه للفكر الإشتراكي، هذه الميزة قادته إلى تبني تلك الآراء الثورية وقد ألح ألتوسير على نقطتين في فهم ماركس وشرحه:

1- أن الجدل الماركسي ليس إستمرارًا للجدل الهيجلي، وأنه هناك قطيعة معرفية.

2- أن ماركس يعطي أولوية للمادة الفلسفية، وما يجب تحليله هو الواقع المادي دراسة علمية»(3).

كما قسم ألتوسير فكر ماركس، إذ يذهب إلى القول «أن إسم كارل ماركس يشير إلى شخصين مختلفين تفصلهما قوة منهجية واسعة، وهذه القطيعة المعرفية تقسم فكر ماركس إلى مرحلتين:

1- المرحلة الإيديولوجية فيما قبل القطيعة.

---

[1]- بيار ومينيك فاڤر، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[2]- جون لشته، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[3]- Louis Althusser, Etienne Balibar, Lire le capital, Paris, Maspero, 1973, p 34.

2- المرحلة العلمية فيما بعد القطيعة عام 1845، فهذه القطيعة، تقع إذن مع تأليف الإيديولوجية الألمانية»(1)، يعتقد ألتوسير أن هذه الأخيرة هي التي تمثل الماركسية حيث توصل من دراسته لماركس إلى أن «ماركسية ماركس لم تتضح، إلا في رأس المال، ونضجها لم يكن دفعة واحدة وإنما مر بمراحل متقطعة، وأن الماركسية ليست منظومة مغلقة، بل مفتوحة على تجربة الواقع والتاريخ، وفق سيرورة الفكر عبر مراحله التاريخية»(2)، وبالتالي فكتابات ألتوسير عن القطيعة المعرفية بين ماركس المبكر، وماركس اللاحق، يبين لنا أن ماركس المبكر كان بلا شك إنساني النزعة، أما ماركس الحقيقي، فهو الذي قطع الصلة بينه وبين الإشكالية الهيجلية- الفيورباخية التي تتحكم بكل من الحتمية الإقتصادية، والنزعة الإنسانية، إذا هناك قطيعة إبستمولوجية تفصل بين ماركس الإيديولوجي المبكر، وماركس العلمي اللاحق، وبهذا أدى ألتوسير دورًا هامًا لتحرير الماركسية من القراءة العادية، متلما عبر عن ذلك الأداء وذهب إلى أن النظرية الماركسية التي تناقض نفسها على مستويات عدة، وتحتوي ثغرات يجب أن تعاد قراءتها للكشف عن الأبنية اللاوعية الخفية فيها، ومن ثم تخليصها من طابعها الإيديولوجي التعميمي، ويعتقد أن من المفاهيم الخاطئة للماركسية، إعتبارها نزعة إنسانية، ذلك لأن السمة المميزة لأعمال ماركس الناضج، نزعة مضادة للإغتراب، واستبدالها بمفاهيم جديدة كالتكوين الإجتماعي، والعلاقات الإجتماعية، وهو يبرر تصوره هذا كون ماركس لم ينطلق من الذات أو الإنسان، وإنما من نمط الإنتاج وعلاقاته وما تحتمه من أشياء هي التي تحتم المجتمع ومحتواه التاريخي «وبالتالي فالإطار الفكري الذي جاء به ألتوسير، قدم مفهومًا للبنية الإجتماعية، ويعتبر أنضج ما هو مطروح في العلوم الإجتماعية»(3).

- مدرسة فرانكفورت والماركسية:

تعد مدرسة فرانكفورت من أهم الإتجاهات الفكرية المعاصرة من حيث تناولها للماركسية «حيث بنيت فلسفتها وتطبيقاتها بإنفصال كامل عن الأحزاب الشيوعية، فقد نقدت المجتمع السلعي الرأسمالي، والمجتمع البيروقراطي الإشتراكي»(4)، مما يعني أن الحديث عن مدرسة فرانكفورت هو حديث عن النظرية النقدية التي إختصت بها، وأخذت بها إتجاها فكريًا، تأسست منه تيارات وإتجاهات فلسفية هامة «فهناك من يرى أن مدرسة فرانكفورت ونظرياتها النقدية ذات علاقة بالماركسية، وهناك من يرى العكس وهناك من يرى أنها دعوة لإعادة بناء الماركسية بمنظور

[1]- دفيد هوكسن، الإيديولوجية، تر، إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، د ط، د، بلد نشر، 2000، ص 112.
[2] - Louis Althusser, Etienne Balibar, Op.cit, p 35.
[3]- إين كريب، مرجع سبق ذكره، ص 228.
[4]- أندريه توزيل، مرجع سبق ذكره، ص 5.

جديد»(1)، وبالتالي فإن ممثلي النظرية النقدية والذين ينسبون إليها وهم، ماكس هوركهايمر Horkheimer، تيودور فون أدورنوا T. F. Adorno، وهربرت ماركوز H. Marcuse، وبسبب ملاحقة النظام النازي لهم إضطروا إلى اللجوء إلى الو.م.أ، حيث أظهر كل منهم وبطرق مختلفة تحليلاً نقديًا للمجتمع بالإستناد بشكل خاص إلى ماركس «حيث تميز ممثلو مدرسة فرنكفورت برفضهم القاطع للوضع القائم وبرفضهم للحلول وللأنظمة النسقية، ولهذه الأسباب جاءت كتاباتهم غالبًا بشكل محاولات ومقالات وكتابات حكيمة»(2).

أنجز الفلاسفة المرتبطون إذًا بمعهد البحث الإجتماعي أعمق إستبصارات عن تأثير السلعة على الوعي، وقد أسس أعضاء المجموعة الأعظم شهرة، أدورنوا وماكس هوركهايمر، وهربرت ماركيوز، أبحاثهم على تحليل التسليع الذي قدمه كارل ماركس في الفصل الإفتتاحي من رأس المال «إذا حاول كل من هوركهايمر وأدورنوا أن يطبق الماركسية بإعتبارها فلسفة نقدية على صعيد النظرية الإجتماعية والنفسية، وكما يلاحظ هوركهايمر في حلول المشكلة الحقيقية (الصدق) 1935، تعتبر الماركسية أنّ كل أطروحة تترتب بالضرورة على المصادرة الأولى، أي مفهوم التبادل الحر للسلع وستكون معرفة كل العمليات الإجتماعية في المجالات الإقتصادية والسياسية والثقافية الأخرى، قد توسطها هذا الإدراك الإبتدائي»(3).

فبالتالي فإن العلاقة الأولى لمفكري مدرسة فرانكفورت مع الماركسية لم تكن إنخراطًا في عقيدة جاءت من الخارج، وأنهم أعجبوا بكل ما أتت به الماركسية، بل مثلث أعمالهم على الصعيد الفلسفي نوعًا من النقد والتجريح في أزمة الماركسية الأرثودكسية، كما رفضوا ما أثر به لينين في أطروحاته، وحاولوا توسيع دائرة النظر إلى الماركسية، وذلك من خلال إجراء مقارنات بين ماركس ومفكرين آخرين»(4)، فعلى سبيل المثال نذكر من تلك المقارنات تلك التي عقدها هوركماير بين ماركس وشوبنهارو وغيرها، كما قاموا بنقد الماركسية الكلاسيكية بسبب ما كان يشوبها من غموض وصعوبات على الصعيد الإقتصادي والسياسي.

وإلى جانب هؤلاء المفكرين المؤسسين لمعهد البحوث الإجتماعية، تبقى النظرية التحليلية الأكثر شهرة، والمميزة لهذا المعهد عند أحد أعضائها شهرة في الجيل الثاني والمتمثل في يورغن هابرماس Jurgen Habermas.

---

[1]- توم بوتومور، مدرسة فرانكفورت، تر، سعد هجرس، ط1، د. دار النشر، طرابلس، 1988، ص 25.
[2]- بيتر كوترمان، مرجع سبق ذكره، ص 233.
[3]- دڤيد هوكسن، مرجع سبق ذكره، ص 113.
[4]- توم بوتمور، مرجع سبق ذكره، ص 27.

- الماركسية عند يورغن هابرماس:

يعتبر الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس أحد أبرز العلماء الذين إستطاعوا أن يقدموا إسهامًا متميزًا في تناولهم للقضية الإجتماعية، في القرن العشرين ويعد في نظر مؤرخي العلوم الإنسانية، الممثل الأبرز لمدرسة فرانكفورت النقدية على الرغم من بعض الإختلافات بينه وبين أتباع هذه المدرسة «حين قام بإخضاع الظاهرة الإجتماعية السياسية، لبحث سوسيولوجي ينبثق من رؤية فلسفية تحليلية، تشكل القاعدة الأكثر إتساعًا، والتي يتم وفقها إثراء التعامل الفلسفي بالطابع السوسيولوجي أثناء توظيف هذا التعامل داخل ميدان مواجهة الظاهرة الإجتماعية، وتفكيكها بغية دراستها»(1).

«كان هابرماس متأثرًا بشدة بكتابات هيجل وماركس، ولكن على خلاف أدورنو وهوركهايمر، فقد رفض هابرماس نظرية ماركس في القيمة»(2) باحثا عن مسارات فكرية بديلة لأفكار ماركس إعتقادًا منه أن كثيرًا من هذه الأفكار، قد تجاوزها الزمن، إلا أنه يطلب المحافظة على عدد من الأصول التي أنتجها المفكرون الماركسيون، ويقر أن الإشكالات التي حددها ماركس في الإقتصاد الرأسمالي قائمة حتى اليوم مثل النزعة لخلق النكوص، والأزمات الإقتصادية، ومن هذا المنطلق يرى هابرماس أنه لابد من إستعادة السيطرة على المسارات الإقتصادية، بدل أن تصبح هي المتحكمة في الناس والوسيلة، في ذلك هو ما أسماه "الميدان العام" الذي تشكل الديمقراطية إطاره العام، «فلقد مثل هابرماس الفكر الماركسي في الفلسفة المعاصرة من خلال فهمه النقدي للماركسية، والذي يبرزه في مؤلفه الميدان العام، حيث أظهر من خلاله فهمًا عميقًا للفكر الماركسي، مبينًا أنه فكر يحتوي على قدرة نقدية هائلة لكل ما هو عام وشامل، وبالتالي فالماركسية في نظره ليست بإيديولوجية أو بمعتقد سياسي فقط، بل هي طاقة متواصلة للنقد، فهي نظرية تدعو إلى التفكير والتحليل»(3).

إذًا يندرج هابرماس من ضمن الإمتداد المباشر لمراجعة الماركسية التي كان قد أجراها بشكل واضح منذ 1968م، تعويض المزدوج، قوى منتجة وعلاقات إنتاج، بمزدوجة أكثر تجريدية عمل وتفاعل، يوجد هذا ما تحق تسميته بإضفاء البعد الأنتربولوجي على المادية التاريخية «إذ تجد هذه المراجعة صداها في إعادة قراءة ماركس التي يقوم بها هابرماس عندما يتحدث عن الإنتاجوية المسيطرة لدى ماركس، حسب الفكرة التي يعالجها كتاب رأس المال، لنفسه عن فلسفته الخاصة

[1]- علاء ماهر، مدرسة فرانكفورت، منشورات المركز القومي، ط1، د. بلد نشر، د. ت، ص 45.
[2]- جون ليشته، مرجع سبق ذكره، ص 376.
[3]- المرجع نفسه، ص 94.

وهو أمر قد يتعارض مع فكر ماركس بوصفه باحثًا، إذ لا يفوته الإعتراف بالنسبة للمعرفة التواصلية والنقدية، بالمنزلة التي تعود إليها في "التأليف الإجتماعي" إلى جانب المعرفة الأداتية والتقنية المستخدمة في العمل الإجتماعي، إن إعادة إضفاء هذه القيمة للتفاعل التواصلي في ديناميكية الإجتماعي، تذهب إلى حدٍ مماثلة صراع الطبقات بما يمكن تسميته بأسلوب قاصر للتواصلية»(1).

كما تجدر بنا الإشارة إلى أن ما يميز عمل هابرماس في الستينات في مناهضته للنزعة الوضعية في كتابات ماركس المتأخرة، وسعي إلى تحويل العمل المبكر، إلى نقطة أكثر فعالية لنقد داخلي ذاتي متأصل للمجتمع الرأسمالي، وذلك بتأكيده على جانبه التأويلي «وكان هذا النقد يحمل الملامح التالية: لقد حاجج هابرماس بأن العلم، وحتى جوانب من الفلسفة لم يعد لها دور نقدي حاسم في تحديد قيمة الغايات التي يتم السعي إليها، بل أصبحت بدلاً من ذلك عبدًا للعقلانية الأداتية، الذرائعية أو القصدية»(2).

ففي نظر هابرماس الماركسية، كانت على إتصال دائم بالفلسفة الإجتماعية وفلسفة التاريخ وإن خصوصية ماديتها، وجدليتها، قادرة على طرح نظرية نقدية كاملة «بهذا يستخدم هابرماس ماركس لتطوير إستراتيجية للنقد، قد تكون كما يراها هو تحريرية إنعتاقية للعمل كممارسة عملية من حيث الأساس، فبينما أكد ماركس الدور التكويني الذاتي للعمل بالممارسة، إلا أن هابرماس بإيماءة تحية منه إلى هيجل، يرى العمل على أنه نقد، وهو نقد موجه بصورة خاصة ضد القوة المخدرة للعقل الأداتي، وبإظهار ما تم تحقيقه من ناحية عملية على يد التقليد التأويلي الألماني الذي يقوم هابرماس بإدخال فرويد فيه، يصبح الطريق ممهدًا لتركيز شديد على الأشكال الرمزية للتفاعل أكبر بكثير مما تصوره ماركس»(3)، حيث جعل هابرماس العمل ليس وحده ما يميز الإنسان، بل اللغة أيضًا، فالعمل يؤدي إلى ظهور المصلحة التقنية وهي المتمثلة في السيطرة على العمليات الطبيعية وإستغلالها لمصلحتها (المصلحة العامة)، هكذا يدعوها هابرماس والتي تفضي إلى مصلحة الإنعتاق والتحرر.

إذًا تضل الماركسية حية في الغرب، إذ يلح ألمان مدرسة فرانكفورت، مثل ماركوز وأدورنو والفرنسيون "ألتوسير"، على البعد الإيديولوجي لسيطرة رأس المال على المجتمع ويعودون في هذا إلى الذي يسمونه "ماركس الأول" محاولين خلق تمايز إصطناعي كما رأينا بين أعمال شبابه وتلك

[1]- يورغن هابرماس، بعد ماركس، تر، محمد ميلاد، دار الحوار، ط1، د. بلد نشر، 2002، ص 11.
[2]- المرجع نفسه، ص 12.
[3]- جون ليتشه، مرجع سبق ذكره، ص 376.

التي تليها، وهكذا تبقى الماركسية حية في الإقتصاد والتاريخ وفي الفلسفة «فبعض علماء الإقتصاد يفهمون أهمية نظرية التراكم، والدور الذي تلعبه الإحتكارات في تكوين الأسعار... ويؤسس البعض الآخر على أعماله نظريات في الرأسمالية الحديثة، ويذهب آخرون إلى تطوير نظريات تحاول أن تؤسس على أعمال ماركس تحليلاً للعلاقات شمال/ جنوب(*)، ويحاول آخرون أن يؤسسوا على كتبه، ممارسة سياسية لحزب شيوعي في بلد عصري في حين يعتبر البعض الماركسية إيديولوجية لا أساس علمي لها»(1).

وفي الوقت الذي تعيد الديكتاتوريات في الشرق إختراع ماركس لإضفاء الشرعية على نزواتها، يستعيد البعض في الغرب سيرة حياته لينتزعوا الثقة بأفكاره، أما في الو.م.أ تستقر الماركسية في المدن الجامعية يتبعها بصفة آلاف من الأساتذة.

وعلى الرغم من هذا، تستعيد نظرية ماركس كل معناها في إطار العولمة، والتي يعود بها ماركس اليوم قويًا كاسحًا فارضًا نفسه كأعظم فيلسوف على الجميع في رأسمالية متطورة، جبارة تخطو خطوات العولمة، إذ لم تفلت العولمة من عبقريته، فحتى أمرها أشار إليها بشكل مذهل، إذ هي الآن تحدث في زمننا الحالي واحد ضحاياه، العراق، لنهبه الطريق لفتح الشرق الأوسط وتقتات به، وربطه بالسوق الإمبريالية الأمريكية، فلقد تحول العراق منذ عام 2003م إلى بلد مستعمر بإسم الديمقراطية وعهد العولمة الجبار الذي حول العالم إلى قرية فقط الذي على عيونهم غشاوة فلا ترى إشتداد الصراع الطبقي على المستوى العالمي، وكيف هي البربرية في زمن العولمة وكيف البطالة تسود والأزمة تزداد وكيف يجوع فقراء العالم.

وكيف بلد العراق البترول صار ضحية الغزو وألعوبة إستثمار رأس المال المعولم، «إذًا تستعيد نظرية ماركس كل معناها في إطار العولمة التي تنبأ بها، فنحن نشهد تفجر الرأسمالية وإنقلاب المجتمعات التقليدية وتنامي الروح الفردية وإفتقار ثلث العالم إفتقارًا مطلقًا وتركز رأس المال ونقل المنشآت من مكان إلى آخر وعدم الإستقرار وتكديس السلع وإنتشار الصناعة المالية فكل هذا تنبأ به ماركس»(2)، وبالتالي فمع العولمة كل شيء أصبح قابلاً للبيع وأصبح سلعة حتى الإنسان ذاته سلعة مع إنعدام الأخلاق وتحولها إلى أخلاقيات لا تحترم، كما أصبح المال سلعة بدل أن يكون الوسيطة وأداة في التبادل «وإذا ما أصبح الإنسان هكذا سلعة مع الوقت سيستنسخ كما هو، وطغيان الجديد مع تقديس الإستهلاك، الذي طالما تحدث عنه ماركس سيؤخر

---

* - التبادل غير المتكافئ، لسمير أمين.

1 - جاك أتالي، مرجع سبق ذكره، ص 458.

2 - المرجع نفسه، ص 460.

وربما إلى الأبد، في الإفتتان بنظر إلى السلع التي تتجدد بلا نهاية، قيام الثورة التي أصبحت هي نفسها مشهدًا يقوم به بعض الإرهابيين أمام بقية العالم»(1).

«إذا نحن نعيش اليوم تحت تأثير فكر نمطي معلب في قوالب قيمية وجمالية تصدرها وسائل الإشهار والدعاية، والتي تعتمد الإغراءات التي توفرها التقنية، الأمر الذي يعني أن هذه الأخيرة هي كما عبر عنها هاربرت ماركيوز «مشروع إجتماعي تاريخي غرضه تحقيق السيطرة»(2).

إذًا تؤكد التحليلات التي قدمها ماركس على ما نشعر به اليوم من إزدياد الحاجة إلى عالم مختلف جديد تتبدل فيه العلاقات الإجتماعية، ويصبح فيه الإنسان هذا بحد ذاته، وتهيمن الحرية وتتفتح الشخصية، وتتطور القوى البشرية، بذلك يغذو الكلام عن موت ماركس كلامًا، إيديولوجيا وسياسيًا على دعاة نهاية التاريخ، حيث يقول جاك ديريدا Jacques Derrida في مؤلفه أطياف ماركس le spectre de Marx «أن ماركس الستاليني الذي تطور إلى نموذج سوفيتي بيروقراطي هو الذي توفي، وإنتهى، أما ماركس الفيلسوف والمفكر فما يزال حيًا بيننا»(3)، فإنطلاقا من هذا القول تظهر لنا الحاجة الماسة لماركس وعبقريته وبالأخص تفسيره لطبيعة النظام الإقتصادي العالمي للرأسمالية من خلال تطوره في مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث تنبأ بنزاعات عنيفة وأزمات إقتصادية، ومظالم إجتماعية على نطاق واسع، ولعل هذه الشواهد دليل على صحة تنبأته ففي عام 1997م حدثت الأزمة الإقتصادية في شرق أسيا، وفي عام 1999م، حدثت الأزمة الإقتصادية في الأرجنتين، وفي عام 2006م في الو.م.أ أزمة الرهون العقارية التي استمرت حتى عام 2009م، والتي وصفها الخبراء الإقتصاديين بحرب عالمية ثالثة لأثارها المدمرة، تليها عام 2011م أزمة الديون وتسدديها، إلى غيرها من الأزمات، فبالتالي فإن ظاهرة الأزمات صفة ملازمة للنظام الرأسمالي، الذي يقوم على المنافسة والصراع في فوضى الإنتاج، وبالتالي عرفت كتابات ماركس في زمن الرهون العقارية 2011م قراءة وإطلاع لم يعرفها سابقًا «بالأخص أن عالمنا المعاصر في حاضره، يعيش أزمة متعددة الأبعاد متمثلة في طغيان الماديات، تشيؤ الإنسان وعلاقاته، وهي أزمة ناتجة عن الأزمة الهيكلية للرأسمالية العالمية والنيو–لبرالية المتوحشة المسيطرة على العالم، وإنقسام العالم إلى قلة مترفة بفائض زائد، وأكثرية تحت عتبة الفقر، تزداد تهميشًا

[1]- المرجع نفسه، ص 461.

[2]- بلقاسم ملكيش سعيد، أزمة العالم والبنية الفوقية، الينولييرالية سوق حروب الفكر والإيديولوجيا، ط1، الجزائر، 2013، ص 12.

[3]- جاك ديردا، أطياف ماركس، تر، منذر غياشي، مركز الانتماء الحضاري، د. ط، د. بلد نشر، 1993، ص 112.

وإستغلالاً، إضافة إلى الحروب بمآسيها، والأزمات المالية العالمية المتعددة، مما أولد حركات عالمية مناهضة للوضع ومناهضة للعولمة بالإضافة إلى الإنتفاضات العربية»(1).

إذًا البحث عن ماركس من جديد، يستجيب للحاجة المتزايدة إلى مجتمع بديل لا تحتكر فيه إدارة الفعل الجماعي للأفراد من البرجوازية ولا يخضع للعلاقات الرأسمالية، وقوانين السوق التي تحمل عنفًا مخبأً، إذ لا يشكل الفرد فيه عنصرًا من هذه العلاقات «فالعالم اليوم بحاجة لبديل فعال لنجدته، إذ نعيش مرحلة تاريخية أين تتمظهر موجة من الحروب والثورات نحن ضحايا هذا النظام النيوليبرالي العالمي المتوحش، هل يمكننا النجاح في تكوين بديل إيجابي؟، ذلك هو التحدي السياسي اليوم، فالرأسمالية اليوم نظام عالمي، والكفاحات السياسية والإجتماعية إذا أرادت أن تكون فعالة يجب أن تمارس على المستوى الدولي والعالمي، كما على المستوى العملي والواقعي»(2) بمعنى القضاء على كل الفوارق في المجتمع، والتصدي للعولمة الأسواق وتحرير البشرية من البؤس والإغتراب والعذاب، هذا هو ماركس، هل يحتاج أن يلبس تاج العظمة لكي يكون عظيمًا ولعل ذلك يؤكد قول ديريدَا في مؤلفه **أطياف ماركس** حيث يقول: «سيكون من الخطأ الدائم، إذ لم يقرأ ماركس وتعاد قراءته ومناقشته... ونقصًا في المسؤولية النظرية والفلسفية والسياسية، إذ لم يكن ذلك، ومنذ اللّحظة التي أخذت فيها آلة الدغمائيات والمعدات الإيديولوجية الماركسية بالإختفاء فإنه لم يعد لنا عذر، وإنما لحجج فقط لكي نتهرب من هذه المسؤولية، ألا وإنه لم يكون ثمة مستقبل من غير هذا، ليس من غير ماركس، وإنه لن يكون من غير تذكر ماركس ومن غير ميراثه، وعلى كل حال من غير ماركس مخصوص وعبقريته»(3)، ويذهب في مكان آخر في مؤلفه هذا إلى القول «إنه ليوجد اليوم في العالم خطاب مهيمن أو هو بالأحرى في حالة من حالات صيرورة الهيمنة، وذلك بخصوص موضوع عمل ماركس وفكره... إلا أن لهذا الخطاب المهيمن في أغلب الأحيان شكلاً مهوسًا إبتهاجيًا»(4)، هذه المحطات من خطابات ديريدا تدل على عظمة ماركس ومكانته كما يعترف جاك أتالي في مستهل كتابه "**كارل ماركس أو فكر العالم**" بحديثه عن مكانته ويقول «ما من مؤلف حظي بقراءة أكثر منه، وما من ثوري بعث الأمل أكثر منه، ولم يثري أي صاحب مذهب من الشروح، والتعليقات أكثر منه وبإستثناء بعض مؤسسي الأديان، وما من إنسان أحدث تأثيرًا مماثلاً لما كان لكارل ماركس في القرن العشرين»(5)

[1]- بلقاسم مليكشة سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 20.
[2]- المرجع نفسه، ص 23.
[3]- جاك ديريدا، مرجع سبق ذكره، ص 41.
[4]- المرجع نفسه، ص 109.
[5]- جاك أتالي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

وبالتالي فإن ماركس رأى قبل الجميع النظام الرأسمالي وتناقضاته وتنبأ بأن الثورة لن تقوم إذ ما قامت إلا كتجاوز لرأسمالية أصبحت كونية، ولعل هذا هو الواقع الذي نعيشه اليوم، لهذا تعد أعماله أساس لما هو جوهري في حاضرنا، وهو كوريث لليهودية لفكرة أن الفقر لا يطلق وأن لا قيمة للحياة إلا إذا سمحت بتحسين مصير البشرية وتحررها من كل إستغلال، فيصبح في نضرنا المفكر السياسي العالمي، المدافع عن حقوق الضعفاء واليوم نعترف بمصيره المذهل والفذ الفكري والسياسي «إذ يعتبر وبإقرار كافة الأوساط الفكرية المفكر الأهم والأكثر تأثيرًا في الفكر الإقتصادي والإجتماعي بلا منازع، ترك بصمات بعيدة العور على مجمل الفكر، والتطورات الإجتماعية بحيث أصبح من المستحيل تصور العلوم الإجتماعية من غير مساهماته، ويؤكد هذا الرأي استطلاع أجرته هيئة الإذاعة البريطانية حول أهم شخصية في الألفية الثانية ثم مرة أخرى في العام 2005م، حول أعظم فلاسفة التاريخ، فكانت الغالبية العظمى اختارت كارل ماركس بفارق كبير بينه والآخرين»(1)، ففي النهاية يعتبر ماركس بحق أحد أكبر المفكرين الإقتصاديين الذين لم يحللوا فقط، لا بل عملوا على تحقيق أفكارهم بمنطق وعلم وأثر في الفكر الإنساني وكذا ساهموا في تطور النظرية السوسيولوجية عامة وشيدوها بعمق تفكيرهم وقوة حجتهم، لهذا تم الإعتراف بمكانتهم الفكرية المتميزة، حيث نجح ماركس أكثر من أية شخصية عظيمة أخرى من شخصيات الماضي وإلى درجة غير عادية في اختراق الحواجز الجغرافية والثقافية والإيديولوجية، إنه يشكل جزء من الكون الحي لكل من المثقفين، والفئات الواسعة من سكان العالم، وذلك من خلال الحركة التي ألهمتها أفكاره، إن سمعته هي بحق سمعة كونية ممن أصبحوا جزءًا من حاضرنا وليس جزءًا من تاريخينا.

[1]- مازن الحسيني، كارل ماركس والديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص 8.

خـــاتمـــة

خاتمة:

يعد كارل ماركس مؤرخًا وفيلسوف ثوري، مُنّظر الشيوعية العلمية والمادية التاريخية والإقتصاد السياسي مكنته خبرته وتجربته السياسية الإجتماعية من الإطلاع على تفاصيل الحياة البشرية، فأكسبه ذلك معرفة حقيقية بالظواهر الإجتماعية، ولعل نظرية الصراع الطبقي التي سعي إليها، كان هدفها تحقيق المجتمع الشيوعي أين يتحقق أكبر قدر من المساواة والحرية وتبيان دور ذلك الصراع في الحياة السياسية والإقتصادية للمجتمع، حيث توصل إلى فكرة الشيوعية لدواعي الحرية لا لدواعي الأمن، حيث رسم في كتاباته صورة المجتمع الشيوعي وآمن أنه في ظل هذا المجتمع لا وجود لدولة، ولا مجرمون، ولا صراعات، وكل إنسان سيجري إلتقاطه في العمل الإنتاجي مع الآخرين ويكون الصراع صراعًا عامًا مشتركا، لقد ظلت هذه الرؤية مع كارل ماركس في كل خطوة من خطوات حياته، كونها رؤية للحرية والتعاون التلقائي، وليست برؤية خاصة بالوفرة الإقتصادية أو الأمن الإجتماعي، إذ تقوم الحرية في رئيه في الصراع، لكن في الصراع الواعي التعاوني وإنطلاقًا من هذه الأفكار توصلنا إلى النتائج المتمثلة في النقاط التالية:

* المذهب الإقتصادي الذي إقترحه كارل ماركس هو المنهج الذي يتطلب به تنظيم الوجود الإجتماعي على أساسه، بوصفه المخطط الأفضل الذي يحقق للإنسانية ما تصبوا إليه من سعادة ورخاء.
* تعد مساهماته أحد المساهمات في خدمة قضايا التحرر وتقرير مصير الشعوب في العالم.
* فلسفة ماركس إمتداد لفلسفة هيجل، فهي فلسفة للتاريخ، حيث إعتمدت فلسفته على تغير إجتماعي هام في القرن 19م، وجعلته موضع إهتمام للمفكرين وذلك هو وصول الطبقة العاملة الصناعية إلى الوعي الذاتي السياسي ثم إلى القوة السياسية.
* إن فلسفة ماركس تتكون من ثلاثة أجراء، الفلسفة، الإقتصاد السياسي الشيوعية العملية مرتبطة هدفها تحقيق المجتمع اللاطبقي، أو جعل الشيوعية علمًا بعد أن كانت طوباوية.
* أن علم الإجتماع الماركسي هو علم يهتم بدراسة حركة التاريخ وتطور المجتمعات وتحليلها من الناحية التاريخية، والصراع الطبقي القائم على الإستغلال.

* علم الإجتماع الماركسي ليس براغماتيًا أو نفعيًا أو مثاليًا أو وضعيًا بل هو علم ثوري يهتم بالتغيير الإجتماعي والمادي، والسياسي للإنسان، ويحارب الجمود العقائدي والمجتمعات المنغلقة، حيث يهتم بحرية النقد لأنه عملي وتطبيقي، هو علم الثورة الإشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا، وعلم البناء الإجتماعي.
* كانت نظرية ماركس حول مفهوم الطبقة الإجتماعية من الإضافات (الإسهامات) الهامة في علم الإجتماع، حيث أوضح أن الطبقة الإجتماعية، ليست طائفية، ولا مرتبة، ولا نقابة ولا درجة، ولا تقوم على الثروة أو الدخل أو مستوى المعيشة، برغم من أنها قد تعكس على العديد من هذه الخصائص.
* وفقا للإدعاء الماركسي، فإن كل نظام إقتصادي لابد أن يصل إلى نقيضه، وذلك بحكم ضرورة نموه طبقا للمادية الجديلة، ومن خلال تطوره يتيح قيام قوة اِجتماعية اِقتصادية جديدة.
* إفترض ماركس أن العالم المادي هو الحقيقة الهامة والكبرى، فمن ذلك فإن الإقتصاد هو جوهر عملية التغيير، فالتغيير في وسائل الإنتاج يؤدي بالضرورة إلى تغير في علاقات الملكية، والبناء الطبقي للمجتمع، وقد ترتب على ذلك تباين الطبقات الإجتماعية، وفقا لتباين مصالح كل منها في المجتمع.
* إعتبر ماركس الصراع، صراع حتمي، تقوده طبقة ثورية عمالية ضد طبقة الرأسمالية المستغلة، غايته القضاء على الطبقة المستغلة والوصول إلى العدالة واللاطبقية.
* أن سبب هذا الصراع وحتميته بين هاتين الطبقتين هو لعلة أن الطبقة الثورية العمالية هي رائدة التقدم والتطور، وأنها المحرك لتطور المجتمع والإنسانية، بينما تقف الطبقة الرأسمالية بالنقيض، من هذا المشروع التقدمي العمالي الذي يحاول التطور.
* تظهر لنا السيرة النفسية قبل الأثر العلمي، للخطاب الماركسي، على جميع شرائح الفقراء العالمية، كونه يعكس مشاعر الألم وحالتها في الماضي والحاضر.

* يعد ماركس أول من إكتشف جوهر الإستغلال في أسلوب الإنتاج الرأسمالي عندما وضع نظرية فائض القيمة، وهي النظرية التي أسهمت في إضفاء الطابع العملي على مادة الإقتصاد السياسي.
* لم يكتف ماركس مثل الإشتراكيين الطوباويين، ينقد النظام الرأسمالي أو الإقتصاد بالإشارة إلى الأوضاع غير الإنسانية، التي تمخضت عنه، وإنما طرح نظاما بديلاً هو النظام الإشتراكي، على أساس نظرية قابلة للتطبيق تلك هي الإشتراكية.
* صراع الطبقات ليس من إكتشاف ماركس، فقبله وصف علماء الإجتماع الطبقات والصراع الطبقي، وما أثبته علميًا بمنهجه التاريخي هو إكتشاف وجود الطبقات في المجتمع وليس في وجود الصراع بينهما، وإثباته إرتباط الطبقات فقط بأطوار تاريخية معينة من تطور الإنتاج.
* إن السلطة السياسية عند الماركسيين ما هي إلا تنظيم لسلطة طبقة ما للسيطرة على طبقات أخرى داخل المجتمع، وما دامت المادية التاريخية، تؤكد أن تطور المجتمعات يقوم على أساس التناقض بين الطبقة المالكة وغير المالكة، فإن الحتمية التاريخية لهذا التطور سوف يصل إلى مرحلة إنتصار البروليتاريا وأخذ سلطة السياسة.
* يطرح الفكر الماركسي نفسه، كتراث معاصر للإنسانية، فاعل في تكوين العالم الراهن وفي تطوره، وقائم على فلسفة للحياة، ويملك بديلاً للعمل لتغيير المجتمع تغييرًا ثوريًا كما أنه تراث ينطوي على دروس عملية، وتجارب نضالية ذات أهمية، كما أنه تراث ينطوي على دروس عملية، وتجارب نضالية ذات أهمية بالغة في العمل الثوري، فإن إستعابه أحد ضمانات النجاح الرئيسية للتجربة النضالية في الوطن العربي، فإن مثل ذهنية ماركس وموضوع "الصراع الطبقي يشكل بنسبة لنا وحاجة نضالية في ظروف أمتنا، وظروف عالما الراهن، إنها في كلمة واحدة "حاجة حضارية" وبالأخص وأن الصراع ليس موجه ضد طبقة رأسمالية مالكة، بقدر ما هو موجه ضد النظام الدولي الاقتصادي القائم، الذي يحتل الأولوية في سلم الإستغلال، لأسباب تكوينية، إِقتصادية وتاريخية عديدة. لهذا يعد مذهب ماركس نموذجًا لأيديولوجيا القرن العشرين، وإن مذهبه كان ولا

يزال بمثابة الأساس النظري لأحد أقوى نظامين من نظم الحقبة المعاصرة، حيث تأثرت بفلسفة وبدرجات متفاوتة معظم الإيديولوجيات والحركات السياسية في الدول النامية في العالم الثالث.

وبالتالي فنحن إلى جانب ذلك كله لسنا ممن ينادي بالثورة ككارل ماركس وإنما نحن ممن يؤمن بالعدالة والإنصاف، كما أننا لسنا ممن يؤمن بأن صراع الطبقات سلاح تؤمن نتائجه، وفوق كل هذا نحن ممن يهمهم نظام الحكم، وأن تكون السلطة في خدمة الشعب لا ضده، وعلى ضوء التعاليم المستخلصة من التحليل للفكر الماركسي ترى هل سيعم الخير بعد قهر الظلم أم هناك مخاطر جديدة تترصد العالم وأنظمته في ظل العولمة؟ وهل أطلق المؤرخون للقرن الثامن عشر إسم قرن الأنوار؟ سينتهي بنا الأمر إلى تسمية قرننا بقرن الظلمات لما هو عليه؟ رغم التقدم العلمي والتقني؟

وبهذا إنتهى حديثنا عن نظرية الصراع الطبقي، لدى ماركس والتي حاولنا أن نبسط مواضيعها الشائكة بقدر الإمكان، معتذرين للقراء، عما عسى أن يكون قد إعترضنا من نقص أو تقصير، آملين أن نتناول هذا الموضوع وأشباهه، أقلام أخرى حتى تتحدد حوله الأضواء ويستنير بها قراؤنا أكثر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **أولاً: قائمة المصادر باللغة العربية:**

1. كارل ماركس، رأس المال، تر، محمد عيتاني، ج1، مكتبة المعارف، بيروت، 1982.
2. ـــــــــــ، رأس المال، تر، محمد البراوي، المجلد الثالث، دار الهدي للطباعة والنشر، لبنان، د. تاريخ.
3. ـــــــــــ، العمل المأجور ورأس المال، تر، إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، د. تاريخ.
4. ـــــــــــ، نقد الإقتصاد السياسي، تر، راشد البراوي، دار النهضة العربية، ط1، بلد نشر، 1996.
5. ـــــــــــ، المخطوطات الاقتصادية– الفلسفية، د، ترجمة، القسم (1)، ج3، 1844، د. بلد نشر.
6. ـــــــــــ، بؤس الفلسفة رد على فلسفة البؤس لبرودون، تر، محمد مستبحير مصطفى، دار التنوير والفارابي، ط4، بيروت، 2014.
7. ـــــــــــ، النضال الطبقي في فرنسا من 1848 إلى 1850، تر، إلياس شاهين، ط1، دار التقدم، موسكو، 1895.
8. ـــــــــــ، نقد برنامج غوتا، تر، إلياس شاهين، دار التقدم، د ط، موسكو، د. تاريخ.
9. ـــــــــــ، الأجور والأسعار والأرباح، تر، إلياس شاهين، دار التقدم، سلسلة مؤلفات ماركس وإنجلز، ط1، د. بلد نشر، د. تاريخ.
10. ـــــــــــ، وفريدريك إنجلز، حزب البيان الشيوعي، مترجم إلى العربية، دار التقدم، موسكو، 1970.
11. فريدريك إنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، تر، إلياس شاهين، دار التقدم، د ط، موسكو، 1884.
12. ـــــــــــ، الإشتراكية الطوباوية والعلم، سلسلة دفاتر ماركسية، تر، سلامة كيلة، دار الفارابي، ط1، بيروت، 2013.
13. ـــــــــــ، مبادئ الشيوعية، تر، حسان حيدر، د، دار النشر، د ط، موسكو، د. تاريخ.

14.لينين، المختارات، دار التقدم لنشر، ج2، د ط، موسكو، 1976.
15.ـــــ، الدولة والثورة، تر، عربية، دار التقدم، د ط، موسكو، 1917.

ثانيا: قائمة المصادر باللغة الفرنسية:

1. Karl Max, Le capital, Livre premier, Trd, Joseph Roy, Tom 1, Paris, 1917.
2. _____, Travail salarié et capital, Traduction française, 1891.
3. _____, La guerre civile en France, 1871, La commune de Paris. Trd, Jean, Marie, Tremblay, Québec, 2002.
4. _____, Fridrich Engels, Le manifeste du parti communiste et préfaces du manifeste, Trd, lura lafargue, Paris, 1993.

ثالثا: قائمة المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم عبد الفتاح، الإجتماع والماركسية، دار الطليعة لنشر، د ط، بيروت، 1980.
2. إدوارم. م، بيرنز، النظريات السياسية في العالم المعاصر، تر، عبد الكريم أحمد، دار الأدب، ط2، لبنان، 1986.
3. إسماعيل قيادي، قضايا علم الإجتماعي الماركسي، الهيئة المصرية العامة، د ط، مصر، 1977.
4. أوغست كورنو، ماركس وإنجلز حياتهما وأعمالهما الفكرية، تر، إلياس مرقص، دار الحقيقة، المجلد 3، ط1، بيروت، 1974.
5. المداني توفيق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دراسة منشورات إتحاد الكتاب العربي، د ط، د. بلد نشر، 1997.
6. الصدر، محمد بقر، دراسة موضوعية في معترك الصراع الفكري القائم بين مختلف التيارات الفسلفية، دار التعارف، ط15، بيروت، د. تاريخ.
7. ـــــــــــــــ، إقتصادنا دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الإقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلامية في بيئتها الفكرية وتفاصيلها، دار التعارف للمطبوعات، د ط، العراق، د، تاريخ.

8. الشاروني، حبيب، الوجود والجدل في فلسفة سارتر، منشأة المعارف، د ط، الإسكندرية، 2001.
9. الشنيطي، محمد فتحي، نماذج من الفلسفة السياسية، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، 2010.
10. بولتيزر، جورج زجيي بيس موريس، كافين، أصول الفلسفة الماركسية، تر، شعبان بركات، ج1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د. تاريخ.
11. بوتمور، توم، مدرسة فرانكفورت، تر، سعد هجرس، د. دار النشر، ط1، طرابلس، 1988.
12. ـــــــ، الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الإجتماع السياسي، تر، محمد الجوهري وآخرون، دار الكتب الجامعية، ط1، الإسكندرية، 1972.
13. بو الشعير، سعيد، القانون الدستوري والنظم لسياسية المقارنة، النظرية العامة للدولة والدستور، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005.
14. بييرنز، إدوارم، النظريات السياسية في العالم المعاصر، تر، عبد الكريم أحمد دار الأدب، ط2، لبنان، 1986.
15. جماعة من علماء السوفيات، الفلسفة الماركسية في القرن 19، تطوير ماركس وإنجلز للمفهوم المادي للتاريخ، تر، حسان حيدر، دار الفرابي، ط1، بيروت، 1990.
16. ـــــــــــــــــــ، نشوء الفلسفة الماركسية، تر، حسان حيدر، ط1، الهيئة المصرية العامة للنشر، 1990.
17. دويدار محمد، مبادئ الإقتصاد السياسي، تاريخ علم الإقتصاد السياسي، الإقتصاد السياسي والرأسمالية والإشتراكية، دار المختار، ط5، الإسكندرية، 1998.
18. ديريدا جاك، أطياف ماركس، تر، منذر غياشي، مركز الإنتماء الحضاري، د. ط، د، بلد نشر، 1993.
19. هابرماس يورغن، بعد ماركس، تر، محمد ميلاد، دار الحوار، ط1، د، بلد نشر، 2002.
20. حاروش نوردين، تاريخ الفكر السياسي، دار الأمة، ط2، الجزائر، 2008.
21. حسن نازلي إسماعلي، الشعب والتاريخ هيجل، دار المعارف، د ط، القاهرة، 2004.
22. حسني مازن، كارل ماركس والديمقراطية، جميع الحقوق محفوظة لدار النشر، ط1، د. بلد نشر، 2008.
23. حشيش عادل أحمد، تاريخ الفكر الإقتصادي، دراسة إنتقائية- إنتقادية، دار النهضة العربي، د ط، د. بلد نشر، د. تاريخ.

24.كوز ينسوف، بصدد مؤلف إنجلز، لودفيغ فورباخ، ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، د ط، دار التقدم، موسكو، 1888.
25.كلية، سلامة، من هيجل إلى ماركس، موضوعات حول الجدل المادي، دار التنوير، د ط، بيروت، 2009.
26.كريب إيان، النظرية الإجتماعية من بارسنوز إلى هابر ماس، تر، محمد حسن، سلسلة كتب ثقافية، د ط، الكويت، 1978.
27.لوكاش جورج، التاريخ والوعي الطبقي، تر، حنا الشاعر، دار الأندلس، ط2، لبنان، 1982.
28.ليلة محمد كاملة، النظام السياسي، الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، د ط، القاهرة، 1971.
29.ليشته جون، خمسون مفكرًا أساسيًا معاصرًا من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، تر، فاتن البستاني، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2008.
30.لختهايم جورج، جورج لوكاش، تر، ماهر الكيالي ويوسف شويري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1982.
31.ماهر علاء، مدرسة فرانكفورت، منشورات المركز القومي، ط1، د. بلد نشر، د. تاريخ.
32.ماندیل أرنست، مدخل إلى الإشتراكية العلميّة، تر، غسان ماجد وكميل داغر، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1980.
33.ماركيوز هربرت، العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الإجتماعية، تر، فؤاد زكرياء، د ط، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، د. بلد نشر، 1970.
34.محمد علي عبد المعطى، أعلام الفلسفة الحديثة، دار المعرفة، ج2، د ط، الإسكندرية، 1997.
35.نملاق صلاح الدين، أسس علم الإقتصاد الإشتراكي، المكتبة الإقتصادية، دار المعارف، ط4، مصر، 1919.
36.نعيم أحمد سمير، النظرية في علم الإجتماع، مكتبة سعيد رأفت، د ط، القاهرة، 1977.
37.سعد إسماعيل علي، علم الإجتماعي السياسي بين السياسة والإجتماع، دار النشر، دط، الإسكندرية، 2005.
38.سترومبرج دونالد، تاريخ الفكر الأوروبي الحديث، تر، أحمد السيباني، دار القارئ العربي، ط3، القاهرة، 1994.

39.عودة محمد، أسس علم الإجتماع، در النهضة العربية، د ط، بيروت، د. تاريخ.
40.عمراني عبد المجيد، محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي، منشورات الحبر، ط1، الجزائر، 2008.
41.فا ر بيار مونيك، الماركسية بعد ماركس، تر، نسيم نصر، منشورات عويدات، ط3، بيروت، 1988.
42.فروم إريك، مفهوم الإنسان عند ماركس، تر، محمد سيد رصاص، ط1، دار الحصاد، دمشق، 1998.
43.فرح إلياس، تطور الفكر الماركسي، دار الطليعة للطباعة، دط، بيروت، د. تاريخ.
44.صبحي أحمد محمود، وصفاء عبد السلام جعفر، في فلسفة الحضارة اليونانية، الإسلامية، الغربية، دار الوفاء لدنيا الطباعة، ط1، الإسكندرية، 2006.
45.قنصرة صلاح، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، دار الثقافة لنشر، د ط، القاهرة، 1987.
46.شريط عبد الله، المنابع الفلسفية في الفكر الإشتراكي، د ط، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، د. تاريخ.
47.توزيل أندريه وآخرون، ماركس ونقده للسياسية، تر، جوزيف عبد الله، دار الفارابي، بيروت، 2008.
48.ـــــــــــــــــ، ماركسية القرن العشرين، تر، فيصل دراج، د ط، د. بلد النشر، 2009.
49.خليفة عبد الرحمن، إيديولوجية الصراع السياسي، دراسة في نظرية القوة، د ط، دار المعارف، الإسكندرية، 1999.
50.خليفة فريال حسن، نقد فلسفة هيجل، كير كجورد، فيورباخ، ماركس، دار التنوير، د ط، بيروت، 2006.

رابعا: قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1. Etiennne, Balibar, Cinq Études du matérialisme historique, François Maspro, Paris, 1974.
2. Jean Yves Clavez, La pensée de Karl Marx, Edition du seuil, Paris, 1956.
3. Louis Althusser, Etienne Balibar, Lire le capital, Paris, Maspero, 1973.

4. Pierre Fougeyrolles, Marx, Freud et la révolution totale, Éditions Anthropos, Paris, 1972.
5. Vassili Podessetnik, Avchy Yakhot, Précis de matérialisme dialectiques, Éditions du progrès, Moscou.
6. Victor Podossetnik et Antoine Spirkine, Précis de matérialisme historique, Éditions du progrès, Moscou.

خامسًا: قائمة المعاجم والموسوعات باللغة العربية:

1. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للنشر، ط1، بيروت، 1983.
2. بينت توني ولزراس، عورسيرغ وموريس، مفاتيح إصلاحية جديدة، معجم مصطلاحات الثقافة والمجتمع، تر، سعيد الغنمي، بيت النهضة، ط1، لبنان، 2010.
3. جاسور ناظم عبد الواحد، موسوعة علم السياسة، المكتبة العربية، ط1، الأردن، 2004.
4. يودين، روزنتال، سمير كرم، موسوعة فلسفية، دار الطليعة، ج1، ط2، بيروت، 1976.
5. مذكور إبراهيم، المعجم الفلسفي، د. ط، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983.
6. عطية الله أحمد، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، 1986.
7. عمر، حسن، موسوعة المصطلحات الإقتصادية، الملتزم للنشر، ط2، القاهرة، 1967.

سادسًا: قائمة المعاجم والموسوعات باللغة الفرنسية:

1. Didier Julia, Dictionnaire de la philosophie, Librairie Larousse, Paris, 1964.
2. M. Rosentahl et P. Loudine, Petit dictionnaire philosophique, Edition politique d'État, Moscou, 1955.